



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 3120598 11 00963 • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لا رجوع

عن «جنيف 3»..!

واهم من يظن أن الاتجاه العام لمسار حل الأزمة السورية قابل للتغيير، فشروط انطلاق الحل السياسي التي نصحت دولياً وإقليمياً ومحلياً كرسته كمبرج وحيد من الأزمة، وبالتالي فإن محاولات إعاقة الحل، الفعلية أو الشكلية، ستكون أكثر عزلة من السابق. أمام هذا الزخم تتسابق القوى الراضية للحل، لوضع العراقيل من مداخل عدة، حيث تمثل تركيبة وفد المعارضة واحدة من أهم مداخلها. وقبيل جنيف 3 تحاول تلك القوى منع إيجاد أوسع تمثيل للمعارضة، وذلك بإحتكار تمثيلها لطرف محدد، أو دفع طرف معين للهيمنة على الوفد، بغية الالتفاف على قرار مجلس الأمن «2254» الذي أكد على ضرورة وجود أوسع تمثيل للمعارضة لتشمل «مؤتمرات الرياض وموسكو والقاهرة». ومن الواضح أن هذا «الاحتكار» يراد منه تسهيل تحكم تلك القوى بدور المعارضة في المفاوضات، ما يجعلها صاعقاً مؤقتاً معداً لنسف المفاوضات، في أية لحظة.

إن تشويش بعض الأطراف الدولية والإقليمية هنا وهناك، عبر العبث بوفد المعارضة يضع هذه القوى في موقع مواجهة التوافق الدولي، وهو ما يجعل هذا الرهان خاسراً من النواحي كلها. فالقوى المعطلة ستكون في موقع المنبوذ من هذا التوافق من جهة، ناهيك عن أن هذا التشويش ذاته محكوم بالفشل كغيره من عمليات الإعاقة السابقة، والتي أثبتت الوقائع ارتدادها على أصحابها بخسائر أعلى، من جهة أخرى. من المفهوم أن كل عملية تقدم تجاه الحل تواجه مستويات شديدة من الصراع والتشويش. فالأزمة السورية واحدة من الأزمات الرئيسية التي تكثف الصراع الدولي والتغيرات الجارية في موازين القوى. وعليه فإن كل إزاحة، وكل تقدم في الصراع ضد مصالح قوى الفاشية الجديدة العالمية سيكون مطرحاً للاشتباك الشديد مع هذه القوى وأدواتها على المستويات كافة، دولياً وإقليمياً ومحلياً. وإن انطلاق المفاوضات بين السوريين يعني عملياً التهديد لوقف التداخلات الخارجية، بوصفها آلية تحاول تعديل موازين القوى على الأرض بغير اتجاهات الميزان العالمي، كما يعني ذلك عملياً وقفاً للحرب، التي تمثل آلية لدى قوى الفاشية الجديدة في إحراق المنطقة، ومثلما تعني إطلاق عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الأمر الذي من شأنه توحيد بنادق السوريين ضد «داعش» وأشباهه، ويسهل النصر عليهم.

إن مأساة مناهضي الحل في سورية أنهم يواجهون الخيار العملي والعلمي الوحيد في هذه الأزمة، فمشروع الحل السياسي يستند تماماً إلى ميزان القوى الدولي الجديد الذي يفيض بدلائل أزمة واشنطن وحلفائها، رعاة فكرة العسكرة على مدار العقود التي خلت. كما أن الحل يستند إلى ميزان القوى المحلي الذي يشهد يومياً إنكسارات متتالية لقوى الفاشية، مثلما أن هذا الحل يمثل مصلحة الغالبية العظمى من السوريين، التي ألمت بهم كارثة العصر، وعليه فإن مواجهة هذا الحل محسومة النتيجة.

لن تنتهي أشكال الإعاقات، وستظل تستهدف جوهر الحل لمنعه، وهي تلازم وتساوق «التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل مع مهمة القضاء على الإرهاب». ومع اقتراب جنيف 3 أكثر، والذي بات خياراً لا عودة عنه، تتشدد القوى المشوشة آخر أسلحتها، «أملة» من خلال بعض العراقيل استدامة الاستنزاف السوري عبر محاولة تأخير حل الأزمة ومحاولة الاستثمار في ذلك في ساحات صراع أخرى، بوصفه حداً أدنى من الخسائر. إلا أن الثابت والمستمر حتى اللحظة أن وثيرة التقدم متصاعدة يومياً، وعلى الجبهات كافة.

إن «جنيف»، بغض النظر عن الإسقاط المكاني أو الزمني قيد البحث الآن، هو تعبير عن إرادة أصبحت واضحة المعالم والقوى ومعززة بقرار دولي فرضته توازنات القوى الجديدة عالمياً، وإن جذور هذه الإرادة تكمن أساساً في تقاوم مأساة عموم السوريين وعذاباتهم التي لا تنفصل عن رغبتهم في انتهاء أزماتهم وبقاء بلدهم واحداً موحداً، سيداً ومستقلاً، وهذا تماماً ما لن يجري الرجوع عنه..!

[12]

دعم الكهرباء
يضيء على الورق..!

شؤون عربية ودولية

البرلة التونسية
خضم الشارع!

16

شؤون اقتصادية

الاتصالات.. 40% من
الحد الأدنى للأجور!

15

شؤون محلية

«الفاو» تقرر
جرس الإنذار

10

ملف «سورية 2016»

الرياض تعرقل إطلاق
المفاوضات السورية

06

الخطوة الأولى.. حوار عمالي



تزامناً مع الإعلان عن مواعيد انعقاد المؤتمرات النقابية أقام المكتب العمالي لحزب الإرادة الشعبية يوم الجمعة 15/1/2016 ورشة عمل عمالية نقابية بدار الطليعة بدمشق حيث وجهت دعوات مسبقة لعدد من العمال النقابيين وأعضاء لجان نقابية في تجمعات إنتاجية وإدارية ولأصدقاء نقابيين مخضرمين من أصحاب الخبرة في العمل النقابي.

العمل النقابي وبأن دور النقابات حالياً ضعيف، وبأن أدوات اللجنة النقابية شبه معطلة، بفعل هيمنة البعض عليها، حيث ترتبط أغلب اللجان بالإدارة، مما يجعلها بعيدة عن عمالها. وأضافت بأن مقياس دور النقابات رهن بدفاعها عن لقمة العمال وكراماتهم، فيما ذهبت إحدى النقابيات في القطاع الخاص بالنسيج للحديث عن غياب كامل لدور النقابات وخاصة في القطاع غير المنظم، وبأن أية محاولات عمالية لتحسين أجورهم وأوضاعهم ستكون تكلفتها الطرد من العمل، فهل تستطيع النقابات الغائبة عن هذه الشريحة الكبيرة ممارسة دورها؟ وأضافت أن بنية النقابات الحالية لا تمكنها من لعب دورها، ولابد من وضع رؤية وبرنامج ينفذ الحركة النقابية. داخل نقابي من «الكيمائية» بفكرة تسلط الضوء على ضعف الوعي والثقافة النقابية للعمال، وبأن الآليات السابقة للعملية الانتخابية جعلت العمال لا يفكرون في تغييرها، وبأن قناعاتهم السابقة لا تتغير سوى بالتجربة العملية، مما يتطلب حريات نقابية أكبر تتيح رفع نسبة الوعي عند العمال لاختيار قيادات ناجحة وقادرة.

نقابات أم جمعية خيرية

إحدى المداخلات تطرقت لمجمل المحاور، وتحدثت عن الهوة الكبيرة التي تفصل بين القواعد العمالية وبين القيادات الأعلى، وبأن مبدأ الديمقراطية المركزية، والتي تعني أكبر مشاركة في صنع القرار لا تتم أبداً، بل أن آلية التعميم من فوق لتحت هي الغالبة بالتنظيم النقابي، ولابد من إعادة المضمون الحقيقي لمبدأ الديمقراطية المركزية، لا أن تقتصر على المركزية وتجاهل الديمقراطية. ولن تصلح البنية التنظيمية للنقابات إلا باستعادة الدور الوظيفي للحركة، تلك الوظيفة المرتبطة بجوانبها كافة لا اقتصر التنظيم على الدور الخدمي، وكأنه جمعية خيرية أو مستوصف وصندوق مساعدة. وركزت المداخلة على أن الخسائر المتلاحقة أمام السياسات الحكومية التي أفقرت الطبقة العاملة، أوضحت بشكل جلي أن الوزن المتواضع للحركة أمام خصوصها يحتمل على التنظيم النقابي تفسير هذا التراجع وعوامله وكيفية تغييره واستعادة الأدوات كافة التي تساهم في ذلك. وتساءل المداخل إذا افترضنا أن الحكومة قامت برفع سعر الخبز مجدداً، فماذا ستفعل النقابات؟ أو إذا قامت بخصخصة القطاع العام الصحي أو التعليمي، ما نحن فاعلون؟ ما هي استراتيجية الدفاع عن عمالنا؟ هل نملك أفكاراً؟ هل نملك أدوات فاعلة أم سنترك طبقتنا العاملة بلا مولى أو نصير؟

الاقتصادية المعمول بها من الحكومات المتلاحقة وتراجع حصة أصحاب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع نسبياً، وما زال في طور التراجع، فيما ترتفع حصة أصحاب الأرباح وتزداد مستويات النهب من الفاسدين الكبار. وفي الحديث عن بنية النقابات تم التطرق لموضوعة الأدوات التي تملكها الحركة النقابية من أجل فرض وزنها وانتزاع حقوقها وضرورة فهم هذه الأدوات وتفعيلها وتعزيزها ومن بينها حق الإضراب مدفوع الأجر، المكفول دستورياً، وأهمية تكوين رؤية عامة وبرنامج متكامل ومنسجم ومستمد من واقع الطبقة العاملة، وواقع المرحلة التي تمر بها، والعودة لمبدأ الانتخابات كضرورة موضوعية من أجل تقوية البنية التنظيمية القادرة على استعادة الدور الحقيقي للتنظيم النقابي، وكذلك أهمية التمثيل الفاعل للقطاع الخاص في البنية التنظيمية بما يتناسب مع حجمه الفعلي.

مداخلة نقابي مخضرم

أكدت مداخلة أحد النقابيين المخضرمين على أهمية عقد هذه الاجتماعات والحوارات بين القوى التقدمية وبضرورة التحلي بهذه الروح المنفتحة على الآخر لتمكين الحركة النقابية من التغلب على هزائمه التي نجحت المؤسسة النقابية في تخفيف وطأتها قدر الإمكان، وبأن استمرار الحوار بين مختلف القوى التي تعمل في القواعد العمالية كغاية لإنهاء الاستغلال في المعارك القادمة، وليس تخفيف أعبائه فقط، كما يحصل حالياً.

وأضاف تعصف بنا أزمة وطنية كبيرة ولا يجب أن نسبح بتمير سياسات مضرة بالطبقة العاملة بحجتها. وتحدث كذلك عن ترابط العامل الموضوعي والذاتي وأضاف بأن خصومنا يختارون أفضل من يمثلهم وعلينا أن نفعل ذلك. ويجب اختيار ممثلين للعمال يكونوا قياديين بحق، وخاصة في القيادات القاعدية، وبأن المؤتمرات لن تحل المشاكل، بل النضال اليومي للنقابيين، والصبر دون الاعتماد على الزمن لحل مشاكل العمال، وضرورة وعي العامل لحقه الانتخابي في اختيار من يترجم النضال إلى قوة مادية تواجه وتدافع عن الحقوق والمكتسبات، واستثمار الإرث النضالي الكبير، وكذلك ضرورة تقوية التمثيل العمالي في مجلس الشعب كون التوازنات الموجودة قد مررت قانون التشاورية.

أفكار متعددة.. وهم واحد

نقابية من المصارف تحدثت عن أنها جديدة على

مراسل قاسيون

تضمنت ورقة العمل المقدمة لورشة العمل ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: تقييم الدور الحالي للنقابات وطنياً وسياسياً واقتصادياً اجتماعياً وطبقياً، ووضع رؤية للدور اللاحق.

ثانياً: بنية النقابات التنظيمية ومن ضمنها مفهوم الانتخابات والديمقراطية وسيادة المؤتمرات، وواقع اللجنة النقابية، و تمثيل القواعد العمالية. ثالثاً: المؤتمرات ووظيفتها، والدور المناط بها من أجل وضع الرؤية الاستراتيجية للمرحلة القادمة، و بحث آلية المحاسبة بين مؤتمرين.

أغلبية شبابية و زخم المخضرمين وكان لافتاً حضور العنصر النقابي الشاب وكذلك الحضور الهام للشابات النقابيات وكذلك الحضور المتنوع بالنسبة للنقابات التي يمثلونها فقد حضر نقابيون من نقابة الغزل والنسيج والكيمائية والمصارف والغذائية والسياحة والدولة والبلديات والبناء ونقابات أخرى، وأيضاً تنوع التمثيل بين القطاع العام والخاص وباختلاف انتماءاتهم السياسية. وقد أضفى حضور النقابيين المخضرمين زخماً كبيراً من خلال مداخلاتهم وأرائهم وحضورهم وإنصاتهم لأفكار وأطروحات النقابيين الشباب باهتمام بالغ.

وحدة التنظيم النقابي أول الأهداف

بدأ عمل الورشة بمقدمة مختصرة من المكتب العمالي في حزب الإرادة الشعبية رحب فيها بالعمال، وانتقل لعرض محاور الورشة وتفاصيلها وكذلك آلية نقاشها ووضع تصوراً أولياً وخطوطاً عامة لبناء الأفكار الذي تم لاحقاً، حيث أكد على أهمية اللقاءات العمالية الدورية وبأنها تساهم في لحمة التنظيم النقابي، وبأن الحوار مطلوب في هذه المرحلة خاصة مع التدهور الكبير لواقع الطبقة العاملة المعيشي والتراجع في دور الحركة النقابية، وضرورة فتح أوسع أبواب النقاشات وتبادل الرؤى من أجل الحفاظ على وحدة الحركة النقابية من خلال استقلالية كاملة ودور حقيقي يستطيع فرض وزن الطبقة العاملة في صراعات ستحتدم رحاها مع بدء الحل السياسي الذي بات قريباً.

مداخلة المكتب العمالي

عرجت المداخلة على محاور ورقة العمل كافة وأضادت على مجمل الخطوط العامة، وخاصة في الجانب الاقتصادي، حيث أكدت على نمط توزيع الثروة التي أنتجت السياسات الليبرالية

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



النقابات في تجربتها الجديدة؟

المؤتمرات النقابية بدأت في المحافظات جميعها التي يمكن أن يعقد فيها مؤتمر، والتعليمات التي أرسلت للنقابات من المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال تنص على ضرورة التغيير في سير أعمال المؤتمرات عما كان متبعاً في السابق، حيث كان عضو المؤتمر يقوم بقراءة مداخلته وتكون شاملة للتقرير النقابي أو غيرها من القضايا التي يرى النقابي أهميتها، من وجهة نظره، وبوجود ممثلي الحكومة ومدراء الشركات. أما في الوقت الحالي فتكون على التقرير المقدم من النقابة ولا يسمح بالخروج عن هذه الدائرة الضيقة في المداخلات.

السياسات الحكومية التي تغذ السير باتجاه مزيد من لبرلة الاقتصاد الوطني وجعله أكثر «انفتاحاً ومرونة» لتوسيع دائرة الانفتاح على قوى الرأسمال العالمي والعربي والمحلي، كل ذلك يجعل بالمحصلة الاقتصاد الوطني برمته في بازار الاستثمارات تحت مقولة كثيراً ما ترددها الحكومة، والنقابات إلى حد ما، بأن الموارد شحيحة، وبالتالي الحاجة ماسة لاستخدام الأموال لكي تقوم بعملية الإعمار والاستثمار في القطاع العام، وهو أحد أبرز رموز السيادة الوطنية، والقاعدة التي يمكن أن تؤمن تطوير الاقتصاد الوطني واستنهاض دوره السياسي والوطني في تحقيق التنمية المطلوبة ونسب النمو الحقيقي الذي يلبي الحاجات الأساسية للشعب السوري. هذا الواقع يفرض ضرورة قراءة التطورات السياسية والاقتصادية من الحركة النقابية من وجهة نظر المصلحة الوطنية، التي هي مصلحة الطبقة العاملة. وهذا يعني تحديد موقف واضح وصريح مما يجري طرحه وإقراره من قوانين أسست في السابق وستؤسس في المستقبل القريب لاستكمال الهجوم على حقوق الطبقة العاملة التي فرض عليها التنازل تلو التنازل، وخاصة في مستوى معيشتها وأجورها التي يطالب العمال بزيادتها بما يتوافق مع الارتفاع المستمر للأسعار.

إن قيادة الحركة النقابية بطريقة إقرارها الجديد لعقد المؤتمرات حولت المؤتمرات من رسم للسياسات التي من المفترض أن تتحرك النقابات من خلالها والتي من المفترض أنها تعبر عن أعمق المصالح للطبقة العاملة، إلى «معاتبة» بين النقابات والحكومة، في حين أن المواجهة المطلوبة هي مع السياسات الحكومية التي تقود البلاد والعباد إلى أزمات اقتصادية واجتماعية متجددة ولكن عميقة بمفاعيلها السياسية.

إن التجربة الحية لعقد المؤتمرات الحالية ستحول العمال وممثليهم إلى طالبي إعاشة «وجبه وقائية أو لباس عمالي» وهي حقهم، ولكن مهمة النقابات الآن أكثر من ذلك بكثير.

هموم مزمنة ومطالب مؤجلة

اعتباراً من يوم الاثنين الواقع في 18/1/2016، بدأت النقابات العمالية بدمشق، كما غيرها من المحافظات، بعقد مؤتمراتها السنوية، المخصصة للتقييم والترميم، وإقرار التوجهات العامة لعمل النقابات والتنظيم النقابي، عبر مكاتبه، عن عام 2016، حسب القطاعات والمكاتب.

■ إعداد قاسيون

ما لفت الانتباه خلال مجريات أعمال هذه المؤتمرات؛ هو غياب الزخم النقابي والمطلي للطبقة العاملة بطرح قضاياها وهمومها ومعاناتها، العامة والخاصة، كما جرت العادة بمثل هذه المؤتمرات، ولعل أحد الأسباب هو الآلية الجديدة التي وضعت من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال، من أجل إدارة تلك المؤتمرات، حيث فرض على أعضاء المؤتمرات النقابيين من رؤساء وأعضاء لجان نقابية ومتممين، ممن يريدون التقدم بمداخلات، أن يجزئوا مداخلاتهم، وأن يتقيدوا بجدول أعمال المؤتمرات، حسب التقارير المعدة، والتي تتمحور حول تقييم عمل مكاتب النقابات خلال عام 2015، وإقرار التقرير المعد من قبل هذه المكاتب، على أن تكون تلك المداخلات مبنية حسب المكاتب المتفرعة عن عمل مكتب النقابة، الأمر الذي لم يكن مهياً له من قبل أعضاء المؤتمرات من رؤساء اللجان النقابية وأعضائها والمتممين.

وقد افتتح جمال القادري، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، أعمال المؤتمرات السنوية، حيث حضر مؤتمر نقابة عمال الثقافة والطباعة والإعلام بدمشق، الذي عقد بتاريخ 18/1/2016، وقد تحدث عن الآلية الجديدة الموضوعية من قبل الاتحاد العام، قائلاً: بأن هذه المؤتمرات هي مؤتمرات تقييمية لعمل مكاتب النقابات خلال عام منصرم، وهذه الآلية هي التي ستفسح المجال من أجل حسن تقييم ومحاسبة المكاتب، وقد اعتبر بأن المؤتمرات السابقة كانت بروتوكولية لها الطابع المهرجاني، ولا تحقق الغاية المرجوة منها، مؤكداً أنه لا يجوز لأحد أن يكون متفجعاً فقط، حيث تم توزيع التقارير المعدة من قبل مكاتب النقابات قبل أسبوع من مواعيد المؤتمرات من أجل مشاركة الجميع، أعضاء المؤتمر كلهم لهم الحق بالكلام، مشيداً بأهمية العمل الجماعي والمؤسستي.

عمال الثقافة والطباعة والإعلام

تمحورت المطالب والملاحظات العمالية في مؤتمر نقابة عمال الثقافة والطباعة والإعلام، على النقاط التالية:

- قلة التواصل بين القيادات النقابية والتجمعات العمالية واللجان النقابية، حتى على مستوى البريد، والمطالبة بألية جديدة للتعاطي مع اللجان النقابية والنقابيين في التجمعات العمالية، حيث يتم أحياناً استلام بريد النقابات عبر الإدارات.
- العلاقة بين اللجان النقابية والإدارات، ودور اللجان النقابية المفقود، وخاصة على مستوى قرارات نقل العاملين، أو على مستوى اختيار وتعيين الإدارات.
- الوجبة الغذائية الوقائية، تعويضات طبيعة العمل، تعويض الاختصاص، التعويض العائلي، اللباس العمالي، تعديل إجازة الأمومة حسب القوانين، وخاصة بظل المعاناة بالظرف الراهن.
- المطالبة بدورات ومحاضرات توعية وخاصة للقضايا المطالبية والخدمية، ومشاريع القوانين المقترحة، ومنها قانون العاملين الأساسي.
- عدم وجود غرف مخصصة للجان في بعض المواقع العمالية، وغياب دور أعضاء المؤتمر المتممين في التجمعات العمالية.

- مطالب بإحداث لجان جديدة في بعض المواقع العمالية، وخاصة تلك الكبيرة منها، أو مترامية الأطراف بالمواقع، أو حسب التخصص.
- بظل الآلية الجديدة، المطالبة بعقد اجتماعات دورية، ربعية أو نصف سنوية، وعدم الانتظار لنهاية العام، مع اجتماعات للهيئات العامة.
- تثبيت العمال المؤقتين، وفتح سقوف الأجور، الدرجات الاستثنائية لمن وصل لسقف الأجر، أو للعاملين بالوكالة.

عمال الدولة والبلديات

في مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات الذي عقد بتاريخ 19/1/2016، كانت المطالب والملاحظات التالية:

- عدم وجود بيانات لدى مكتب النقابة عن العاملين المنتسبين للنقابة، والأمر متعلق بحقوق العاملين في صناديق المساعدة والرعاية الاجتماعية، والمطالبة بأتمتة العمل.
- المطالبة بنقل الملف التنظيمي للعامل المنقول من محافظة لأخرى، صيانة لحقوقه.
- المطالبة برسم موحدة مقطوعة للاشتراك والانتساب، وليس نسبة من الأجر، من أجل التساوي بالحقوق والواجبات.
- المطالبة باجتماعات بين المؤتمرين، مع اجتماعات مهنية قطاعية، حيث أن الآلية الجديدة المتبعة تستهلك الوقت.
- المطالبة بإحداث مكتب نقابة خاص بعمال الاتصالات والتجارة، حيث ازداد تعداد العاملين في هذا القطاع، وقد بات حيويّاً أن يحدث مكتبه المستقل، نظراً لافاق المستقبلية لهذا القطاع ولخصوصيته.
- المطالبة بإعادة العمال الذين تم توقيفهم والذين لم تثبت بحقهم أية إدانة، على الرغم من موافقة الرئاسة، إلا أن أمر الإعادة مرتبط بموافقة المحافظ، الذي ما زال مترثاً.
- الاهتمام بنوي الشهود من العاملين، بالإضافة إلى المصابين والجرحى منهم.
- في بعض مواقع العمل يتم تعديل في الأنظمة الداخلية بما يخالف القانون، وتحديد على مستوى الشهادات والفئات.
- هناك مراسيم صادرة، بخصوص التعويضات، نفذت في المحافظات كلها باستثناء مدينة دمشق.
- المحافظة على العمال والخبرات، وخاصة في الشركة السورية الكورية للاتصالات، التي ألت للتصفية.
- عتب على القيادات النقابية بخصوص المآل الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العاملة، بظل

- ارتفاع الأسعار، ونظريات اقتصاد السوق الاجتماعي، وانخفاض القدرة الشرائية لدى شريحة العمال، ومشكلة الأجور.
- غياب المعاناة من خلال السياسات الحكومية المتبعة، عن التقرير الاقتصادي، كما غاب الحديث عن قانون التشاركية الذي ينحو باتجاه التخصص، والمطالبة بموقف واضح حول تلك السياسات.
- المطالبة بتثبيت العاملين، حيث أن الاستقرار مرتبط بالإنتاج.
- اللباس العمالي وتشميل شرائح جديدة للاستفادة منه، تعويض العمل الإضافي، الوجبة الغذائية، الحوافز الانتاجية، تعويض الاختصاص.

- الخدمات الصحية ودور شركات التأمين الصحي.

- رفع تعويضات نهاية الخدمة في الصناديق بما يتناسب مع رفع نسب مساهمات العاملين.

- عمال المصارف والتجارة والتأمين
- مؤتمر عمال نقابة المصارف والتجارة والتأمين المنعقد بتاريخ 20/1/2016، كان على غير المتوقع منه، كما جرت عادة أعمال المؤتمر السنوي لهذه النقابة، حيث كان فقيراً بمحتواه ونقاشاته وقضاياه المطروحة، والتي تمحورت حول التالي:

- تعديل تعويض المعيشة وغلاء الأسعار بما يتناسب مع الواقع الراهن للأسعار.
- استفسار حول الاستكشاف عن مقولة التقاعد المبكر، واستبدالها حالياً بتعديل سن التقاعد إلى 65 سنة، حسب ما قيل عن التعديلات الجديدة على القانون.
- المطالبة بتسوية قروض العمال في المصارف، الذين اقترضوا لشراء مساكن، أصبحت في الأماكن الساخنة وخسروها، أسوة بالتسويات التي تتم لكبار المقترضين.
- فتح سقوف الأجور، الترفيع الاستثنائي لمن وصل لسقف الأجر، الحوافز الإنتاجية، الطبابة والتعويضات المتعلقة بها، الوجبة الغذائية، تعويض الانتقال وبدل المهمات الداخلية، وسائط النقل للعاملين.
- الاستفادة من المتقدمين للمسابقات المعلن عنها والناجحين بها، في مواقع وقطاعات أخرى.
- بعض الخدمات الصحية غير مؤمنة في المشافي ارتباطاً بتسديد الاشتراكات، الحالات الإسعافية وصعوبة استرداد الدفعات المسددة للمشافي.
- المطالبة بتشميل المتقاعدين بالضمان الصحي.

- مزاجية الإدارات بخصوص التقارير الطبية، والإحالة إلى لجان فحص العاملين، كما تخفيض التسمية الوظيفية، بمعزل عن رأي التنظيم النقابي، وبما يحالف القوانين.
- الأسعار المعتمدة من قبل وزارة الصحة وهيئة المخابر، والتناقض فيما بينهما، والفارق يدفع من قبل العمال.
- الحكومة لم تحل شيئاً من معاناة المواطنين، فاتورة الكهرباء غير حقيقية حيث يتم إضافة قيمة الفاقد على الفاتورة، ورغم هبوط أسعار النفط عالمياً إلا أن سعر الكيلوواط يرتفع لدينا، ومطالبة للحكومة بوضع ضوابط من أجل الإيجارات السكنية.

عمال الصحة

- مؤتمر نقابة عمال الصحة الذي عقد بتاريخ 21/1/2016، تم طرح القضايا التالية:

- الوجبة الغذائية، إجازة الأمومة، وتعويضات طبيعة العمل والاختصاص، التعويض العائلي، الكسوة العمالية، رفع الأجور.
- انسحاب بعض العاملين من النقابات العمالية والتحاقهم بنقابة المعلمين.
- المطالبة بوجود أرباب العمل في مثل هذه المؤتمرات.
- غياب ثقافة الوطن والمواطن والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وطغيان ثقافات أخرى، مع غياب لدور التنظيم النقابي.
- تغيب النقابة عن إجراءات النقل والتكليف وغيرها من قبل الإدارات.
- المطالبة بصندوق سلف دون فوائد، نظراً للأوضاع المعيشية والظرف الراهن.
- تشميل سائقي الإسعاف بتعويضات بدل الأخطار والوجبة الغذائية الوقائية.
- المعاناة من شركات التأمين الصحي، وعدم إلغاء الطبابة في بعض الجهات لوجود الضمان الصحي، بسبب استفادة العامل وأسرته منها.
- الكثير من النقابيين كانوا مستعربين من الآلية الجديدة المتبعة في إدارة أعمال مؤتمراتهم، وقد عبر بعضهم عن عدم جدواها، حيث فقد الكثير منهم ذاك الزخم الذي كان في الآلية المعمول بها منذ سنوات، بسبب اضطرابهم إلى تجزئة مداخلاتهم، مما أدى إلى ضياع عرض بعض من القضايا التي تتطلب الترابط أثناء العرض، وخاصة تلك المتعلقة بالهموم اليومية للعاملين ارتباطاً بالواقع المعاشي والخدمي والقانوني والتنظيمي، ولعلنا لاحظنا ذلك عبر قلة عدد المداخلات والمتدخلين، كما العوم على سطح المشاكل بدلاً من الغوص بها.

الافت للانتباه:

غياب الزخم النقابي والمطلي للطبقة العاملة بطرح قضاياها وهمومها ومعاناتها كما جرت العادة بمثل هذه المؤتمرات

لماذا يا وزارة التربية؟

سبق أن قدمت وزارة التربية بعض التسهيلات للمعلمين والمدرسين، المهجرين من المحافظات الأخرى إلى مدينة دمشق وريفها، ومنها منحهم سلفة على الراتب 40 ألف ليرة سورية، وفعلاً على قلتها كانت عوناً لهم في مواجهة ظروف التهجير وخاصة على مستوى المعيشة والسكن، لكن يبدو أنها ندمت على موقفها هذا، بدل أن تزيد، أو على الأقل تستمر فيه!

توجه العديد من المعلمين والمعلمات الذين تهجروا منذ شهرين وحددوا أماكن عملهم وباشروا، بشكوى إلى جريدة قاسيون مفادها: نتيجة ظروف التهجير ومعاناتنا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأجور السكن، وحاجتنا الماسة للمساعدة، تقدمنا إلى مديرية التربية بدمشق بطلب الحصول على السلفة، بعد أن جهزنا الأوراق الثبوتية اللازمة، والتي كلفتنا حوالي 400 ليرة سورية، لكننا فوجئنا برفض طلباتنا؛ لأنه جرى إيقاف منح السلف بناء على قرار من وزارة التربية، ونحن نتساءل: لماذا تراجع الوزارة عن قرارها، علماً أنها سلفة ستقطع من رواتبنا لاحقاً؟ وإلى أين سنتوجه ونحن نعرف أن شعبنا السوري بات كله يعاني من الأزمة في معيشتة، وليس لدى أحد القدرة على المساعدة؟ هل علينا أن نبقى في حالة عوز وحاجة؟

إننا نطالب وزارة التربية بالعودة عن قرار إيقاف منح السلفة، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، ريثما تنتهي الأزمة، وهي بذلك تقوم بواجبها اتجاه العاملين فيها، كما ونستغرب غياب دور نقابة المعلمين عن مثل هذه المطالب.

قاسيون بدورها تنشر الشكوى أعلاه، وتضم صوتها إلى صوت المعلمين والمدرسين المهجرين من المحافظات الأخرى، خاصة وأن المبالغ لن تشكل عبئاً كبيراً على الوزارة، كما أنها ستستعاد اقتطاعاً من أجور المذكورين.

معلمو التعليم المهني في الأرياف دون لباس..

في كل عام تقوم مديرية التعليم الفني في تربية دمشق بإعداد قوائم بأسماء المعلمين وتوزع لهم إيصالات من جزئين، الأول: لشراء حذاء، والثاني: لشراء لباس، وذلك من صالات تحددها هي، وتحدد الفترة الزمنية لاستلامها، فماذا حدث هذا العام؟

في هذا العام وحسب ما صرح به العديد منهم لقاسيون، صدرت القوائم ولكن غابت عنها أسماء كثيرة، وخاصة ممن هم في الريف، ومن المعلمين المهجرين من المحافظات الأخرى، ممن حددوا أماكن عملهم في دمشق وريفها، كذلك العديد منهم وصلته الإيصالات متأخرة، وتحديداً ممن في الأرياف، كمعلمي التل وصحنايا وغيرها، ولم يستطيعوا الاستلام من صالتي باب توما، وصالة وسيم، والبعض منهم استلم جزءاً ولم يتمكن من استلام الثاني لعدم توفر المواد، والبعض استبدلها بمواد أخرى من الصاليتين، والبعض اضطر لدفع زيادة وصلت إلى 900 ليرة على المبلغ المخصص لقيمة الحذاء.

ومن لم يستلم إيصالاته، أو استلم متأخراً ولم يستطع استرجار المواد بسبب انتهاء المدة المحددة، قاموا بمراجعة مديرية التعليم الفني مطالبين بإيصالاتهم وهي حق مشروع لهم، ومطالبين بتحديد فترة أخرى للاستلام، لكنهم لم يحصلوا على ردٍّ أو حتى وعد حتى الآن! قسم من هؤلاء توجهوا لقاسيون من أجل نشر شكواهم، والوقوف إلى جانب مطلبهم المحق والقانوني.

قاسيون بدورها تنشر ذلك، متوجة إلى مديرية تربية دمشق وإلى مديرية التعليم الفني فيها، من أجل تشميل المستحقين جميعهم في القوائم وتسليمهم الإيصالات، ومنح فرصة أخرى لهؤلاء لاستلام مخصصاتهم، خاصة وأنها حق مصان بالقانون والتعليمات لهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لها في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض دخولهم أمامها.

حول العمال الموسمين



على الرغم من كثرة الحديث والمطالبات، خلال الأعوام الطويلة المنصرمة، عن معاناة العمال الموسمين الذين ينتظرون التثبيت، ولكن ذلك كله يجري دون جدوى حتى الآن، بما فيها تلك المطالبات الرسمية من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال الموجهة إلى الحكومة، شأنها شأن الوعود المقطوعة لأكثر من مرة بإيجاد حلول تصون حقوق هؤلاء.

■ صلاح معنا

العمال الموسميون وأسرهم، بحالة دائمة من القلق والترقب، لصدور ذاك القرار الذي يمنحهم الاستقرار النفسي، والذي سينعكس إيجاباً على مستوى حسن الأداء والإنتاجية بالمحصلة، علماً بأن البعض منهم قد تجاوز في عدد سنوات خدمته عشر سنوات متواصلة، ومعظم هؤلاء يعملون في الجهات الإنتاجية والخدمية العامة، مثل فرع السدود ومعامل الإسمنت وسادكوب ومديريات الزراعة والمخابز العامة، وغيرها من الشركات والمؤسسات العامة الأخرى.

الآلاف من هؤلاء ما زالوا إلى الآن يعملون

بعقود موسمية، لثلاثة أشهر أو ستة أشهر، تمتد دورياً، كما أنهم قد اكتسبوا خبرة طويلة في مجال عملهم، المهني والحرفي، وغيرها من مجالات الخبرة الواسعة، التي لا يمكن أن تعوض بشكل يسير، وهم على الرغم من ذلك ما زالوا محرومين من ميزات التثبيت، والتي تتمثل بالترقيع الدوري، والإجازات، والطبابة والعلاج، كما هم محرومون من الاستفادة من القروض المصرفية، أسوة بغيرهم من العاملين في الدولة، وخاصة بهذه الظروف المعيشية الصعبة، التي يعاني منها العاملون جميعهم على حد سواء. كما أن بعضهم غير مشترك بالتأمينات الاجتماعية، ما يعني ضياع

سنين خدماتهم، ومستحقاتهم المستقبلية لهم ولاسهرهم من بعدهم. إنصاف هؤلاء العاملين ما زال بيد الحكومة، خاصة بعد أن تم عرض معاناتهم وشكواهم لأكثر من مرة عبر النقابات، كما عن طريق مجلس الشعب، بالإضافة إلى العديد من الشروحات والتفصيلات، المتعلقة بهذا الملف، والتي ظهرت على صفحات الإعلام الرسمي وغير الرسمي، كما على المواقع الإعلامية، ومع ذلك ما زالت الحكومة تماطل باتخاذ القرار المنصف بحق هؤلاء، متجاهلة حقوقهم المهضومة منذ سنين، وهم على ذلك يتساءلون: لمصلحة من يتم هذا التجاهل لحقهم بتسوية أوضاعهم، وتثبيتهم؟

معاناة عمال النظافة في بلديات طرطوس



■ مراسل قاسيون

توجه عدد من عاملي النظافة في بلدية طرطوس وصافيتا، بالإضافة إلى بلديات أخرى في المحافظة، بشكوى إلى قاسيون حول الظلم والاجفاف الذي طالهم نتيجة القرارات الحكومية، وخاصة تلك المتعلقة بعمال النظافة في البلديات، حيث تم سابقاً تخفيض تعويض طبيعة العمل من 80% إلى 30% على الرغم من الوضع المادي المتدهور الذي يعيشونه، كما غيرهم من العمال والمواطنين، بالإضافة إلى الارتفاع الجنوني للأسعار وانخفاض القيمة الشرائية لليرة بشكل كبير، ليس ذلك فقط بل إن حصتهم من الوجبة الغذائية الوقائية وهي 600 ليرة أصبحت عملياً لا تعادل قيمة بيضة واحدة يومياً، في حين كانت تعادل أربعة أضعاف قيمتها قبل انفجار الأزمة وتداعياتها، كذلك الأمر فإنهم لم يحصلوا على اللباس المخصص لعمال النظافة، وكل ذلك أتى بحجة الأزمة.

من المعلوم أن لعمال النظافة طبيعة عمل خاصة ومختلفة عن جميع الأعمال الأخرى، كما أن لعملهم دور هام في مجال الحفاظ على النظافة والبيئة ناهيك عن الوجه الحضاري التي تمثله النظافة في الشوارع والطرق، ومع النقص الكبير بتعداد العاملين في النظافة على مستوى المحافظة، بسبب

التحاق بعضهم بصفوف الجيش، واستشهاد جزء منهم، إضافة إلى أسباب أخرى، ومع الزيادة الكبيرة للسكان بسبب النزوح إليها من المناطق الساخنة، بات عبء العمل كبير جداً على المتبقين على رأس عملهم من هؤلاء، حيث باتت المساحات المخصصة لكل منهم كبيرة جداً، وهي تستهلك

وقتهم وجهدهم، الذي يكاد يصبح دون مقابل. إن حجة الأزمة ومفرزاتها على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين، باتت ممنوعة ومستهجنة من قبل جميع العاملين، فكيف الحال عند سلب الحقوق والتراجع عن المكتسبات؟.

يبدو لكثيرين، محض جنون، مجرد الحديث عن «سورية موحدة أرضاً وشعباً» في زمن موحش ومتوحش كالذي نعيشه، فما بالك بالحديث عن سورية موحدة وديمقراطية وعلمانية؟! ما بالك أيضاً بسورية نموذجاً أولياً للعالم ما بعد الاستعمار الجديد! ذلك بالضبط الجنون الذي سنتناوله ها هنا..

سورية الجديدة

لنا حكمة «المحكومين بالإعدام»!

إن من أهم ميزات المراحل الانتقالية، كالتى يعيشها العالم بأسره منذ سنوات عدة، الوضوح الشديد! فالتناقضات الأساسية الكبرى، التناقضات التي تقف في خلفية المسرحية مغذية حبكتها بتعقيدات لا نهاية لها، لا تلبث أن تقفز إلى الخشبة..!

■ مهند دليقان

معادلات بسيطة

إن مصدر الوضوح الذي نتحدث عنه لا ينجم عن قلة عدد المتحولات التي تلعب أدوارها في إنتاج الواقع، ولكنها تنتج عن الثقل النوعي لعدد قليل من المتحولات. «المتحولات الثقيلة» هذه هي بالضبط ما يسمى ماركسياً بالتناقضات الأساسية.

في قانون الطاقة الحركية مثلاً «طح= 2/1 ك. سر 2 أو $m \cdot v^2 / 2 = Ek$ » نقول أن السرعة هي المتحول الأثقل، لأنها مرفوعة إلى أس أعلى، فإذا طرأ تغير متساو على كل من السرعة والكتلة فإن تأثير تغير السرعة سيكون أكبر من تأثير تغير الكتلة.. كذلك هو الأمر مع المتحولات الاجتماعية ولكن مع فارقين أساسيين:

الأول هو أن عدد المتحولات في المعادلات الاجتماعية كبير جداً، والثاني هو أن هذه المتحولات ليست مستقلة عن بعضها البعض، بل توجد بينها علاقات تابعة. هذا الفارق الثاني يزيد من ثقل المتحولات التي نسميها بالأساسية أو الثقيلة. فإلى جانب ثقلها الذاتي، فإنها تكتسب ثقلًا إضافيًا بتأثيرها على المتحولات الأخرى..

حين تصل الحبكة الاجتماعية إلى ذروتها، وتدخل مرحلة الانتقال من وضع قديم إلى وضع جديد، من شيء قديم إلى شيء جديد، تبرز المتحولات الثقيلة بوضوح أشد، فهذه المتحولات بالذات، ولأنها المتحولات الأثقل، تكون المسؤولة عن صياغة هوية الأشياء: نوعيتها وتمايزها عن الأشياء الأخرى. والانتقال إلى الجديد يمر حكاماً عبر تحطيمها وإعطائها أدواراً جديدة في معادلات جديدة لأشياء جديدة..

حين تصل الحبكة الاجتماعية إلى ذروتها وتدخل مرحلة الانتقال من وضع قديم إلى وضع جديد.. من شيء قديم إلى شيء جديد.. تبرز المتحولات الثقيلة بوضوح أشد

توزيع الثروة

بالملموس الاجتماعي، يمكننا الحديث عن عامل توزيع الثروة كواحد من أثقل المتحولات الاجتماعية على الإطلاق، فمعرفة قيمة هذا المتحول تسمح برسم صورة قريبة من الصحة لكم كبير من المتحولات الأخرى، ويسمح بالمحصلة برسم صورة تقريبية للبلد المعني، والعالم المعني في حال طبقت على العالم بأسره.

في سورية، قبل عشر سنوات، كان توزيع الثروة يأخذ الشكل التالي: «25% لأصحاب



بعلمانية سورية وتعدديتها، فإن ما ينبغي على الشعب السوري إقراره والنضال من أجله خلال الفترة القريبة القادمة، هو مضمون هذه الأشكال السياسية، أي إعادة توزيع الثروة ضمن اقتصاد عالي النمو، عميق العدالة.

● إن الأزمة الرأسمالية العالمية ذاتها، إذ أطلقت حركة شعبية عالمية متفاوتة النضج من مكان إلى آخر، فإن محاولات إنهاؤها عبر إغراقها بالدماء وتحويل طاقتها إلى طاقة اقتتال بيئي، فيما بينها، لن تصمد طويلاً، وإن انكفاء الناس الحالي ليس خنوعاً، ولكنه تحين لفرصة قريبة قادمة ستعود معها الجماهير إلى الشوارع في العالم بأسره مطالبة بحياة جديدة وبنظام عالمي جديد، والأمثلة على ذلك حاضرة من الآن.

سورية نموذجاً

ضمن هذه المعادلات الكبرى، فإن سورية التي تكثف فيها الصراع الدولي بأسره، مرشحة أكثر من أي مكان آخر لتكون نقطة البدء في عملية التحول العالمي الكبرى، وهي مرشحة لذلك أن تقدم نموذجاً أولياً لعالم جديد..

ليس هذا بغريب عن سورية، فهي أول دولة استقلت عن الاستعمار القديم تعبيراً عن انتهاء عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية وبداية عالم جديد، وهي اليوم تكرر الدور نفسه بطريقة أو بأخرى.. وإن كان غير معروف تماماً ما هي العوامل التي تضعها في هذا الموقع المفصلي، ولكن وجودها فيه أمر محسوس وملموس إلى حد بعيد..

ربما «محض جنون»، ولكنه أكثر عقلانية وعلمية من الجنون الوحشي البائس الذي يعترى قلوب السوريين وعقولهم.. فالسوريون «محكومون بالإعدام» في محاكم أمريكا وفاشيتها الجديدة وفاشييتها الإقليميين وفاسديها المحليين، ولأنهم كذلك فإن لهم حكمتهم التي ينفذون بها إلى جواهر الأمور..

هذه جميعها نتائج لتوزيع الثروة الجائر؟ لا تلم الكافر في هذا الزمن الكافر/ فالجوع أبو الكفار»، لا تلم المتعصب/ المتخلف أيضاً، فالجذر المسموم واحد.

معادلات كبرى

من الجيد أن «اللحظات التاريخية» التي رافقت خطب الشخصيات الكبرى وزياراتهم وأفطارهم وصيامهم وتجشؤهم وقيامهم وجلسهم طوال نصف قرن قد انقضت. من الجيد أيضاً أن العالم بأسره يعيش الآن لحظات تاريخية حقة، تخطها معادلات كبرى بمتحولات ثقيلة:

● أزمة رأسمالية عميقة وشاملة لا مخارج منها إلا بفاشية جديدة مهمتها قتل 5 مليارات إنسان لإعادة التلاؤم بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة.

● ضمن الأزمة الشاملة، قطب إمبريالي مخرجه الفاشية الجديدة، وآخر رأسمالي صاعد مضطر لإنهاء الفاشية دفاعاً عن نفسه، ومضطر لشن حرب على الحرب عنوانها «الحلول السياسية».

● وقود الفاشية الجديدة هو التهميش طويل الأمد لبلدان «العالم الثالث» عبر اليات الاستعمار الجديد المستند إلى التبعية الاقتصادية بأشكالها المعروفة: «التبادل اللامتكافئ، هجرة العقول، مقص الأسعار، التبعية التكنولوجية»، وإنهاء الفاشية الجديدة لا يعني ضربها عسكرياً فقط، بل ويعني إيقاف إنتاج وقودها، وبالتالي فإن الحلول السياسية المطلوبة ليست أية حلول، بل هي تلك الحلول التي تضمن استقرار المناطق التي تجري فيها.

● استقرار سورية، وتكبيد الوحش الفاشي عنها، يعني دخولها حلأ سياسياً يمنع إعادة إنتاج الأزمة. ويعني بالتالي تدمير المتحول الأثقل الذي أدخلها هذه الأزمة، أي توزيع الثروة الجائر.

● إذا كان فيينا2 والقرار الدولي 2254 قد أقرا

الأجور، 75% لأصحاب الأرباح». بكلام آخر، فإن ما ينتج في سورية سنوياً يوزع ربعه فقط لأولئك الذين قاموا بإنتاجه. ضمن توزيع الثروة أيضاً واستكمالاً لما سبق فإن ربع الثروة المنتجة سنوياً يتقاسمه 90% من السوريين، في حين يحصل 10% المتبقين «أصحاب الأرباح» على ما تبقى، أي ثلاثة أرباع الثروة..

تبدو الأرقام السابقة، ورغم قسائرها، بلا أي معنى ما لم نتقّف أثرها وأثارها على بقية المتحولات:

فمثلاً، وبعد هذه النسب، هل يصعب تفسير ارتفاع نسب الفقر؟ هل يصعب تفسير ارتفاع نسب البطالة؟

أكثر من ذلك.. هل من الصعب فهم، وليس تبرير، انتشار الجهل والتخلف؟ وإقبال أعداد من المهمشين على تبني «فكر تكفيري» وحمل السلاح؟

هل من الصعب فهم وظيفة أجهزة الدولة في ظل توزيع الثروة هذا؟ هل من الصعب فهم درجات القمع العالية والفساد والضييق الشديد في منافذ التعبير؟

والخ.. إن كان له آخر حقاً!

اللعب بالمعادلات

اعتادت الأنظمة الرأسمالية على محاولة تشويه فهم الناس للمعادلات الاجتماعية، لأن فهم تلك المعادلات يعني امتلاك الناس لقانون التغيير الاجتماعي، ويعني في نهاية المطاف ضرب تلك الأنظمة. أهم أسلوب في عملية التشويه هذه هو تقديم «متحولات خفيفة» على أنها «متحولات ثقيلة»، متحولات تابعة على أنها متحولات مستقلة.. من ذلك مثلاً تفسير النزعات الطائفية والدينية التي ظهرت هنا أو هناك على الأرض السورية بأنها نتاج التخلف! وإن سلماً جداً بأنها فعلاً نتاج التخلف! أليس التخلف بذاته نتيجة لأسباب أعمق؟ أليس نتاج الفقر والحرمان والتهميش ومستوى الحريات المتدني والتعليم المتدهور؟ أليست

أكد المبعوث الدولي إلى سورية ستافان دي ميستورا أن السعودية تقوم بتقويض جهوده لتسوية الأزمة السورية، من خلال محاولتها فرض اللائحة التي تناسبها للمعارضة التي ستشارك في مفاوضات السلام.

لافروف: موسكو وواشنطن واثقتان من بدء المفاوضات السورية هذا الشهر

دي ميستورا

الرياض تعرقل إطلاق مفاوضات السلام السورية



أن أن» إن المفاوضات المتوقعة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري قد يتم تأجيلها، مضيفاً «ليست لدينا أنا والأمن والعام للامم المتحدة أية فرصة للنجاح أو حتى إحداث تغيير إذا لم يقيم الآخرون بالأدوار المطلوبة منهم».

وسبق للمبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا أن أكد أن 25 من الشهر الجاري ليس تاريخاً مقدساً بحد ذاته لبدء المفاوضات السورية- السورية في جنيف، لكن الأمم المتحدة تريد إجراءها قبل نهاية كانون الثاني. وقال دي ميستورا للصحفيين على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي: «نحن نعمل. لم نثبت موعداً بعد، وبقي القيام ببعض العمل، ولذلك كان لافروف وكيري محققان في قولهما إن 25 من يناير ليس موعداً مقدساً، لكننا مازلنا نتطلع إلى نهاية يناير». وأضاف المبعوث الدولي: «سأرسل الدعوات حين أشعر أن الوقت حان».

■ قاسيون + وكالات

وقال دي ميستورا في الجلسة المغلقة: «الحقيقة أن الأطراف لا تزال مغلقة على ذاتها بمواقف جامدة وبلعبة محصلتها صفرية. ولا تختلف هذه الأطراف فيما بينها على المحتوى فحسب، بل ما يقلقني هو أنها تشكل فيما إذا كان يمكن أو ينبغي على الأمم المتحدة أن تمارس صلاحياتها في إنهاء وضع قائمة المعارضة».

وأردف: «نحن نعلم مسبقاً أنهم لا يريدون الجلوس في غرفة واحدة. فهم لا يعترفون ببعضهم بعضاً، ولكننا نحتاج لأن نضم الجميع» (في هذه العملية). ومن يدرى، فلربما يوماً ما، يكون بمقدور السوريين أنفسهم أن يخبرونا عبر الانتخابات من يمثلهم!!!».

وأضاف دي ميستورا أنه «بعد فشل مؤتمرين سابقين في جنيف في إنهاء الحرب ومع وصول أعداد الضحايا إلى 300 ألف إنسان، فإن الشعب السوري بات بحاجة لإشارة واضحة أننا جادون في هذه المرة في عملنا». وكان المبعوث الدولي قال لـ«سي

وشكا المبعوث الدولي من أن «تحالف قوى المعارضة، وورعته، يصرون على أولوياتهم وتفردهم في وفد المعارضة. ومع أن دي ميستورا لم يذكر السعودية بالاسم إلا أن المجلة تذكر بأن الرياض هي الراعي الرئيسي للهيئة التي تدعمها قطر وتركيا وفرنسا».

ودعا المبعوث الدولي في إحاطته إلى مجلس الأمن الولايات المتحدة وروسيا والقوى الرئيسية الأخرى إلى دعم جهود الوساطة المتعثرة التي يبذلها، قائلاً إنه لن يدعو جماعات معارضة محددة للمشاركة في محادثات جنيف، إلا في حال وقع اللاعبون الدوليون في الصراع السوري كلهم على اللائحة، وهو ما اعتبرته «فورين بوليسي» انتقاداً واضحاً للرياض.

ونقلت المجلة عن دي ميستورا قوله إنه يتوقع من الأطراف جميعها الاعتراف بالمسؤولية المنوطة به لوضع اللمسات الأخيرة على قائمة المدعوين إلى المفاوضات والتي يجب أن تشمل جميع من يراه مناسباً.

وقدم دي ميستورا هذا التقييم للوضع في اجتماع مغلق لمجلس الأمن الدولي في 18 كانون الثاني، حسب مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية. ووفق معلومات المجلة كانت الهيئة العليا للمفاوضات، والتي تتخذ الرياض مقراً لها، رفضت طلباً شخصياً من دي ميستورا بإتاحة فرصة المشاركة في المفاوضات لمجموعات معارضة أخرى.

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنه لا توجد أية أفكار حول تأجيل بدء المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة في جنيف من كانون الثاني الحالي إلى شباط القادم، لافتاً إلى أن هذا هو موقف روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقال لافروف خلال مؤتمر صحفي عقب لقائه نظيره الأمريكي جون كيري في زيوريخ يوم 20/1/2016: متأكدون من أنه في الأيام القادمة من هذا الشهر يجب أن تبدأ المحادثات، لافتاً إلى أن الحديث يجري عن أوقات عدة ولكن القرار النهائي يعود إلى الأمم المتحدة ومبعوثها إلى سورية ستافان دي ميستورا الذي يتواصل بشكل فعال مع الحكومة السورية ومختلف أطراف المعارضة.

وأضاف لافروف لم نتخل عن اعتبار «جيش الإسلام» و«حركة أحرار الشام» تنظيمين إرهابيين، وتنظيم «جيش الإسلام» معروف بأنه قصف أكثر من مرة الأماكن السكنية في دمشق بما فيها السفارة الروسية، و«أحرار الشام» تعتبر وليدة القاعدة، موضحاً أنه لدينا الدلائل التي تثبت موقفنا.

في هذه الأثناء، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري من دافوس عن إمكانية تأجيل المفاوضات السورية- السورية في جنيف يوماً أو يومين، وقال «التأخير ممكن ليوم أو يومين، لن يجري تأجيل كبير».

■ المصدر: وكالات

دمشق تشكل وفدها إلى جنيف

أفادت صحيفة الوطن السورية أن الحكومة السورية شكلت وفدها إلى المفاوضات في جنيف، بإشراف د. فيصل مقداد نائب وزير الخارجية من دمشق، على أن يرأسه في جنيف ممثل سورية لدى الأمم المتحدة د. بشار الجعفري.

ويضم الوفد في عضويته عدداً من كبار موظفي وزارة الخارجية السورية ومن كبار المحامين السوريين.

القاهرة: تسوية الأزمة السورية لم تعد تحمل الانتظار

أكدت وزارة الخارجية المصرية على أهمية بدء المفاوضات السورية في جنيف تحت إشراف ورعاية المبعوث الدولي للأزمة السورية، ستيفان دي ميستورا، في الموعد المتفق عليه والمنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ودعا المتحدث باسم الوزارة، أحمد أبو زيد، المبعوث الدولي إلى بذل كل الجهد من أجل توفير التمثيل اللازم لأطراف المعارضة السورية كافة وللوقى الوطنية المؤثرة في المعادلة السورية خلال عملية التفاوض في جنيف، حرصاً على أن تكون النتائج التي سيتم التوصل إليها قابلة للتنفيذ على الأرض.

وناشد الدبلوماسي المصري المبعوث الدولي الاستفادة من الأيام القادمة لبحث صيغ تمثيل المعارضة السورية على النحو الأمثل، مؤكداً على أن تسوية الأزمة السورية لم تعد تحتل الانتظار أكثر من ذلك.

زاخاروفا: تزايد نشاط المجموعات الإرهابية قبل بدء المفاوضات بين الأطراف السورية

الأمال لانطلاق الحوار بين السلطات والمعارضة السورية، تستمر بعض القوى الخارجية بدعم المسلحين في سورية، بما في ذلك، دعم الإرهابيين بالأسلحة والذخائر». وأضافت زاخاروفا: «هذا النشاط يؤدي لخفض قيمة أية تصريحات علنية، تلتزم بسلمية حل الأزمة في سورية خلافاً للجهود المبذولة لدفع عملية السلام، والتي تقوم على أساس القرار رقم 2254 لمجلس الأمن الدولي»، موضحة أيضاً أن نشاط الإرهابيين في سورية، ارتفع قبل بدء المفاوضات بين الأطراف السورية، مشيرة إلى أن المسلحين في محافظة حلب، حصلوا على دعم من تركيا.

■ سبوتنيك

وقالت المتحدثة في مؤتمر صحفي لها: «يمكن مواصلة الحديث عن قصف روسيا لمواقع مدنية إلى ما لا نهاية، وعدم رؤية المساعدات الإنسانية التي ترسلها روسيا إلى سورية، ويمكن قول أي شيء، ولكن برأيي، يجب فهم أن فقدان الصلة بالواقع يصبح أمراً مثيراً للسخرية». وأضافت زاخاروفا، بأن لديها نصيحة واحدة فقط لمن يواصلون توجيه الاتهامات لروسيا، وهي: «كفوا عن إضحاكنا، واستخدموا المعطيات التي تقدمها روسيا بشكل يومي تقريباً».

كما أكدت أن بعض القوى الخارجية مستمرة في دعم الإرهابيين في سورية، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، مضيفة أنه «في ظروف تعلق فيها جميع الأطراف المعنية

اعتبرت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، يوم الخميس الماضي، أن المزاعم بأن روسيا تقصف مواقع مدنية في سورية لا صلة لها بالواقع.

عرفات: الحل السياسي قادم..

جميل: متفائل بحل سياسي قريب للأزمة السورية



ادلى مؤخرًا د. قري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية والقيادي في جبهة التغيير والتحرير بتصريح لإذاعة «سوربانا FM» أكد فيه أن اتجاه الحل السياسي في سورية يَغْدُ السير بغض النظر عن الموعد المطروح لاجتماع جنيف المرتقب.

وقال جميل: «الخامس والعشرون من هذا الشهر هو موعد رسمي لمؤتمر جنيف، وسيظهر كم هذا الموعد واقعياً خلال الساعات والأيام القليلة القادمة. وحول الموقف الأمريكي، اعتدنا التغييرات السريعة في المواقف الأمريكية، بالأمس موقف واليوم موقف، ويجب أن نتوقع غداً موقفاً آخر، يجب ألا نبني على أن الموقف الأمريكي هو موقف ثابت. اعتقد أنه ضمن إطار النقاش والمنطق السليم سيجري تنفيذ قرار مجلس الأمن، وبالتالي لا مكان نهائياً لتمثيل أحادي احتكاري للمعارضة السورية. وأنا كنت وما زلت متفائلاً بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد، فإذا انعقد الاجتماع في 25 من هذا الشهر كان به، وإذا لم يحصل سيكون في 30 من الشهر ذاته، وإذا لم ينعقد في فيسكون في شباط، بالتالي ليست القضية قضية كم يوماً، بل أن الاتجاه العام لسير هذه القضية قد تحدد وانطلق».

وحول طبيعة الحراك الدولي الجاري حالياً ارتباطاً بمساعي حل الأزمة السورية أكد جميل أن هذا جزئياً يرتبط بمسألة تمثيل المعارضة، مشدداً على أن تكرار أخطاء جنيف2 في احتكار تمثيل المعارضة السورية يتناقض مع القرار الدولي 2254، حيث قال جميل:

«هذا الحراك يبحث عن مخرج بالدرجة الأولى لقضية تمثيل المعارضة، ثانياً في نهاية المطاف يجب أن يصل لموضوع تحديد المنظمات الإرهابية. ولكن مركز الاهتمام الآن هو وفد المعارضة. هناك رأي يعيق الاتفاق، هو الموقف المتعنت لـ «جماعة» مؤتمر الرياض، الذين يريدون تكرار ما حصل في جنيف2، بالتمثيل الأحادي الاحتكاري من طرف من أطراف المعارضة. أحد الأسباب الأساسية لفشل جنيف2 كان هذا الموضوع: التمثيل غير الصحيح وغير العادل وغير المنطقي للمعارضة السورية، مع أن قرار مجلس الأمن 2254 يؤكد على أن المعارضة التي نشطت في اجتماعات موسكو والقاهرة والرياض هي التي يجب أن تمثل في الوفد. وجدنا أن وفد الرياض استثنى المشاركين في مؤتمر القاهرة والذين قاموا بنشاط في موسكو على مدى اجتماعين. لذلك عملياً لم يجر تنفيذ قرار مجلس الأمن ويصر البعض على خلافه، ونحن نرى أن النقاش اليوم مازال مستمراً من أجل الوصول إلى اتفاق وتوافق بين مختلف القوى الأساسية الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة للوصول إلى شكل تنفيذ قرار مجلس الأمن».

وكانوا يظنون أن الأزمة خلال سنة ستحل بدخول الإيرانيين والروس والفنزويليين بمأزق ولكن هذا لم ينجح، لماذا؟ لأن الروس دخلوا في هذه الحالة سابقاً، أيام الاتحاد السوفيتي، وبالتالي هم على دراية بكيفية التعامل مع مثل هذه الظاهرة، لم تعط هذه الحرب نتائجها وخرجت عملية التحكم بالسعر من يد من بدأها. ما جرى أن أمريكا بدأت الحرب عن طريق السعودية بضخ كميات من النفط، وخفضوا أسعار النفط إلى حدود 30 و 40 دولار، ودخل اليوم الإيرانيون على الخط بـ 500 ألف برميل يومياً، وهم يملكون 38 مليون برميل موجودة في حاويات في البحر وسيدخلونها السوق. أي أن الإيرانيين اليوم يدفعون أسعار النفط باتجاه الهبوط، لماذا؟ لأن السعوديين وصلوا لتلك المرحلة التي بدأوا يتضررون بسببها. واليوم برميل النفط في السعودية يكلف إنتاجه 25 دولار وبيع بحوالي 30 دولار، بالتالي لديهم هامش 5 دولار، ولكن إذا انخفض السعر إلى 20 وما دونه سيدفع السعودي كلفة إنتاج نفط ليبيعه بسعر أرخص من كلفته، والخسارة التي يتحدثون عنها الآن هي الفارق بين السعر الذي يبيعون به حالياً والسعر الذي كانوا يبيعون به سابقاً، وبالتالي إذا انخفض ما دون 25 سيدفع من جيبه الخاص لينتج نفط ويبيعه بسعر أرخص، فالسعودية بدأت هذه المعركة ولكن إنهاها ليس بيدها بل بيد الآخرين، وبالتالي إذا لم تتفق السعودية مع إيران وروسيا والبلدان المنتجة للنفط من أجل الاتفاق على الحصص وتخفيض الإنتاج لن ينخفض سعر النفط، وبالتالي حتى هذا السلاح الذي كان بيد السعوديين يبدو لي يجري نزع من يدهم ولو جزئياً.

الكيان الصهيوني أمام خطر وجودي

في شأن متصل، ورداً على سؤال حول الوضع الحالي للكيان الصهيوني في إطار التغييرات العالمية الجارية، قال عرفات: «الكيان الصهيوني نشأ في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، وارتبط ظهوره بصعود الولايات المتحدة الأميركية وقبلها بريطانيا وفرنسا، واليوم كل هذا الثلاثي يعيش طور الهبوط، بريطانيا وفرنسا تراجعنا سابقاً، والآن الولايات المتحدة تتراجع، وبالتالي حماة هذا الكيان أصبحوا في وضع صعب، واعتقد أن قدرتهم على حماية هذا الكيان تنخفض». وأضاف: «من جهة أخرى، ففي قلب فلسطين وداخل مجتمع المستوطنين هناك تناقضات كبيرة، إضافة إلى تصاعد التناقض بين الشعب الفلسطيني والمستوطنين، بأشكاله المختلفة سواء بالكفاح المسلح الذي كان قائماً سابقاً أو كما يجري اليوم بالكفاح السلمي. الأمريكيون يعملون على إقناع «الإسرائيليين» بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية استناداً إلى قرارات قديمة أو اتفاقات أوسلو وغيرها، وهذا كله أصبح من الماضي، فقد أصبح مكناً للشعب الفلسطيني أن يحقق أكثر من ذلك، وبالتالي الكيان الصهيوني عليه خطر وجودي بصفته كياناً صهيونياً، وهذا ما يحدث في المنطقة والعالم كله».



التقت إذاعة «ميلودي إف إم» يوم الأربعاء 2016/1/20 بالرفيق علاء عرفات عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية لنقاش مستجدات الحل السياسي للأزمة السورية، في ضوء التحضيرات المتسارعة لمؤتمر «جنيف-3».

فيما يلي نعرض لأهم النقاط التي تناولها الحوار، على أن التسجيل الصوتي للحوار منشور كاملاً على موقع «قاسيون».

دي مستورا سيشكل الوفد

في إجابته على سؤال عن احتمالات رضى ما يسمى هيئة التفاوض المبنية عن اجتماع الرياض بوجود طرف آخر للمعارضة على طاولة التفاوض قال عرفات: «لا يهم رضى هيئة التفاوض، لأن هذا ما سيحدث، يقال الكثير في هذه الأوقات في إطار رفع سقف قبل المفاوضات، إلا أن هذا سينعكس سلباً على هذه القوى التي ستدفع ثمن التعطيل أو التأخير، وينبغي التفكير بما حصل قبل جنيف2 حيث وضع الائتلاف شروطاً للمشاركة، ولكنه سحبها والتحق قبل المفاوضات بيومين، وما يحدث اليوم يشبه تلك المرحلة». وأضاف: «الأهم أن دي مستورا هو من سيشكل وفد المعارضة، الرياض وغيرها تقترح، إلا أن الوفد سيتشكل من ممثل الأمم المتحدة، بمساعدة الدول التي تقود العملية، وهي روسيا والولايات المتحدة، وبالتالي الوفد بشكله النهائي سيخرج من هناك». وحول حق «هيئة التفاوض» في الاعتراض بين عرفات: «يحق لهم أن يعترضوا أو أن ينسحبوا ولا يشاركوا، إلا أن العملية بهذه الحالة ستتدمر من دونهم».

لماذا التفاؤل؟

وفي تعقيب للمحاور تساءل عن الدافع وراء التفاؤل الظاهر في كلام الرفيق عرفات: «لماذا أنا متفائل بأن هناك تفاوض؟ ميزان القوى العالمي، أو على الأرض السورية، باتجاهاته العامة، كما أراه وتراه القوى الأخرى. والأمريكيون أيضاً يعلمون ما يجري، وأنه ليس لديهم خيارات، وهم مضطرون للذهاب إلى التفاوض وإلى أن يدفعوا بحلفائهم سواء بالدول الإقليمية أو عبر معارضة اسطنبول إلى التفاوض، لأن عدم الذهاب إلى التفاوض سيجبرهم على الذهاب لاحقاً إلى تفاوض بشروط أضعف. متفائل لأن الأمريكيين على دراية بذلك، وبالتالي سيدفعون الأمور باتجاه ميزان القوى الحقيقي، والبدء بالتفاوض الآن» وأضاف: «كلام رياض حجاب والجبير بخصوص الشروط المسبقة، كله «كلام فاضي» وسيضطرون إلى بلع ألسنتهم والذهاب إلى التفاوض بلا شروط واستناداً إلى قرارات فيينا ومجلس الأمن».

نهاية حرب النفط

حول حرب النفط ومدى قدرة السعودية على «التحكم بها» وإطالة أمدها، قال عرفات: «إن كان هناك من يصدق بأن السعودية تتحكم بأسعار النفط فهذه مأساة. القرار أمريكي بحت، والسعودية لا ناقة لها ولا جمل. يصدر قرار أمريكي بتخفيض أسعار النفط والسعودية تنفذ،

كلام رياض حجاب والجبير بخصوص الشروط المسبقة «كلام فاضي» وسيضطرون إلى بلع ألسنتهم والذهاب إلى التفاوض بلا شروط واستناداً إلى قرارات فيينا ومجلس الأمن

الفارق بين جنيف الثاني والثالث

وفيما إذا كان محتملاً فشل جنيف3 على غرار فشل جنيف2 أوضح عرفات: «في المقارنة بين جنيف2 وجنيف3، ينبغي أن نتذكر أن وفد المعارضة كان يعني الائتلاف فقط، وكانت إيران مستبعدة من الحل، وكان الإرهاب ظاهرة لا تزال صغيرة، ولم تتوسع وتضرب أوروبا كما هي اليوم، وفي مرحلة جنيف2 كانت

بديل الكهرباء مهدد..

ارتفاع 100% في سوق البطاريات

100% عن بداية العام الماضي، حيث كان سعرها يتراوح ما بين 22 و 24 ألف. وقد سجلت البطاريات العُمانية 150 أمبير سعراً قريباً من سعر الكورية، وتراوح ما بين 43 ألف و 45 ألف ليرة سورية، بينما كانت في العام الماضي حوالي 20 ألف ليرة سورية.

45 ألفاً

وارتفعت أسعار البطاريات الوطنية محلية الصنع 100% أيضاً، ليصل سعر البطارية السائلة 150 أمبير إلى 27 ألف ليرة سورية، وتحتاج عملية الحصول عليها، إلى طلب مسبق والانتظار مدة يوم أو يومين، بحسب أحد محلات البيع في سوق الكهرباء.

وشهدت أسعار أجهزة الانفيرتر ارتفاعاً حوالي 75% عن بداية العام الماضي، فقد بلغ سعر انفيرتر 1000 واط حوالي 6000 ليرة بعدما كان العام الماضي 4000 ليرة، وانفيرتر 1500 واط 7500 بعدما كان 5500 ليرة.

أما «مساير الليدات»، فقد شهدت ارتفاعاً وقدره حوالي 30% عن بداية العام الماضي، فقد تراوحت أسعارها ما بين 450 و 700 ليرة سورية للمتر الواحد، بينما كانت بداية العام الماضي ما بين 300 و 500 ليرة سورية. وعلى هذا تبلغ تكلفة مترين من الليدات، مع بطارية 100 أمبير، وشاحن وانفيرتر، ما بين 40 و 45 ألف ليرة سورية، بينما كانت ما بين 20 و 25 ألف في بداية العام الماضي.

النتيجة

إن استمرار سوء وضع الكهرباء، وازدياد ساعات التقنين، أدى إلى ازدهار هذه التجارة، واستغلال حاجة المواطن لأبعد الحدود، من قبل مستوردي هذه التجهيزات، كما من قبل تجارها الكبار والصغار، بعيداً عن أعين الرقابة، وعلى حساب جيب المواطن.



شحن الهواتف النقالة وأجهزة اللابتوب في أن واحد ولساعات طويلة تمتد من 4 ساعات إلى 12 ساعة متواصلة. وتحتاج هذه العملية لشراء جهاز «انفيرتر» يقوم بتحويل كهرباء البطارية إلى 220 فولت، أي كالتيار الكهربائي المنزلي، إضافة إلى شاحن يتناسب وقوة البطارية. وشهدت هذه البطاريات والشواحن ارتفاعاً في الأسعار بلغ أيضاً حوالي 100% عن العام الماضي، فقد تراوح سعر البطارية الجافة 100 أمبير، ذات المنشأ الفيتنامي، حوالي 55 ألف ليرة سورية، ما يعتبر سعراً مرتفعاً جداً مقارنة بالعام الماضي. وتراوح سعر البطارية السائلة الكورية ما بين 27 و 30 ألف ليرة سورية بينما كان العام الماضي ما بين 14 ألفاً و 15 ألف ليرة سورية، بينما وصل سعر البطارية الكورية السائلة «150 أمبير»، إلى 47 ألف ليرة سورية، بزيادة حوالي

ووصل سعر الشاحن 3 أمبير، للبطاريات 7,5 أمبير إلى حوالي 2500 و 3000 ليرة سورية حسب النوعية، بينما سجل الشاحن المخصص للبطاريات 100 أمبير سعراً وصل إلى 9 آلاف ليرة سورية. وتبقى أغلب البطاريات والشواحن المذكورة أعلاه مخصصة لتشغيل «مساير الليدات» وأجهزة «الراوتر» لساعات محددة من النهار، وكلما زادت استطاعة تلك البطاريات والشواحن يزداد سعرها، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار منشأ الصنع.

ارتفاع 100%

واتجه العديد من السوريين إلى البطاريات ذات الاستطاعات المرتفعة والتي تبدأ من 100 أمبير، نظراً لقدرتها على تشغيل التلفاز والليدات وأجهزة الراوتر، إضافة إلى استخدامها في

بعد أن أصبحت البطاريات الصغيرة أو الكبيرة، السائلة أو الجافة، جزءاً أساسياً من أي منزل في سورية، وأضحت «الليدات» الوسيلة الأهم في الاعتماد على الإضاءة، مع زيادة ساعات التقنين، ناهيك عن رفع الحكومة لأسعار الكهرباء، وارتفاع أسعار المحروقات التي تعمل بها مولدات الكهرباء. وتحكم تجار تلك البدائل في أسعار السوق نظراً لزيادة الإقبال عليها.

جيفارا الصفي

وقد شهدت أسعار البطاريات والليدات ارتفاعاً كبيراً في الأسواق، حتى باتت صعبة المنال بالنسبة للعديد من الأسر، خاصة وأن بعض تلك البطاريات عمرها قصير زمنياً، ويتراوح بين 6-7 أشهر، نظراً للاستخدام الطويل يوميا، الذي قد يصل إلى 16 ساعة، نتيجة زيادة ساعات التقنين، بينما يكون عمر «الليدات» أطول نسبياً، وقد يصل لثلاث سنوات.

بدون رقابة

لا تخضع سوق تلك الأدوات لأية رقابة، ففي جولة لـ «قاسيون» في سوق الكهرباء وسط دمشق، لوحظ وجود فروقات في الأسعار تصل لأكثر من 2000 ليرة سورية بين محل وآخر، بينما لوحظ وجود ارتفاع في الأسعار بنسبة 100% وخاصة للبطاريات، عند مقارنة الأسعار مع الشهر الحالي ذاته من العام الماضي.

وتراوح سعر البطارية (12 فولت / 7,2 أمبير) فيتنامية المنشأ، ما بين 6-7 آلاف ليرة، بينما كان سعرها بداية العام الماضي بين 2500 و 3500 ليرة سورية، أي أنها ارتفعت بنسبة 100% عن العام الماضي. وتراوح سعر البطارية (12 فولت / 7,2 أمبير)، صينية المنشأ، ما بين 3500 و 4500، بينما كانت في العام الماضي حوالي 2000 ليرة فقط.

مع زيادة ساعات التقنين، وارتفاع أسعار الكهرباء، تحكم تجار البدائل في أسعار السوق، نظراً لزيادة الإقبال عليها.

قتلوا حتى آخر حلم في الدفء.. اسطوانة الغاز بـ«المفرق» 3800 ليرة



15200 شهرياً

تقول هديل، إنها اختارت الحجم الكبير، وتوجهت مسرعة إلى المنزل فرحة، بأنها استطاعت «تحقيق ما هو غريب في هذا الزمن»، لكن صدمتها الكبرى كانت عندما عرضت «الغاز الأرضي» على شخص في الحي يقوم بإفراغ أسطوانات الغاز بهذه «المدافئ الصغيرة»، والذي طلب منها 1800 ليرة سورية لتعبئة «حلمها في التدفئة». «المدفأة» التي اشترتها هديل، تساوي في سعتها أقل من نصف جرة غاز عادية، على حد تعبيرها، وتؤكد أحد العاملين في مجال تعبئة هذه المدافئ العاملة على الغاز، وبهذا يصل سعر أسطوانة الغاز «بالمفرق» إلى حوالي 3800 ليرة سورية تقريباً. وهنا وبالعودة إلى المعادلة الأولى، فإن 4 أسطوانات غاز شهرياً، ستكلف 15200 ليرة، أي حوالي 75% من راتب موظف.

العواصف الجوية تتناوب على البلاد، والجميع يحذر من موجة برد قارسة، إلا أن هديل وآلاف السوريين، مازالوا يصطدمون بعجزهم في الحصول على أسلوب مبتكر يبعث فيهم الدفء.

بكلفة 6 إلى 7 آلاف ليرة سورية للنوعية الوسط والحجم الكبير نسبياً، وهو سعر زهيد بالنسبة لمدافئ الغاز التي تعتمد على جرة كاملة.

هذا «الغاز الأرضي»، انتشر بشكل كبير مؤخراً، لخص ثمنه وفعالته الجيدة، لكن تلك الإيجابيات، دفعت تجار الغاز لاستغلالها، حتى بات هذا الحل الأخير، مهدداً بالعزوف عنه.

حلم بالدفء للكثير من الأسر، وجعلوا من معادلة الحصول عليه بواسطة «الغاز» صعب المنال، بحسب هديل.

توجهت هديل إلى سوق «الشيخ محي الدين»، علما تجد مدفأة تشبه مدفئة جارتها، وهي تعمل على الغاز المنزلي الذي يفرغ بداخلها، فهي عبارة عن جرة صغيرة تسمى بالعامية «غاز أرضي» يركب عليه رأساً خاصاً ينشر الدفء، وكل تلك العملية

الاتجاه نحو الغاز المنزلي كان الحل الوحيد أمام هديل وعائلتها، بعد طول فترة انتظار حصولهم على حصتهم من مازوت التدفئة، وصعوبة تأمين ثمن المخصصات دفعة واحدة، إضافة إلى شبه استحالة القدرة على اعتماد التيار الكهربائي كمصدر للدفء.

حازم عوض

حال تم تشغيل المدفأة 4 ساعات فقط. وبهذا تحتاج مدفئة المازوت ما يقارب 20 ألف ليرة سورية شهرياً، إن تم الحصول على المازوت بالسعر الرسمي، بينما تحتاج الأسرة إلى 4 أسطوانات شهرياً من الغاز، إن تم استعمال المدفئة 4 ساعات متواصلة في اليوم، ما يعني إنفاق حوالي 9200 ليرة بعد أقصى شهرياً، لكن المعضلة في المدافئ التي تعتمد على أسطوانات الغاز الكاملة، حيث أن سعرها مرتفع جداً، يصل إلى 60 ألف ليرة، للنوعية الوسط.

الحل الأخير صعب المنال

الحل الأخير، بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود، هو «مدافئ غاز صغيرة» انتشرت بشكل كبير في الأسواق، وشهدت إقبالاً واسعاً، ولا تحتاج لأسطوانة غاز كاملة، إلا أن تجار الأزمات، وغياب الرقابة، قتلوا آخر

ما زال الغاز المنزلي رغم ارتفاع أسعار المدافئ التي تعمل بواسطته، متوفراً نوعاً ما، على الأقل في دمشق وريفها، ويمكن الحصول عليه بأي وقت، شريطة الالتزام بما يفرضه البائع من سعر، عكس باقي وسائل التدفئة، باستثناء الحطب.

الغاز أوفر

سعر أسطوانة الغاز يتراوح ما بين 2000 و 2500 ليرة سورية وفقاً لمكان الشراء إن كان منفذاً حكومياً أم سيارة جوالاً أم بقال، وهنا يؤكد من استخدم أسطوانة الغاز للتدفئة أنها أكثر توفيراً من المازوت والكهرباء، التي ارتفع سعرها مؤخراً، حيث يحتاج المواطن في فصل الشتاء إلى 5 ليترات يومياً من المازوت على الأقل، في

قرارات حكومية لضبط السوق السوداء..

ضربة ارتفاع الأسعار يدفعها المواطن



تحولت السوق المحلية إلى مكوّن هش القوام، قابل للتأثر بشكل سريع بكافة الإجراءات والقرارات كافة، مهما كانت تلك القرارات تتطلب وقتاً قبل أن تظهر آثارها الحقيقية إلى العلن، فأصبحت السوق بتجارها تستبِق الأحداث، لتحول مباشرة نتائج أي قرار بما يخدم مصالحها مستفيدة من استمرار الحكومة سن تشريعات قاصرة عن معالجة شمولية للوضع الاقتصادي.

إلى 200 ليرة سورية، مع غياب توزيع المقتن منه عبر مؤسسات الدولة، في حين كان يباع بـ115 وسطيّاً في 2014. ويتراوح سعر كيلو الرزّ القصير في دمشق حالياً بين 350-390 ليرة، حيث لا مِس حاجز الـ350 لأول مرة في تشرين الثاني الماضي، بعد أن كان في 2014 يباع بـ125 ليرة. أما صناع الحلويات فقد برروا رفع أسعارهم في نهاية العام 2015، بارتفاع تكاليف المواد الأولية لصناعة الحلويات، ومنها مادة الطحين التي وصل سعر الكيلو منها إلى 170 ليرة سورية.

ومن جانبهم، بدأ مستوردو مادة البن بالتمهيد لرفع الأسعار فتوقعوا ارتفاعاً في أسعار البن، الأسبوع القادم، علماً بأن أسعار البن تختلف حسب مصدره ومقدار الهيل فيه، ويتراوح سعر الكيلو بين 1750 وصولاً إلى 4000 ليرة سورية، لأنواع الفاخرة.

ويتخوف الكثيرون من أن ارتفاع أسعار مواد أولية مثل السكر والطحين، سيؤثر على أسعار المنتجات التي تدخل في صناعتها لاحقاً، وخاصة الخبز السياحي، الذي تباع الربطة منه بسعر 225 ليرة، والحلويات التي وصل سعر الكيلو منها إلى 9 آلاف ليرة في آخر موسم للأعياد، فضلاً عن تأثر بقية المنتجات المرتبطة بهاتين المادتين مثل المعجنات والبسكويت وغيرها.

أمر سابق للأزمة، وفرضته طبيعة استيراد هذه المادة، إذ يتم استيراد بواخر منها حصراً، وبالتالي فإن تفاوت الحالة المادية للتجار السوريين، دفع باتجاه حصر العملية بعدد محدود من التجار، وذلك في محاولة منه لتبرير حصر وكالات الاستيراد بتجار محددين لديهم الملاءة المالية الكافية لتمويل استيراد كميات ضخمة تعادل بواخر كاملة وليس كميات محدودة، وسط عدم قدرة المستوردين الأصغر للكميات الأقل على المنافسة.

والجدير ذكره أن القطاع الخاص يستورد السكر من البرازيل، والتي تورد أيضاً الرز، كما يستورد الأخير من مصر وتايلند والهند، أما الطحين فهو من أوكرانيا بالدرجة الأولى. أما عن خط الائتمان الإيراني، فهو مخصص للحكومة، حيث تعمل مؤسسة التجارة الخارجية على الاستيراد عبره، لبيع ما تستورده من سلع عبر مؤسسات التدخل الإيجابي حصراً، والتي لا تزال قاصرة عن مواجهة واردات القطاع الخاص وتحكمهم بأسعار السوق.

الارتفاعات بالأرقام

وكان سعر كيلو السكر في شهر أيار الماضي، يتراوح بين 150-160 ليرة سورية، ومع التقدم في العام 2015 وصل سعره في أيلول

يقول أيمن وهو موظف في قطاع مشترك، إن «قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن على الإطلاق، ولسنا موافقين عليها». وتابع أيمن «28 عاماً»، «القرارات كلها لا تتم دراستها بما يكفي، والدليل انعكاسها السلبي على قدرة المواطن الشرائية، وعدم اتخاذ إجراءات لضبط سعر صرف الدولار». من جهتها قالت هالة «26 عاماً/ موظفة في القطاع الخاص» إن «معيشة المواطنين تتأثر سلباً بقرارات الحكومة، والأسعار مستمرة بالارتفاع، دون أية زيادة مدروسة للرواتب، وحتى الزيادات السابقة لم تطل سوى القطاع العام، ماذا عن القطاع الخاص؟؟».

وأشارت هالة إلى أنه عند مقارنة دخل الموظف حتى لدى القطاع العام، مع مستويات الأسعار في السوق، نجد حتماً أن المواطن مظلوم ويعيش بأعجوبة. ووصف أمجد «طالب في كلية الاقتصاد» المعيشة بـ«المذلة»، في ظل هذه الظروف، والسياسات التي تتبعها الحكومة في تأمين مواردها، باعتماد جيب المواطن كمصدر لها. وأضاف أمجد إن «قرارات رفع الأسعار لم تترافق بتوفير الخدمات مثلاً أو السلع بجودة عالية، وخاصة الكهرباء والمياه والسكر والخبز والمازوت، ما يجعلنا نشعر أننا ندفع ثمنها دون أن نحصل عليها أو نستفيد منها».

«حقيقة مؤشعة»..

3 مستوردين فقط للسكر..!

السياسات الحكومية المحابية للتجار لم تدفعهم فقط لرفع سعر مستورداتهم مباشرة بعد القرار بل يجاهر التجار باستمرار بما يمكن اعتباره إخلالاً بأساسيات الاقتصاد، فينبغي أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق مبرراً احتكار التجار لاستيراد السكر بالقول: «وجود ثلاثة مستوردين فقط لمادة السكر،

■ اروح المصفي / قاسيون

«المركزي» وجد طريقة لضبط «السوداء»!! قرار المصرف المركزي الأخير الذي أريد له ضبط الاستيراد الذي قضى بتقليص تمويل المستوردين، ورفع سعر دولار تمويل إجازات الاستيراد من 357 ليرة إلى 387 ليرة، وتقنين منح إجازات الاستيراد من الحكومة بهدف تخفيض نشاط السوق السوداء، أطلق شرارة ارتفاع جديدة للأسعار حيث رفع التجار الوسطاء والنهائين قيمة البضائع من تلقاء أنفسهم. وهنا يتجلى بشكل واضح مدى هشاشة السياسة الاقتصادية التي وفيما لو ضغطت من جانب «السياسة النقدية» في هذه الحالة» تترك باقي الجوانب محيرة من القيود فقد كان على مثل هذا القرار أن يستتبع بقرار لضبط الأسعار يكون ملزماً للتجار ويمنعهم من التذرع بتقنين تمويل المستوردين لرفع أسعارهم.

وعلى ذلك بدأت آثار قرار رفع سعر دولار التمويل بالظهور بداية مع السلع الأساسية من السكر والرز والطحين، خاصة مع توفر ظروف مناسبة باستغلال توقف توزيع المقتن من السكر والرز عبر مؤسسات التدخل الإيجابي الحكومية لمدة قاربت العام، واضطرار المواطنين لتغطية حاجتهم من المادتين عبر شرائها بالسعر الحر.

مواطنون: عيشتنا ذل.. والقرارات الحكومية تضر بنا

اشتكى مواطنون من سياسات الحكومة، واصفين إياها بـ«المضرة» بمصلحة السوريين، خاصة مع تراجع القدرة الشرائية للمواطن على مدى خمس سنوات، بشكل متزامن مع إصدار قرارات رفعت أسعار الخدمات والمنتجات، سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر، دون تأمين سبل وأساليب ترمم نقص الحاجات لدى الأسرة السورية، مع الغلاء الفاحش.

بعيداً عن التصريحات



وبعيداً عن التصريحات والتبريرات كلها، فإن الواقع يثبت بالأرقام بأن القرارات الحكومية، بالإضافة إلى تحكم التجار والمستوردين بأسعار السوق، يؤدي إلى نتيجة واحدة ملموسة هي المضي في استنزاف جيوب المواطن المستنزفة أصلاً، مع انعكاس «إيجابي» يتيم لدى جيوب هؤلاء وشركائهم، من الفاسدين والمتنفذين وتجار الأزمة المستعدين.

«الفاو» تقرر جرس الإنذار



بسبب الظروف التي تشهدها البلاد منذ خمسة أعوام، زادت هموم المزارعين وتفاقت، وخاصة مع ارتفاع معدلات خساراتهم بشكل كبير، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل لم يسبق له مثيل، مع عدم تمكن غالبيتهم من جني محاصيلهم.

■ نوار دمشقي

ويضاف إلى ذلك الصعوبات المتمثلة في تسويق تلك المحاصيل، وتحكم التجار والسامسة بذلك، ناهيك عن واقع التشرد والنزوح واللجوء الذي عانى منه وما زال الكثير من منتجي الثروة الغذائية، النباتية والحيوانية، وغيرهم من السوريين، كما عانى من نتائج بقية المواطنين على امتداد الجغرافيا السورية.

ملايين السوريين يعانون الجوع

وحسب أحد تقارير منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة، فإن أثر سنوات الحرب كان مدمراً للقطاع الزراعي السوري، حيث شملت تلك الحرب معظم المناطق الريفية، التي تعتبر المصدر الرئيسي للموارد الغذائية، حيث دمر العنف البنية التحتية للزراعة، كما أدى إلى تشريد المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، وبالتالي عدم تمكنهم من الوصول إلى حقولهم ومواشيهم.

ومع ارتفاع أسعار مدخلات عملية الإنتاج الزراعي، من سماد وغيره، بالتوازي مع الخطر الذي يهدد الإنتاج الحيواني، من جراء ارتفاع أسعار العلف، والافتقار إلى الخدمات البيطرية، بما يعنيه من زيادة في خطر الأمراض الحيوانية التي يمكن أن تنتشر إقليمياً، ذلك كله أدى إلى زيادة في تكاليف الإنتاج الزراعي والحيواني. ومع ضياع الفرص التجارية عبر الحدود، فإن خسائر كبيرة في الإيرادات قد وقعت.

كما أشار التقرير بأنه، ومنذ آذار 2011، حصد العنف في سورية مئات الآلاف من الأرواح، وأصيب عدد لا يحصى من المدنيين، وقد هرب أكثر من نصف السكان من منازلهم، حيث بلغ عدد النازحين داخلاً ما يقارب 7,6 مليون سوري، وما يقارب 4 مليون لاجئ في دول الجوار والعالم.

وذكر كذلك، بأن حوالي 9,8 مليون

عموم المواطنين، يتضح جلياً ارتباط هذا الإنتاج بالأمن الغذائي العام، وبالتالي بالأمن الوطني، بالمفهوم الأوسع.

على ذلك فإن الاهتمام بالإنتاج الزراعي والحيواني، وبالزراعة والمزارعين، ومعالجة همومهم ومعالجاتهم وقضاياهم، ليس ترفاً، كما أنه ليس بوابة للمزاودة بعدد الاجتماعات التي تعقد تحت أنظار الإعلام والصور التذكارية، والقرارات والتوصيات والتوجيهات التي تصدر عبرها، تحت تلك العناوين، دون أية نتائج إيجابية حقيقية يلمسها المزارع بشكل عملي ومباشر، خاصة وأن تعداد من يعانون الجوع نتيجة

انعدام الأمن الغذائي وصل إلى 10 مليون سوري تقريباً، بحسب تقرير الفاو أف الذكر، الذي قرأناه كجرس إنذار! فكيف قرأه الآخرون، المسؤولون عن وضع السياسات والاستراتيجيات، وكيف سينصرفون حياله؟ خاصة بعد أن ثبت بأن تلك السياسات التي تم اتباعها خلال السنوات المنصرمة، هي التي ساهمت في انفجار الأزمة الراهنة، وكرست ما وصل إليه المواطن من جوع، بالشراكة مع آثار الحرب وتداعياتها.

ولعل مواسم التفاح والحمضيات وغيرها، دليل على ذلك، خاصة عندما يرون جهدهم وعرقهم مستباحاً، برؤية الأسعار المرتفعة التي تباع فيها محاصيلهم في الأسواق، في حين أن عائدية تلك الأرباح «غير النظامية» تذهب لجيوب التجار والسامسة، على حسابهم، كما على حساب المواطنين، مما أدى عملياً إلى ابتعاد البعض منهم عن العمل بميدان الزراعة، متوجهاً إلى ميادين عمل أخرى، الأمر الذي يعني خروج المزيد من الأراضي الزراعية والعاملين بها من الخدمة.

سياسات مساهمة بالجوع

الإنتاج الزراعي في سورية يعتبر أحد ركائز البنية الاقتصادية العامة فيها، وهو ثروة وطنية هامة، من «أقمح وأقطان وشوندر سكري وحمضيات وزيتون وتفاح، بالإضافة إلى الخضار المتنوعة والعديد، والأشجار المثمرة الأخرى». وإذا ما أضفنا إليه الإنتاج الحيواني، مع الصناعات المرتبطة بهما، وتعداد العاملين في هذه الميادين الزراعية والصناعية، والمستفيدين المباشرين منها من

سوري في الداخل يعانون من انعدام الأمن الغذائي «الجوع»، كما أن موارد الحكومات والمجتمعات المضيفة للاجئين في دول الجوار لا تفي احتياجات هؤلاء. ومع ذلك يشير التقرير إلى أن الزراعة ما زالت هي العمود الفقري لسبل العيش الريفية، كما تحافظ على الإمداد الغذائي في البلاد.

السمنة وهجرة الزراعة

واقع الحال يقول: أن جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية والعاملين بها، قد خرجوا من الخدمة، نتيجة الحرب المدمرة وآثارها حتى الآن، كما أن واقع حال المزارعين يقول أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تأمين مستلزماته، بالمقارنة مع عائده، أدى إلى تدني مكتسباتهم، حتى بلغت حدود الخسائر، حيث تبدأ معاناة هؤلاء اعتباراً من غلاء الأسمدة، مروراً بانقطاع مياه الري وانعدام توفر المحروقات اللازمة لتشغيل المحركات، لتصل إلى الإفات الزراعية والتعرض للنصب أحياناً عند شراء المبيدات الفاسدة، وهي لا تنتهي أخيراً بالوقوع بأيدي المبتزين من التجار، الذين يشتررون المحاصيل بأقل من التكلفة.

«الفاو»:

حوالي 9,8 مليون سوري في الداخل يعانون من انعدام الأمن الغذائي «الجوع».

جبلّة: معاناة على أكثر من صعيد

■ مراسل قاسيون

ويبدو أن سياسة «التطيش» المتبعة تلك ترخي بظلالها على المؤسسات والإدارات الحكومية كافة في المدينة.

فواتير كهرباء غير منطقية

على سبيل المثال لا الحصر؛ أشادت بلدية جبلّة ببناءً جميلاً مكان مدرسة «عز الدين القسم»، وكانت هناك محلات تجارية يعيش أصحابها من العمل بها، فقامت البلدية بإزالتها وبنّت لهم بدلاً عنها في مكان آخر «الكراج القديم»، بطريقة جعلت تلك المحلات أقل أهمية مما كانت عليه قبل ذلك. ومع هذا فقد قبل أصحابها بها وسلموا ب«قضاء البلدية وقدرها». لكن المفاجأة كانت هذه المرة من قسم كهرباء جبلّة بفواتيره المرعبة التي لا تناسب حجم استهلاكهم، فقد صدرت مثلاً إحدى الفواتير بمبلغ «150» ألف ليرة! الأمر الذي تم اعتباره غير منطقي، مستدعياً التساؤل

مدينة جبلّة مكتظة

بالسكان لموقعها الجغرافي على البحر، وإشرافها على سهول خصبة، وريف متنوع بمواسمه الزراعية من خضار وفواكه، لاسيما الحمضيات منها. غير أن الحكومة تعمي عيونها، وتضم أذانها لمعالجة مشاكل المزارعين في تلك المنطقة ومعالجاتهم المزمنة، بالرغم من كثرة التصريحات والمقالات التي أفردت لها الوسائل الإعلامية صفحات وصفحات، ولكن لا حياة لمن تنادي.



دائم، بالرغم من حاجة المدينة إلى كل قطرة ماء، حتى أن المنطقة أمام المكتبة المركزية تتشكل فيها بركة مياه بشكل دائم، تعيق حركة المارة من طلاب وعمال وغير ذلك، وقد اشتكى إلى بلدية جبلّة، بعض سكان البناية، لإصلاح هذه العداوات ولمعالجة الوضع، فكان «التطيش» هو الجواب الوحيد، والذريعة أنه في هذا المبنى يوجد شقة لأحد المتنفذين المدعومين، ولا يتجرؤون بالقيام بعمليات الحفر، وما إلى ذلك!

ثروة مهدورة

أحد سكان المنطقة المتضررة صرّح لـ«قاسيون» قائلاً: «ألا يكفينا ما فينا من هموم معيشية وعلى الصعد كافة، حتى يأتي من ينغص عيشنا بهم جديدي؟ مع لامبالاة من الجهات المعنية، ليس على المستوى الخدمي فقط، بل على مستوى ثروة وطنية مهدورة على الطرقات، يبحث عنها أبناء الوطن في غير مكان ولا يجدها!».

المشروع عن كيفية احتساب قيمة الفواتير في هذه المحلات؟

تسرب مياه وخشية من متنفذين

ولو أن المعاناة اقتصرت على هذا الجانب لكننا في الفردوس، فقد قامت مجموعة

من المواطنين بتقديم شكوى إلى مراسل قاسيون في جبلّة يشرحون فيها التالي: يوجد مبنى قرب المكتبة المركزية، مقابل مدرسة «محمد سعيد يونس»، الثانوية الأعرق في جبلّة، وعدادات مياه الشرب في هذا المبنى تتسرب منها المياه بشكل

اللاجئون السوريون في لبنان



في دول الجوار السوري، وفي لبنان خاصة، مازال وضع اللاجئين السوريين وواقعهم على ما هو عليه منذ خمسة أعوام حتى الآن. كما لا يبدو أنه سيتغير، وستستمر معاناتهم وصعوبات حياتهم المعاشية اليومية، وسيمر هذا الشتاء كما سبقه من شتاءات قاسية على هؤلاء، وخاصة الموجودون في الخيام، التي كانت وما زالت مهلهلة وغير فعالة، فلا هي تقيهم حر الصيف، ولا تقيهم قسوة الشتاء وبرده.

■ عاصي اسماعيل

عدد اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان يقدر بـ 1.3 مليون، وذلك حسب بيانات مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة. وقد توزع هؤلاء على عدد من المخيمات ومراكز الإيواء التي تتجاوز 1300 مخيم ومركز إيواء، منتشرة في العديد من المناطق اللبنانية، حسب البيانات الرسمية للبنانية، وهي تفتقد للكثير من شروط السكن والإقامة اللائقين، وخاصة من ناحية الخدمات، من المياه والكهرباء والصرف الصحي والتدفئة وغيرها، ناهيك عن تقاضي أجور إقامة في بعضها، على الرغم من سوء خدماتها.

■ منظمات وجمعيات.. ونقص موارد

على الرغم من كثرة تعداد المنظمات والجمعيات العاملة في مجال الإغاثة والرعاية الاجتماعية والإنسانية في الداخل اللبناني، المحلية العامة والأهلية والإقليمية والدولية، وعلى الرغم من الإمكانية المتوافرة أمامها في الوصول إلى أماكن وجود اللاجئين بكل يسر وسهولة، إلا أنها كانت عاجزة عن تأمين مستلزمات ومتطلبات الحياة المعيشية والخدمية لهؤلاء بالشكل المطلوب، وذلك بسبب نقص الموارد مقارنة مع العدد الكبير للاجئين هناك، والفجوة المتسعة بين الاحتياجات الإنسانية الضرورية والتمويل المتاح، حيث اقتصرت الإعانات والمعونات المقدمة على الجزء اليسير من أساسيات البقاء على قيد الحياة، للبعض الأكثر ضرراً، بما في ذلك على مستوى الجانب الصحي، وخاصة للأطفال، مما زاد من بؤس

اضطر الكثير من اللاجئين للعمل بشروط قاسية ومجحفة إن كان على مستوى الأجر أو نوع العمل وساعاته الطوال

الطوال، وحتى على مستوى الصحة والسلامة المهنية في بعض الأحيان، بعيداً عن أية تعويضات أو حقوق، ناهيك عن بعض أوجه الاستغلال البشعة المضافة إلى صعوبات حياتهم هناك، وخاصة على مستوى تشغيل النساء والأطفال، ما زاد من معاناتهم فوق معاناة الجوع والقهو والجوع.

■ معاناة وشروط عمل مجحفة

جلّ اللاجئين السوريين في لبنان كانوا قد هربوا من سورية نتيجة الماسي وأهوال الحرب، بتيابهم فقط، حيث أجبرتهم ظروف الحرب والواقع الأمني السيئ، وفقدان ممتلكاتهم وبيوتهم، كما موارد رزقهم وعيشهم، على الهرب واللجوء، كما أن نسبة النساء والأطفال تغلب على نسبة الذكور في التعداد العام لهؤلاء، والذين غالبيتهم بلا مهيل. ومع قلة فرص العمل المتاحة أمامهم، في ظل الواقع الاقتصادي العام في لبنان، من أجل تأمين بعض مستلزمات المعيشة الأساسية، وفي ظل عدم تمكن المنظمات وجمعيات الرعاية الاجتماعية من القيام بدورها بالشكل المطلوب، اضطر الكثير من هؤلاء للعمل بشروط قاسية ومجحفة، إن كان على مستوى الأجر أو نوع العمل، وساعاته

هذه التحاليل من نفقة كبيرة، إضافة إلى الرسوم الكبيرة الأخرى، التي لا طائل للاجئين فيها.

■ طفولة ومستقبل مجهول

لن يقف الأمر عند هذا الحد، فالموضوع عملياً يعني مستقبل هؤلاء الأطفال الذين أصبح عمر بعضهم بعمر الحرب والأزمة، دون قيد أو تسجيل، وهؤلاء بالتالي سيكون من المتعذر عليهم العودة إلى وطنهم مع أهلهم وذويهم عند انتهاء الأزمة لاحقاً، كونهم غير مسجلين ولا قيد لهم، وعلى ذلك فإن تلك الإشكالية ستبقى عصية عن الحل أمام اللاجئين السوريين، لقلّة الحيلة وضعف ذات اليد، مع استمرار تلك الشروط والقيود. وللعلم فإن الغالبية العظمى من هؤلاء كانوا قد خرجوا من سورية ودخلوا إلى لبنان عن طريق المعابر الحدودية الرسمية وبشكل نظامي، مع تسديد ما يترتب عليهم من رسوم عبور ومهر لجوازات سفرهم، بموجب التعليمات النافذة في البلدين كليهما، حسب الأصول.

■ شتاء قاس آخر

ومع قدوم الشتاء والبرد، وذكريات ماسي الأعوام الفائتة وضحايا البرد والثج والعواصف، يتخوف

اللاجئون من قسوة شتاء هذا العام، وخاصة الموجودون في الخيام الموزعة هنا وهناك، التي عجز غالبيتهم عن تجديدها، أو تحسين شروط الإقامة فيها وتحسينها، ما يعني أن موسم الشتاء بات كابوساً حقيقياً يؤرق حياة اللاجئين السوريين هناك، حيث أن الإقامة بتلك الخيام أشبه بالإقامة بالعراء تماماً، وهم بانتظار ثلوج هذا العام وعواصفه وسيوله الجارفة، لتحصدهم أعداداً إضافية على أعداد ضحايا الأعوام المنصرمة، موتاً ومرضاً، دون رعاية أو اكتراث.

■ آمال العودة

اللاجئون السوريون في لبنان، ينتظرون بفارغ الصبر الانفراجات على المستوى السياسي وبالتالي الأمني والعسكري في وطنهم، من أجل عودتهم إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم، حتى وإن كانت مهدمة وتفتقر للخدمات، وهم بغالبيتهم مؤيدون للتوجهات السلمية وبواد الحل السياسي الشامل المرتقب، وهم مستبشرون بأنه وخلال عامهم الجديد سيكون أمامهم أفق مفتوح على الأمل، من أجل استعادة حياتهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي في سورية، مع إخوانهم ومواطنيهم على أرض وطنهم.

تلاحم الأهالي يهزم الإرهاب

استطاع أهالي مدينة منبج، وهم المحاصرون من تنظيم «داعش» الإرهابي منذ عام 2014، داخلاً وخارجاً، من أن يكسروا جزئياً طوق الحصار المفروض عليهم من داعش، وإجرائته التعسفية التي طالبت أبناء المدينة، من اعتقالات وإعدامات يومية، مع منع الدخول والخروج، والتحكم بسبل الحياة، بأساليب ترهيبية قاسية وبشعة.

حيث استطاع الأهالي، بعزيمتهم ووحدهم وإصرارهم، من أن يفرضوا كسراً للحصار المفروض عليهم. إن واقعة هزيمة، أو أقله تراجع، داعش، مهما كان وزنها وحجمها، على أيدي أهالي مدينة منبج، مثابهم وصمودهم، تشرع الأبواب من جديد أمام جدوى وفاعلية الحركة الشعبية السلمية عندما تمتلك زمام المبادرة، بمواجهة المشاريع الإرهابية، وغير الوطنية، لتفرض هامشها الذي يفسح لها المجال لحرية الحركة

ومع تزايد المعاناة اليومية للأهالي خلال هذه المدة الطويلة، ومع الضغوطات المعيشية من أجل سبل العيش بالمدينة، بوجود هؤلاء المتوحشين، وممارساتهم الإرهابية، فما كان من الأهالي إلا أن زادوا من فاعلية نشاطهم، الأهلي والسلمي، بمواجهة الإرهاب الداعشي، عبر الاحتجاجات والمظاهرات الحاشدة ذات الطابع الأهلي، المتكررة والمتزايدة عمقاً وتوسعاً وزخماً، والتي أثبتت جدواها بنهاية الأمر،

السلمي الأهلي، في منبج كما غيرها من المناطق الأخرى، التي لن يطول انتظارنا لنراها تنتفض على داعش، كما على غيرها من التنظيمات الإرهابية الأخرى، على طول وعرض الجغرافيا السورية، ولتواجه هذه الحركات بالنتيجة كافة المشاريع المشبوهة وغير الوطنية.

إن الحراك الشعبي السلمي هو أحد الأدوات الحقيقية، المشروعة والفاعلة، التي ستفصح المجال عملياً أمام أفق الحل السياسي الشامل المنشود في البلاد، وهي وحدها من تؤكد عملياً وبالممارسة على وحدة الأرض والشعب.

الكهرباء.. أرقام الدعم



المواطن من ظلمات التقنين إلى «شحار» التسعيرة الجديدة!



■ محرر الشؤون الاقتصادية

تحت شعار «عقلنة الدعم»، ووفق القرار 349/ الصادر بتاريخ 2016/1/6 عن لجنة السياسات، رفعت الحكومة أسعار الكهرباء استمراراً لسلسلة عمليات رفع الأسعار التي تنتهجها الحكومة تحت ذريعة تخفيض نفقاتها لتوفير هذه الأموال للحاجات الملحة، في هذه المقالة سنستعرض جزءاً من المعطيات الهامة التي تدحض روايات الحكومة حول الدعم الكبير على نفقات قطاع الكهرباء.

تقول الحكومة أنها خصصت لدعم الكهرباء في عام 2016، حوالي 326 مليار ليرة سورية، ولكن الحكومة لم توضح وظيفة هذه المبلغ، فهل المبلغ المرصود يعيد إنتاجاً من الكهرباء إلى مستويات ما قبل الأزمة؟ أم أن هذا المبلغ يكفي للاستمرار على وتيرة الإنتاج الحالية، والتي إنخفضت بمقدار «53%» عن ذروة إنتاجنا في عام 2011، وأدت إلى إنخفاض حصة المواطن السوري من الكهرباء إلى ثلث اليوم؟ بمعنى آخر هل سيستمر تقنين «2 كهرباء و4 قطع» أم أن الأمور ستتحسن أم أننا سنشهد أسوأ من ذلك؟

لا تجيب الحكومة لكن أرقام الدعم المنشورة تدفعنا لمزيد من التدقيق لمعرفة التكلفة الفعلية التي تتكبدها الحكومة، وذلك خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة لاستيضاح ما إذا كانت الحكومة تنفق فعلاً هذه الأموال الطائلة أم لا؟

التكاليف ننخفض والحكومة ترفع أسعارها!

يبين الجدول التالي الكميات الفعلية لمختلف أنواع الوقود التي استخدمتها الحكومة في تلك الأعوام لتوليد الكهرباء، علماً أن كميات عام 2015 تم تقديرها بالكميات نفسها لعام 2014 كونه تعذر الحصول عليها:

العام / الكمية	2012	2013	2014	2015
مازوت «ألف طن»	6,7	3,9	10,5	10,5
غاز «مليار م3»	7	5,2	4,6	4,6
فيول «مليار لتر»	2,5	1,6	1,07	1,07

وبناء على هذه الكميات قمنا بحساب تكاليف كل المحروقات الداخلة في إنتاج الكهرباء في تلك الأعوام، مفترضين أننا نعتد كلياً على الاستيراد من الخارج وتكاليفه الباهظة، لتشغيل محطاتنا رغم أننا لا زلنا نشغل جزءاً كبيراً منها على الغاز المنتج محلياً. وسنفرّد حقلاً لإضافة تكاليف الكهرباء الأخرى التي لا علاقة لها بالمحروقات، وذلك لاحتساب النفقات كاملة على هذا القطاع علماً أن نفقات المحروقات تشكل 80% من نفقات إنتاج الكهرباء كلها.

الجدول¹ بمليارات الليرات السورية

العام / الكمية	2011	2012	2013	2014	2015 ²
مازوت	0,46	0,369	0,36	1,3	1,07
غاز	50,4	56	80	117	108
فيول	130	119	109,4	102	75
الإجمالي	181	176	190	221	185
بعد إضافة باقي التكاليف	226	220	238	276	232
دعم الكهرباء في الموازنة	-	154	250	360	413

من الملاحظ وفق الجدول أن سعر الكميات نفسها في عام 2015 سيكون أقل من سعرها في عام 2014، كما أن أسعارها في 2016 أخذت بالانخفاض نتيجة إنخفاض سعر النفط ومقابل ذلك تزيد الحكومة أرقام الدعم من عام لعام بشكل مضطرب. ومما يستحق التوقف عنده هو أن نفقات قطاع الكهرباء المرصودة في الموازنة سواء تلك التي تظهر تحت اسم «الدعم» أو سواء

تلك المتعلقة بالنفقات الأخرى هي أقل من التكاليف الفعلية التي أنفقتها الحكومة على إنتاج الكهرباء، وذلك خلال الأعوام الثلاث الماضية «2013 حيث يصل الفارق إلى 12 مليار فقط، ويزيد في 2014 إلى 84 مليار ليرة، و2015 إلى 181 مليار ليرة» أي أن الدعم المرصود على الورق هو أقل بكثير مما تدعيه الحكومة.

157 مليار ليرة دعم فقط والباقي مبالغاً!

ما يمكن تأكيده أيضاً أن الكلف الفعلية أقل من ذلك بكثير، حيث أن الجزء الأكبر من الغاز المستخدم كوقود للكهرباء هو من إنتاجنا المحلي، ففي عالم 2014 استلمت وزارة الكهرباء حوالي 4,6 مليار م3 من الغاز الطبيعي المنتج محلياً، كما أن إنتاج عام 2015 لم ينخفض بكثير عما سبقه، حيث استلمت وزارة الكهرباء 1,2 مليار م3 من الغاز الطبيعي في الربع الأول فقط من ذلك العام.

علاوة على ذلك فإن الرقم العام للدعم الحكومي الوارد في الموازنات كلها يشمل بندين رئيسيين هما دعم المحروقات ودعم الكهرباء، ومن المعروف أن الموازنة الحكومية فيها التباس محاسبي، فهي تخصص مبلغاً لدعم المحروقات كلها التي تشتريها الحكومة سواء للكهرباء أو للتدفئة والنقل وغيرها، ثم تعود لتخصص بنداً لدعم الكهرباء الناتج عن تكلفة المحروقات التي تحتاجها، والتي احتسبت سابقاً في بند دعم المحروقات، مما يفضي إلى تكرار رقم دعم المحروقات مرتين مرة كونها مستوردة من قبل وزارة النفط ومرة أخرى كونها مبيعة من وزارة النفط للكهرباء، بمعنى آخر أنه قد يكون من الصحيح أن الحكومة خصصت 455 مليار ليرة لدعم المحروقات المشتراة كلها سواء لغرض الكهرباء أو لأغراض الأخرى ومن هذه «455» يوجد حوالي 326 مليار لمحروقات الكهرباء أو أقل من ذلك إلا أن هذه المخصصات تظهر في الموازنة كل على حدة مما يضاعف فاتورة الدعم الحسابية.

طبعاً يضاف إلى ذلك أن للحكومة عائدات من قطاع الكهرباء وينبغي أن تطرح من هذه التكلفة لمعرفة الدعم الفعلي، ففي عام 2015 بلغت حاصلات الكهرباء 75 مليار ليرة أي أن الدعم الفعلي للقطاع هو التكلفة الكلية مطروحاً منها تلك العوائد «232-75= 157 مليار ليرة فقط»، إذاً فإن النتيجة في أقل تقدير تفيد بأن الحكومة بالغت بحجم دعم الكهرباء في عام 2014 بالثلث تقريباً وهو ما يؤثر تساؤلات كبيرة!

مليارات عام 2016.. بروباغندا أم تحسين؟!

توقعت قاسيون في أعداد سابقة أن الحكومة التي تضخم تكاليف الدعم وأدرجته في الموازنة كخسائر مدورة ستسعى لاحقاً إلى رفع أسعار الكهرباء الضحية اللاحقة ولكن ما تريد الحكومة إخفاؤه حتى اللحظة أن فاتورة الدعم عليها ورغم تضخيمها على الورق أخذت بالنزول وذلك بدأ بعام 2014 ومروراً بالعام الماضي وصولاً إلى العام الحالي حيث انخفضت أسعار النفط العالمية إلى ما دون 30 دولار للبرميل، وعليه وفي حسبة سريعة لتكلفة الدعم على الكهرباء في العام الحالي وعلى افتراض ذات الكميات المخصصة للأعوام السابقة سنجد أن هناك احتمالين لرقم دعم الكهرباء.

الأول هو استيراد الكميات ذاتها بسعر صرف الدولار المخصص لشركات الصرافة 335 ليرة/الدولار، وعليه ستبلغ كامل فاتورة دعم الكهرباء: 235 مليار فقط، طبعاً وتشمل هذه الحسبة باقي التكاليف المضافة إلى جانب المحروقات.

أما وفق سعر الصرف الذي تورده أرقام الموازنة أي «250 ليرة/الدولار»، 176 مليار ليرة سورية. بالمقابل تقول الحكومة أنها خصصت 326 مليار ليرة لدعم الكهرباء أي ما يعادل 140% من الرقم الأعلى و 185% من التكلفة الدنيا، أي أن الحكومة قادرة وفق هذه الأرقام على زيادة الإنتاج بمقدار الثلث أو الثلثين، فهل هذا يعني أن الحكومة ستزيد إنتاج الكهرباء وتتحسن الإنارة للمواطن، أم أن الحكومة تضع أرقاماً للبروغاندا وحسب؟!

■ هوامش:

- تمت هذه الحسبة بالاعتماد على الأسعار العالمية من نشرات أوبك، واحتساب تكاليف النقل بمعدل 10%، واحتساب قيمتها على أساس سعر الدولار وفق النشرات الرسمية للمصرف المركزي الخاصة بشركات الصرافة، علماً أننا تقادينا احتساب قيمتها على أساس سعر الدولار الخاص بالمصرف المركزي، والذي يفترض أن تحسب نفقات الحكومة على أساسه وهو أقل من السعر في نشرات شركات الصرافة، كما تقادينا حساب القيمة على أساس سعر الدولار الموجود في مشاريع الموازنات الحكومية وهو أيضاً أقل بكثير من السعر المعتمد في هذه الحسبة وذلك درءاً لئلازع الحكومة التي سترد بارتفاع السعر على طول العام .
- تم تقدير أن كميات عام 2015 لم تتغير عن عام 2014 بسبب تعذر الحصول على بيانات.



الدعم الفعلي للكهرباء وفق هذه الحسابات يبلغ 157 مليار ليرة والحكومة تقول أنه 326!

تضيء على الورق ..

الصناعة والزراعة: أدنى ارتفاع 4 أضعاف..



رفع أسعار الكهرباء الأخير مع بداية عام 2016، ينبئنا بأن نتجهز لعتبة ارتفاع جديد لمستويات الأسعار في سورية، بعد أن ساهمت السياسات «بشكل فعال» في عام 2015 برفع الأسعار إلى مستوى خسر الليرة نصف قيمتها، وهي التي خسرت النصف الآخر خلال أربعة أعوام.

ولقياس مستوى ارتفاع تكاليف الكهرباء بين الشريحة المعتمدة في عام 2010 وبين التعرفة الحالية، ونبدأ بالاستهلاك التجاري والصناعي والزراعي على التوترات المنخفضة 0,4 فولت:

وهذا الرفع ليس إلا أول رفع شامل، وقد سبقه رفع أسعار كل من شريحتي الاستهلاك التجاري والصناعي، وما أسمته الحكومة «تعدياً» لشرائح الاستهلاك المنزلي، تضمن دمج شرائح الاستهلاك الدنيا، ورفع أسعارها. الزراعي في عام 2010: 185 قرش لكل كيلو، في عام 2016: 1200 قرش لكل كيلو، أي من حوالي 2 ل.س للكيلو، إلى 12 ليرة، وبمستوى ارتفاع: 540%.

الصناعي والحرفي: ألغيت الشرائح على التوتر الصغير، ودمجت في تكلفة واحدة 1900 قرش، بعد أن كانت الشريحة الأولى: 250 قرش، وأعلى شريحة 400 قرش، ونسبة الارتفاع من 4 ليرات إلى 19 ليرة تبلغ: 375%.

التجاري: ألغيت الشرائح كذلك، ودمجت في تكلفة واحدة تبلغ: 2900 قرش، أي قرابة 30 ل.س للكيلو، بعد أن كانت أعلى شريحة بـ 400 قرش، ونسبة الارتفاع من 4 ليرات إلى قرابة 30 ليرة، تبلغ: 625%.

التعرفة الصناعية على التوتر بين 0,4/20 فولت فقد ارتفعت من: 3,3 ليرة للكيلو، إلى 28 ليرة، بنسبة: 748% والزراعية على هذا التوتر ارتفعت من 1,8 ليرة للكيلو، إلى 10 ليرة للكيلو، أي بنسبة: 455%.

للمشتركون على التوترات العالية: 230 فولت وهي للمعامل الكبرى بشكل أساسي، فقد حددتها الحكومة للقطاع العام بتعرفة 24 ليرة للكيلو، بارتفاع 943% وهو النسبة الأعلى، بعد أن كان في عام 2010: 2,3 ليرة للكيلو.

وفي سياسة تمييزية واضحة لمصلحة القطاع الخاص، فقد تركت تعرفه المستهلكين الكبار من القطاع الخاص على توتر 230 فولت، للاتفاق، ليتم تحديدها «حسبما توافق أو توصي به الجهات العليا» ولتختلف من صناعة لصناعة ومن عقد لآخر.

للمشتركون على توتر 66 فولت وهي بحسب القرار الجديد لأغراض الاسمنت والحديد، فقد ارتفعت بنسبة هي الأعلى على الإطلاق: 1200%، من 2 ليرة للكيلو، إلى 26 ليرة. في خطوة من شأنها أن تلحق بصناعة الاسمنت السورية خسارات كبرى.

وسطي نسب الارتفاع بين المستهلكين على التوترات المختلفة:

بلغت نسبة الارتفاعات في القطاعات المختلفة المعدلات التالية:

الصناعة: 816%

الزراعة: 497%

التجارة: 625%

وعلى أن نتوقع مستويات ارتفاع أسعار قادرة على تعويض تكاليف الكهرباء الشهيرة، والتي

مبني على دراسات أعدتها الحكومة في عام 2013 حول قطاع الكهرباء وحصلت عليها قاسيون. ويضاف إلى ذلك فإن المستهلكين على الشرائح الثلاث حتى الـ 400 بلغ: 36% من المستهلكين المنزليين، وبينما المستهلكين من 400-600 تبلغ: 17,9% فقط، أي أن قرابة ثلث المستهلكين المنزليين السوريين كانوا يستهلكون قبل الأزمة أقل من 400 كيلو في الدورة، وهؤلاء تتركهم الحكومة، أو تقول بأنهم رفعوا استهلاكهم في أعوام الأزمة، وفي ظل التقنين.

على ما يبدو ينبغي أن نذكر الحكومة بأنها تطبق تقنيًا على الكهرباء، يبلغ بأفضل أحواله 50% من الـ 24 ساعة، وثلاثي اليوم وفق التقنين المساند: ساعتين - مقابل 4 ساعات قطع، في دمشق وريفها الأمن الذي تصل له الكهرباء بشكل منتظم، بينما تنقطع الكهرباء عن مدينة حلب لشهور متتالية، وهي التي تضم قرابة 4 مليون سوري في الظروف الحالية، ويبقى التقنين غير منتظم في مدينة حمص ويتجاوز ساعتين بـ 4 ساعات، ولا تصل إلى مدينة الحسكة إلا بمعدل ساعتين، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض مناطق درعا التي تصلها الكهرباء.

إن تقنيًا مثل هذا، مضافاً إليه خروج أكثر من 4,5 مليون سوري من البلاد، ينبغي أن تأخذه الحكومة بعين الاعتبار إذا ما أرادت أن تضع رقماً تبريرياً، لرفعها أسعار أقل الأسر السورية استهلاكاً للكهرباء.

401-600 ك.و.س، أما التعرفة الحالية فهي تبدأ من 1-600 ك.و.س، لتدمج أربع شرائح استهلاك، لأقل المستهلكين وتوحدتهم، في إجراء من شأنه أن يرفع السعر، ويوحد التعرفة على من يستهلك بالحد الأدنى، وبالحد الوسطي البالغ قرابة 600 كيلو في الدورة، وفي هذا أول إجراء ضد صغار المستهلكين، ورفع لتكاليف كهربائهم.

وسطي الاستهلاك 600 كيلو.. أداة التبرير

الحكومة تقول بأن وسطي استهلاك الأسر السورية اليوم، يبلغ: 600 ك.و.س تقريباً، وفق أرقام لوزارة الكهرباء حصلت عليها قاسيون ونشرتها في العدد رقم 722، وفي هذا الادعاء محاولة لتبرير إلغاء الشرائح المنخفضة، بهدف رفع تسعيرتها، فكما تقول الحكومة ما من أسر سورية تستهلك 100 أو 200 كيلو، في الدورة، ولذلك أصبحت الشريحة الأولى 1-400 كيلو، في التعديل الذي قامت به الحكومة بشهر 9 من عام 2015، وأصبحت في القرار الأخير من 1-600 كيلو.

ينبغي تذكير الحكومة بأن وسطي استهلاك المشتركين المنزليين السوريين في عام ذروة الإنتاج والاستهلاك وهو 2011 بلغ 568 ك.و.س في أوقات الذروة خلال الدورة، ولم يكن يصل يوماً إلى 600 قبل الأزمة وهذا الرقم

ستتوزع على تكاليف المنتجات، والمستلزمات، وتوقف عمل البعض من غير القادرين عن التهرب من التحصيل الكهربائي، بينما يستمر دافعو الرشاوي، والقادرون على تكثيف أسعارهم.

الاستهلاك المنزلي

أقل المستهلكين أكبر الخاسرين!

نبدأ بالاستهلاك المنزلي حيث نأخذ تسعيرة الشريحة الأولى سابقاً وحالياً، وكذلك نقارن تسعيرة شريحة الاستهلاك الوسطي كما تدعيها الحكومة سابقاً وحالياً.

300% لشريحة

الاستهلاك المنزلي الأولى

في عام 2010 كانت الشريحة الأولى التي استهلاكها من 1-100 كيلو واط ساعي خلال الدورة وتكلفتها: 25 قرش سوري للكيلو، أما حالياً فإن الشريحة الأولى أصبحت من 1-600 كيلو واط ساعي خلال الدورة، وتكلفتها: 100 قرش سوري، بنسبة ارتفاع: 300%.

فعلى العكس من التوجه المنطقي لإعفاء شرائح الاستهلاك الأدنى، فقد ألغت الحكومة ثلاثة شرائح أولى ودمجتها، حيث أن التعرفة السابقة، كانت تصنف الشرائح الأولى: من 1-100 ك.و.س، والثانية: 101-200 ك.و.س، والثالثة من 201-400 ك.و.س، والرابعة من

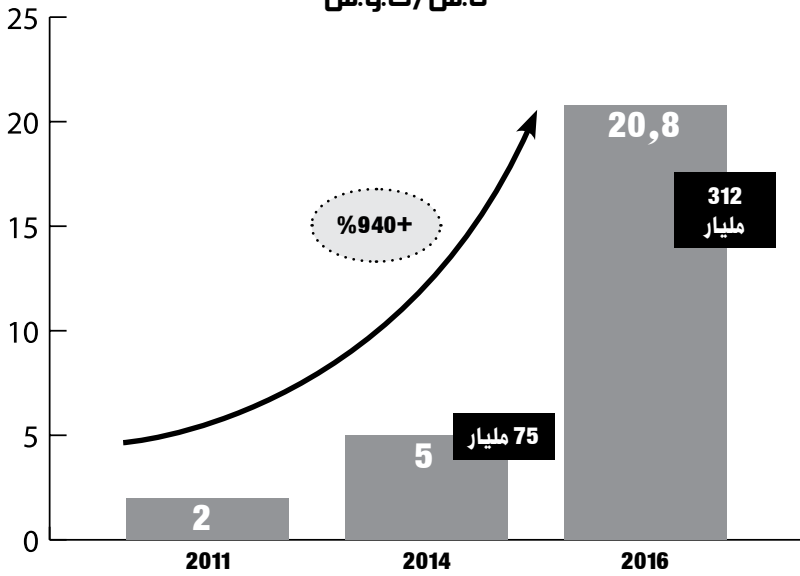
مرة أخرى تأخذ الحكومة على عاتقها رفع أسعار الخدمات ورفع الدعم، وتحت عناوين براققة هي تأمين «حاجات الصمود»، ساعية لتأمين الشروط المثلى لهيمنة قوى السوق فرفع سعر الكهرباء يسير قدماً لتحقيق مصلحة شركاء الغد القريب من مستثمرين جدد راغبين بالربح من هذا القطاع، وأما العوائد الحالية التي سكتسبها الحكومة فهي مداخل ستؤخذ من جيوب المواطن البسيط ولن تعود على المواطن بأي تحسن بخدماته أو بمزيد من الإنفاق عليه في المطارح الأخرى، فكيف لمثل هذه الآليات أن تؤمن الصمود؟!



زائد ناقص

الكهرباء تكسب 237 مليار ليرة!

ارتفاع السعر الوسطي لمبيع الكيلو واط الساعي
ل.س./ك.و.س



نسبة ارتفاع سعر المبيع الوسطي للكيلو واط الساعي خلال 5 سنوات
سعر المبيع الوسطي ل.س./ك.و.س
مجمّل التحصيل الحكومي من الكهرباء

■ مراد جادالله

بلغ وسطي سعر مبيع «الكيلو واط ساعي» لمختلف المستهلكين الحكوميين في عام 2011: كان 2 ل.س. ارتفع إلى 5 ل.س. في عام 2014، وهذا وفق البيانات والتقارير الحكومية الصادرة عن وزارة الكهرباء ورئاسة مجلس الوزراء التي حصلت عليها قاسيون.

وبعد قرار الرفع الأخير فإن وسطي سعر بيع الكيلو في سورية مع الارتفاع الحالي سيصل إلى 20,8 ليرة للكيلو، وذلك وفق نسب الارتفاع المختلفة، وعلى اعتبار أن 66% من الاستهلاك منزلي ارتفع بنسبة 300%، والباقي التجاري والزراعي ارتفع بنسبة وسطية 646%.

وبالتالي تكون الحكومة قد رفعت سعر المبيع الوسطي للكيلو واط الساعي بمقدار: 940% أي قرابة 10 أضعاف خلال أعوام الأزمة.

وبهذا فإن التحصيل الحكومي الذي بلغ 75 مليار ليرة، من سعر بيع 5 ل.س.، سيبلغ مقدار: 312 مليار ل.س.، من ارتفاع سعر المبيع الوسطي إلى 20,8 مليار ل.س.، إذا ما بقيت كميات الإنتاج والمبيع ونسب التحصيل ذاتها.



يعني الأوروبي ما حاصرنا؟!

نقلت إحدى الصحف المحلية عن مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة «إن الآليات ذات المنشأ الأوروبي التي دخلت عن طريق تركيا ترانزيت غير مشمولة برسم 30% الذي يفرض على البضائع التركية باعتبار أن منشأها ليس تركيا»، وذلك بعد أن أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم 10 تاريخ 2016/1/5 الذي نص على اعتبار الآليات الموجودة في المناطق الحرة والخاضعة لأحكام القرار رقم 473 تاريخ 2015/8/9 غير مشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 2015 في حال كانت داخل المناطق الحرة قبل تاريخ 2015/4/29!

حماية المستهلك بدعا
دعم!

قالت إحدى الصحف المحلية أن رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها كشف عن عجز مالي تعاني منه الجمعية وعدم تمويل الجمعية من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال العام الحالي والعام السابق إضافة إلى دعم الجمعية فقط بقيمة 275 ألف ليرة في العام 2014 وهي تمثل نصف حجم الدعم السنوي المقرر من الوزارة.



مجال خصب للفساد!

قالت إحدى الصحف المحلية أن تقرير هيئة المنافسة ومنع الاحتكار «أشار مؤخراً إلى أن المشتريات الحكومية تعتبر مجالاً خصباً للفساد خاصة وأن التواطؤ في العطاءات الحكومية يهدد الاقتصاد الوطني نظراً لضخامة المشتريات الحكومية ناهيك عن ممارسات ضعفاء النفوس في لجان الشراء».

● من الصحف المحلية

..اللجوء..

يرفع النمو الاقتصادي الأوروبي 0,1% في 2017



أصدر البنك الدولي في الشهر الحالي 1-2016 دراسة بعنوان: «تزايد اللجوء في أوروبا: التحديات الاقتصادية»، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة اقتصادية أولية تقول بأن اللجوء سيحمل آثار اقتصادية إيجابية على أوروبا.

■ ليلي نصر

حيث سيؤدي في الأجل القصير، إلى زيادة في الطلب المحلي، عبر زيادة الإنفاق العام، ما سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي، ورغم تواضع هذا الأثر إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة نمو الناتج الأوروبي بنسبة 0,1% في عام 2017، وستكون النسبة أعلى من ذلك في الدول الأكثر استقبلاً وتعتبر هذه النسبة مؤثرة قياساً إلى معدل النمو 1,4% لمجمّل أوروبا بين 2013 و 2014، وتوقعات تشير إلى انخفاضها في 2015 و 2016.

أما في الأجل البعيد فسيؤثر الأثر الاقتصادي الإيجابي على تسارع اندماج اللاجئين في سوق العمل، مع استبعاد احتمال الأثر السلبي على العمال الأوروبيين من حيث مستويات البطالة، أو من حيث انخفاض الأجور بناءً على اعتبار أن مزيداً من الاستثمار سيحفزه

زيادة عدد العمال، ومرونة أجورهم. حيث بلغ تعداد النازحين من منازلهم عبر العالم في نهاية عام 2014 مقدار 60 مليون شخص، وهو الرقم الأعلى الذي يسجله العالم خلال سبعين سنة ماضية، و 14,4 مليون منهم طلبوا اللجوء في دول أخرى.

أما في أوروبا فإن 995 ألف شخص، طلبوا اللجوء للمرة الأولى في أوروبا خلال عام 2015 وحتى شهر 10 منه، وهو أكثر من ضعف الرقم المسجل في عام 2014. تعداد اللاجئين إلى أوروبا بلغ نقطة الذروة في عام 1996 بأكثر من 1,4 مليون من سكان يوغسلافيا سابقاً، وتلاها لجوء أكثر من 400 ألف من كوسوفو في عام 1999، إلا أن جزءاً هاماً من هؤلاء اللاجئين قد عاد إلى بلاده حيث أن تعداد اللاجئين في أوروبا قبل الموجة الحالية، كان أقل من مستويات التسعينيات.

الصناعيين يبحثون عن
تفسير للمفارقات الحكومية..

نشر موقع الصناعي السوري الذي يعني بشأن الصناعة الخاصة السورية، رأياً حول تعرفه الكهرباء ودعم الصناعة، في مقال بعنوان: «التعرفة الكهربائية ودعم الصناعة»، طارحاً تساؤلات هامة، وبسيطة تولدها المفارقات الحكومية، التي لا تمل من تكرار انطلاقتها من دعم الإنتاج، معتمدة عليها كشماعة تستر بها عورة السياسات، تلك التي لم تبقى «مجالاً للمناورة» لمن يحاول من الصناعيين السوريين أن يستمر بنشاطه داخل البلاد.

يتساءل «الصناعي السوري»: «هل تمت دراسة منعكسات هذا القرار على كلفة المنتج الصناعي وسعره بالنسبة للمستهلك الداخلي والخارجي وبالتالي قدرة المنتجات الصناعية السورية على المنافسة في الأسواق المحدودة التي تتعامل معها اليوم؟ لكن السؤال الأهم هو كيف تنسجم هذه القرارات مع سيل التصريحات عن دعم الصناعة الوطنية؟». ارتفعت تعرفه الكهرباء الصناعية الوسطية عن عام 2010 بنسبة 816%، يطلب الصناعيين توحيد كل من تعرفتي الصناعة والزراعة، على التسعيرة الأخفض للزراعة، مع العلم بأن التعرفة الكهربائية على الإنتاج الزراعي والري قد ارتفعت أيضاً بنسبة 497% وهي نسبة هامة بالقياس إلى مقدرات المزارعين المنخفضة.

رفع تعرفه الكهرباء على الشرائح كافة والمستهلكين، سيكون واحدة من العلامات السلبية الفارقة، في الاتجاه المنحدر للإنتاج السوري خلال الأزمة، وستسجل هذه النقطة الجديدة على حكومة الأزمة، وصانعي قراراتها الاقتصادية، ممن يدعون الانطلاق من حماية الإنتاج.

تحتسب قاسيون باستمرار في سلسلة مقالات التكاليف الفعلية لحاجات الأسرة السورية، والمحددة سورياً في سلة استهلاك تضم 13 مكون رئيسي، وبعد أن قدرنا سابقاً التكاليف الوسطية لكل من الغذاء الضروري - المسكن والوقود والطاقة - النقل - الملابس - الصحة - التعليم، والتي تشكل الحاجات الست الرئيسية التي تحدد الفقر المطلق، نضيف اليوم تقديراً لتكاليف الاتصالات الشهرية التي تحولت إلى ركن أساسي في حاجات السوريين، ومؤشر هام من مؤشرات التنمية عالمياً.

الاتصالات..

40% من الحد الأدنى للأجور!



تأخذ الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات لتقيس مستوى التنمية في هذا البلد المعني أو ذاك، ويأتي مستوى استخدام وسائل الاتصال بأنواعها، وامتلاك أجهزتها كمؤشر هام بعد مؤشرات الحاجات الضرورية مثل الوصول إلى ماء الشرب والسكن والغذاء وتكامله وغيرها من الحاجات التي يعتبر تأمينها حد الانتقال خارج الفقر والعوز المطلق.

■ سامر سلامة

ولقياس حجم تكاليف الاتصالات في سورية علينا أن نجد الية ووسطية لقياس تكاليفها الشهرية على الأسرة السورية، بالقياس إلى الأجور المتدنية في اللحظة الحالية، والتي تتدهور فيها مؤشرات التنمية الأساسية، دوناً عن الرئيسية التي تليها.

الانطلاق من الأسرة المكونة من خمسة أفراد وفق وسطي عدد أفراد الأسرة السورية، بمعدل واحد بناءً على مستويات البطالة المرتفعة، وسنعمد أن خدمات الاتصالات تشمل بشكل رئيسي خدمات «الاتصالات الخليوية - الإنترنت - الهاتف الثابت» والتي أصبحت تستحوذ على قسم هام من الدخل الأسري، بعد أن تحولت إلى خدمة ترتبط بالنشاط والتواصل اليومي، وضرورة لبعض المهن والنشاط الاقتصادي، وحاجة أساسية لطلاب العلم والعاملين في مجالات العمل المكتبي والذهني بمستوياتها.

4000 شهرياً لمكالمات الخليوية الضرورية

سنقدر فاتورة الأسرة الشهرية على المكالمات الخليوية، على أساس أن ثلاثة أفراد من الأسرة فقط يمتلكون هواتف محمولة «خليوي»، وقد يكون هذا التقدير وسطياً، بين الأسر التي أصبح كل فرد من أفرادها يمتلك محمولاً أو أكثر، وبين من لا يمتلك أبداً هواتف الغذاء والكساء الكافي. أما وقت الاتصال سنأخذ به حد ضروري فقط، مقرر بمعدل 5 دقائق يومياً للفرد الواحد، وبسعر 9 ل.س. للدقيقة في خطوط مسبق الدفع والتي يتم اعتمادها لأنها تشكل 70% من الخطوط تقريباً، وهو ما يعني تكلفة اتصال شهرية للفرد تبلغ 1350 ل.س.، لتتكلف الأسرة على اتصالاتها الضرورية لثلاثة أشخاص فقط مبلغاً وسطياً شهرياً: 4050 ليرة.

شهدت أسعار المكالمات الخليوية خلال الفترة

«2010-2015» ارتفاعات متكررة، كان آخرها في بداية عام 2015 حيث ارتفعت أسعار خدمات الخليوي بمقدار 25% كوسطي ارتفاع لأنواع الخطوط.

1600 ل.س. للإنترنت شهرياً

غدت خدمات الإنترنت اليوم ضرورة لكل أسرة لتتمكن من ممارسة نشاطاتها المختلفة «تعليم، عمل، تواصل...» فالأسرة التي لديها خط إنترنت «ADSL» 1 ميغا بايت تدفع فاتورة شهرياً بمقدار 1600 ل.س. وتزداد التكلفة مع زيادة حجم الاشتراك وتتضاعف إلى 3000 ل.س. في حال شراء خط إنترنت الجيل الثالث 3G باقة 2 جيغا بايت، الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 50% في بداية العام، وسنأخذ بالتكلفة الأقل للإنترنت أي ADSL نظراً لتجنب السوريين لخدمات الـ 3G المكلفة جداً والتي تعتبر من أعلى الأسعار في المنطقة إذا ما قيس بالدخل السوري.

700 ل.س. فاتورة شهرية «للأرضي»

تراجع إنفاق الأسرة على الاتصالات الأرضية

«الهاتف الثابت» كنسبة من إجمالي الإنفاق على الاتصالات في ظل الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي «الإنترنت» والاتصالات الخليوية كأداة للتواصل، على الرغم من زيادة أسعار خدمات الاتصال الثابت من جهة، والرسوم والضرائب التي يتحملها المواطن والتي تشكل حوالي 50% من قيمة الفاتورة الإجمالية «رسوم إدارة محلية - نظافة...» فإن إجمالي فاتورة الأسرة الشهرية تبلغ وسطياً 700 - 1000 ل.س.، وسنأخذ بالتكلفة الأقل.

6500 ل.س. للمكالمات.. 11500 ل.س. لإجمالي

بناءً على التقديرات السابقة، فإن تكاليف الاتصال والمكالمات والإنترنت للأسرة شهرياً تبلغ: 4050 للخليوي + 1600 للإنترنت + 700 للهاتف الثابت = 6350 ل.س.

ربع الأجور الوسطية للمكالمات فقط!

ولتقدير حجم هذه التكاليف، لا بد من قياسها إلى دخل المعيل السوري الذي يفترض أن

يغطي هذه الحاجة وغيرها من الضروريات بحده الأدنى البالغ 16 ألف ل.س. على أحسن تقدير، والوسطي البالغ 26500 ل.س. تقريباً. 6500 ل.س. شهرية للمكالمات فقط تشكل نسبة 40% تقريباً من الحد الأدنى للأجور، ونسبة 24% من الأجر الوسطي، لذلك فإن كثيراً من الأسر ذات المعيل الوحيد لا تستطيع أن تؤمن هذه الخدمة التي لم يعد الكثيرون يستطيعون تجنب استهلاكها.

16% من دخل موظف عازب!

إذا ما أخذنا موظفاً عازباً أجره وفق الحد الوسطي 26500 ل.س.، فإن تكاليف مكالماته الخليوية الضرورية 1350 ل.س.، وباعتباره لا يملك هاتفاً ثابتاً، فإنه يضطر لاستخدام 3G بتكلفة 3000 ل.س. شهرياً، لتصبح تكاليف الخليوي والإنترنت 4350 ليرة شهرياً، تشكل 16% من دخله الشهري الوسطي، يدفعه إلى الشركات التي تحقق المليارات أو يخرج خارج الخدمة، أو يبحث عن مصدر دخل ثانٍ أو غير شرعي ليؤمن حاجاته!

ارتفعت اسعار الاتصالات 7 اضعاف تقريباً متماشية مع سعر صرف السوق السوداء لتحمي إيراداتها من تراجع الليرة وتحصيل العبد للأجور

200+%

الأرقام الرسمية تشير إلى أن مستويات التضخم خلال خمس سنوات بلغت: 430% وهي النسبة التي من المفترض أن ترتفع الاتصالات وفتحها، ما يعني بأن تكاليف الاتصالات ارتفعت بمقدار 200% إضافية عن معدل التضخم الوسطي، أو أن نسبة التضخم الحكومي مخفضة.

7x

وفق الحسابات الحالية فإن الأسرة السورية تتكلف مبلغاً شهرياً مقداره 6500 ل.س. تقريباً لتكاليف المكالمات الخليوية والأرضية، ما يعني اتفاعاً في تكاليفها خلال 5 سنوات من الأمانة بنسبة: 693%، وقراءة 7 أضعاف، وهي تقارب نسبة ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء والبالغة 700% خلال خمس سنوات

800 ل.س.

تقدر الأرقام الرسمية السورية للمكتب المركزي للإحصاء، بأن الاتصالات كانت تشكل نسبة 2,6% من وسطي الإنفاق في عام 2010 والمقدر بـ 30826 ل.س.، أي أن الأسرة كانت تنفق 800 ل.س. تقريباً على الاتصالات شهرياً دون الأجهزة.

بوجهيها «الإسلامي- العلماني»

البرلة التونسية خصم الشارع!



بعد العراق ولبنان وفلسطين، وغيرها، تقدم تونس دليلاً آخرًا على عودة الجماهير إلى الشارع من الباب العريض. خمسة أعوام على انطلاق شرارة الانتفاضة التونسية- بكل ما تلاها من تطورات سياسية وأمنية- لم تمنع أحزمة البؤس التونسية من مواصلة النضال لانتزاع حقوقها المشروعة.

■ احمد الرز

«التشغيل استحقاق.. يا عصابة السراق»، و«شغل.. حرية.. كرامة وطنية»، بهذه الصيحات، خرج الآلاف من أبناء القصرين «غرب تونس» إلى شوارع المحافظة التي تعيش تهميشاً واسع النطاق. فشل القمع الأمني سريعاً، مما دفع الحكومة الليبرالية- التي يستجدي رئيسها دعماً اقتصادياً دولياً على هامش مؤتمر «دافوس» في سويسرا- إلى فرض حظر تجول في عموم المحافظة. أما النتيجة: امتداد انتفاضة الشارع إلى تسع مدن رئيسية، ومنها إلى عموم البلاد، بما في ذلك العاصمة..!

المشهد ذاته

شرارة تلقفها المهمشون ليفرغوا ما في صدورهم: انتظر الشباب التونسي، رضا اليحيوي، نتائج مسابقة العمل في وزارة التربية، لتخرج قائمة المرشحين للعمل وقد شطب اسمه منها. ضيق العيش، والشعور بالظلم، دفعا باليحيوي إلى اعتلاء عمود كهربائي بالقرب من مقر محافظة القصرين صارخاً. وبعد أن مسته الكهرباء، توفي الشاب متأثراً بحروقة..

خرج زملاء اليحيوي الذين طالهم القرار التعسفي في احتجاجات طافت شوارع عدة في القصرين، ليلتحق بهم أبناء المحافظة- وهم المحتقنون أصلاً من سياسات التهميش والإفقار، وارتفاع نسبة المعطلين عن العمل- إلى الشارع. وجد «أشباه اليحيوي»، وهم الأكثرية الساحقة من السكان، فرصة للتأكيد على أن للثورة التونسية مهاماً لا بد من استكمالها..

تخطب حكومي وقرارات.. هامشية

بعد قمع الاحتجاجات الشعبية التي خرجت

المحافظات الأكثر فقراً بعيداً عن التوقعات، حيث يوجد في محافظة القصرين وحدها أكثر من 28 ألف معطل عن العمل، بينهم أكثر من 9 آلاف ممن يحملون شهادات عليا، علماً بأن هذه الأرقام تعكس واقعاً مفروضاً على خريطة البلاد كاملة وعلى قواها المنتجة، حيث يعاني أكثر من 700,000 مواطن من البطالة، من بينهم أكثر 250 ألف من حملة الشهادات العليا. قام التحالف الحاكم في تونس على أسس كسرت ضمناً الثنائية الوهمية بين «إسلامي- علماني»، فعندما استشعرت جدية المعركة الانتخابية الرئاسية الأخيرة، وإمكانية تقدم اليسار «الذي حلّ في المرتبة الثالثة» في هذا الاستحقاق، تحالفت حركة «النهضة»- التي ترتدي عباءة «إسلامية»- مع حزب «نداء تونس» الذي يقدم نفسه «علمانياً»، لإنقاذ السياسات الليبرالية التي تمثل الهوية الحقيقية للطرفين كليهما.

بخروجه إلى الشارع، وثباته على مطالبه، يقدم الحراك الشعبي التونسي نموذجاً آخرًا مهماً لشعوب المنطقة وحراكها الذي يثبت أنها ماضية في كسر الثنائيات الوهمية حتى انتزاع حقوقها المنهوبة: ضد الليبرالية «الإسلامية- العلمانية» في تونس، ضد منظومة الفساد العراقي بأوجهها، ضد نظام التحاصص اللبناني بوجهيه «8 و14 آذار»، ضد قوى الليبرالية الجديدة الموجودة داخل «النظام والمعارضة» في سورية..

المفاوضات الاجتماعية في القطاع الخاص». في المقابل، اعتبر الأمين العام لـ«الاتحاد التونسي للشغل»، حسين العباسي، أن «ما يحدث في المناطق الداخلية هذه الأيام هو نتيجة منتظرة، بعد خمس سنوات من الثورة، دون التقدم في ملفات التشغيل والتنمية». بينما أكد الناطق الرسمي باسم «الجبهة الشعبية»، حمة الهامي، أن حكومة الصيد «فشلت على جميع المستويات في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى في البلاد»، مشيراً إلى أنها «شبيهة بحكومة تصريف أعمال دون أي برنامج أو تصور لمستقبل البلاد»، ولافتاً إلى أن «الأمور تدار من قرطاج وليس من القصبة»، في إشارة إلى أن مركز القرار هو رئيس الجمهورية ورئيس حركة «نداء تونس» الليبرالية، الباجي قائد السبسي. وفي هذا السياق، دعا «حزب العمال» في بيان له يوم الأربعاء 2016/1/20 «عموم الشعب التونسي للخروج تعبيراً عن السخط، والرفض للخيارات المتبعة، ودفاعاً عن شعارات الثورة ومطالبها»، مؤكداً قناعته الراسخة بأن «خيارات حكومات الفشل الليبرالي عاجزة اليوم وغداً، كما بالأمس، عن تحقيق أهداف الثورة، وعلى رأسها الحق في الشغل والحياة الكريمة».

البوصلة واضحة..

لم يكن اتساع رقعة الاحتجاجات في

في القصرين، امتدت المظاهرات المطالبة بالتشغيل إلى مدن المكناسي، والرقاب، وتالة، وقفصة، وسليانة، وزغوان. وجدت هذه المدن التي تعرف محلياً بـ«حزام الفقر» التونسي، فرصة جدية للتعبير عن مطالبها. وفي مقابل العجز الحكومي، والتخبط في التعاطي مع الاحتجاجات بين محاولات قمعها تارة، واحتوائها تارة أخرى، توسعت المظاهرات لتطال العاصمة التونسية ومدناً رئيسية تشكل عصباً أساسياً في حياة البلاد، بينما تحولت في مناطق أخرى إلى اشتباكات متواصلة بين قوات الأمن والمعتاهرين.

في الأثناء، كان رئيس الوزراء، الحبيب الصيد، يلهث وراء «خطة إنقاذ» بـ32 مليار دولار، و«فرص استثمارية» جديدة قد يمنحها «المجتمع الدولي» لحكومته العاجزة. من سويسرا، وخلال مشاركته في الدورة 46 لمندى «دافوس» الاقتصادي، اكتفى الصيد بإقالة المعتمد الأول «نائب محافظ القصرين»، سفيان قريوج، وهو الخبر الذي رآه أبناء المحافظة اعتيادياً وبلا جدوى.

في موازاة ذلك، وقفت حركة «النهضة» المرتبطة بتنظيم «الإخوان المسلمين» على طرف نقيض من الحراك الشعبي، إذ دعا رئيس الحركة، راشد الغنوشي، عبر بيان أصدره يوم الأربعاء 2016/1/20 «عقب لقاءه بالسفير الأمريكي في تونس، دانيال روبنشتاين» إلى «التهذبة، خصوصاً بعد نجاح

«خنقنا الضفة»: استخبارات السلطة تقرر بعمالها..!



على استمرارية الانتفاضة، وإنقاذها من أية محاولات لوقفها أو منعها». مؤكدة أن «هذه التصريحات تعكس إصرار السلطة على استمرار التنسيق الأمني، والأخطر من ذلك أنها تساوي بين مقاومة شعبنا ونضاله المشروع ضد الاحتلال، وبين الإرهاب الذي نرفضه».

وحذر بيان الفصائل من «تسابق بعض الأطراف في السلطة للدخول على خط التنافس على مستقبل السلطة، من الباب الأمني، باعتباره يشكل الهم المفصلي والوحيد لـ«إسرائيل» وداعميها»، رافضاً «الزج بفلسطين وقضيتها وشعبها في لعبة المحاور والتحالفات والصراعات الدولية، تحت يافطة محاربة الإرهاب، دون الإشارة دائماً إلى أن راعي الإرهاب الصهيوني ضد شعبنا هو الإدارة الأمريكية نفسها».

وان الأيديولوجية الداعشية موجودة بين صفوف بعض الشباب في الشارع الفلسطيني. ولذلك فهم يتطلعون في داعش لإيجاد موطئ قدم لإقامة قاعدتهم.. لذلك يجب علينا منع الانهيار هنا في الضفة الغربية، لأن البديل سيكون الفوضى والعنف والإرهاب»، مؤكداً إنه «إذا قرر تنظيم الدولة الإسلامية، وغيره من الجماعات المتطرفة محاربة «إسرائيل»، فستجد تعاطفاً في الشارع العربي»..! عقب تصريحات فرج، دعت فصائل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجهاد الإسلامي» و«حماس»، في بيان مشترك لها يوم الخميس 2016/1/21، إلى «توحيد الجهود من أجل وقف التنسيق الأمني المتواصل بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والصهيونية في الضفة الغربية، للحفاظ

■ سعد خطار

في حديث مع مجلة «ديفنس نيوز» الأمنية الأمريكية، صرح مدير المخابرات في السلطة الفلسطينية، ماجد فرج، أن أجهزة الأمن «في السلطة» تمكنت من إحباط تنفيذ 200 عملية ضد الاحتلال الصهيوني خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مؤكداً أن جهاز مخابراته اعتقل في تلك الفترة أكثر من 100 مواطن فلسطيني، وصادر أسلحة كانت بحوزتهم، مشدداً على أنه «سيحافظ على التنسيق الأمني مع «إسرائيل» حتى استئناف المفاوضات السلمية.. فالعنف والإرهاب لن يقربا الفلسطينيين من تحقيق حلمهم».

و«حذر» فرج من أن «تنظيم داعش يوجد بالفعل في محيطنا المجاور،

في ضيافة إعلام «الرجل الأبيض»، أخذت استخبارات السلطة الفلسطينية «راحتها» في الإفصاح عن حجم «الطليبات الصهيونية» التي لبثها صاغرة منذ انطلاق الحراك الشعبي الفلسطيني في القدس والضفة الغربية مؤخراً.

الصورة عالمياً



- دعت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، تركيا إلى «وقف إبادة السكان الآمنين في المناطق الكردية من البلاد، وإلغاء حظر التجول، وتأمين وصول المراقبين إلى هناك».



- أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، يوم الخميس 2016/1/21 أن بلاده ستدعم بمليارات الدولارات عمليات بسط الاستقرار وإعادة الإعمار في الدول العربية التي طالتها الحروب والنزاعات.



- كشف الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، الاثنين 2016/1/18 عن خطة حكومية جديدة لدعم التشغيل ومواجهة البطالة، متعهداً بعدم ترشحه لولاية ثانية في 2017، إذا لم ينخفض معدل البطالة.



- أكد وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، في لقاء جمعه مع نظيره الفرنسي، جان لي دريان، أن بلاده عازمة على «تسريع حملتها ضد تنظيم داعش في المنطقة».



- دخلت ما يقارب 80% من المدارس في مدينة ديترويت الأمريكية، يوم الأربعاء 2016/1/20 في إضراب شامل، احتجاجاً على عدم كفاية الإنفاق على التعليم، ونهالك البنية التحتية في مدارس المدينة.



- طالب الرئيس الإكوادوري، رفايل كوربا، نظرائه اللاتينيين بأن تحل مجموعة «دول أمريكا اللاتينية والكاريبي» محل «مجموعة الدول الأمريكية»، مؤكداً: «ذهابنا إلى واشنطن لحل النزاعات بات نموذجاً قديماً».

«الإصلاح» اللاتيني لا ينفع

الاشتراكية هي الحل..!

كل من موقعه الخاص بات يقارب الحدث اللاتيني من زاوية عدم جدوى الاقتصر على الحلول الإصلاحية الترفيعية. وإن كان ما يلي - نظراً لقصوره وبمئته السطحي نسبياً عن حلول - لا يمثل بالضرورة، في أوجهه جميعها، رؤية «قاسيون» حول المستجدات الأخيرة في أمريكا اللاتينية، إلا أن المهم في هذا الطرح وما يشبهه يكمن في أنه يسلط الضوء على انسداد الأفق في وجه المشاريع الإصلاحية، ويحصرها تحديداً في تلك الاشتراكية..!

■ فرانسوا أوتارت *

في مواجهة الأزمة التي تؤثر على دول أمريكا اللاتينية جميعها - وبوجه خاص تلك الدول الأكثر تقدماً - وفي مقابل الهجوم اليميني، وأهم من يعتقد أن الحل قد يكمن بالتخلي عن النضال الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي، وعن الخيار الاشتراكي المنتمي إلى العالم المقبل. علينا أن نمضي في عملية إعادة تعريف لأهدافنا. من الواضح لنا أنه لا يكفي أن نضفي على أنفسنا طابع الانتماء إلى «نظام ما بعد الليبرالية الجديدة»، ولا أن نروج لما يسمى بـ«الرأسمالية الحديثة»، إنما أن نبحث عن البدائل الأفضل: بعبارة أخرى، عن نموذج جديد من الحياة، وليس الموت، حيث أن حل أزمة تجربة «ما بعد الليبرالية الجديدة» لا يمكن أن يكون معتمداً على هيمنة السوق..!

في البداية، سوف نذكر نماذج من التجارب التي خاضتها أمريكا اللاتينية، وبعد ذلك، سنعالج بعض المبادئ والتطبيقات المحتملة للنموذج «الجديد» الذي من شأنه أن يجنبنا كوارث ضخمة يلوح أفقها في الدول اللاتينية.

التجارب واستنتاجاتها

في واحدة من خصائصها المتعددة، كانت الثورة الكوبية نتيجة مباشرة للرغبة الشعبية في بناء مجتمع ما بعد الرأسمالية، غير أن الكثير من الصعوبات والعقبات والمعوقات قد نشأت، من جهة بسبب العزلة المفروضة على البلاد في المحيط الرأسمالي «مع حصار جائر»، ومن جهة أخرى، بسبب بعض الخواص التي اكتسبتها بعض التجارب الاشتراكية في القرن العشرين:

التصور المتسرع لمفهوم الحداثة، وانعكاسات تقسيم العمل الدولي على العالم الاشتراكي «محاولات فرض السكر كمحصول زراعي وحيد في بعض دول أمريكا اللاتينية مثلاً»، والانشغال بالتنظيم العسكري في ظل القرن العشرين، وهو قرن الحرب الإمبريالية بلا هوادة. إلخ. ورغم ذلك، هناك العديد من الدروس التي يمكنها أن تشكل أساساً للتفكير في الإجراءات المستقبلية.

بنيت مجموعة «ALBA» اللاتينية على نظرية اقتصادية معارضة للرأسمالية: لا منافسة، بل تكامل وتضامن. وقد نتجت تطبيقات سياسية عدة عن هذه المبادئ: في الجانب الاقتصادي، نشأ التحالف البتروكاريبي «تحالف نفطي بين العديد من دول البحر الكاريبي وفنزويلا، يقضي بشراء النفط منها وفق شروط تفضيلية للدفع. نشأ التحالف في عام 2005 في مدينة بوينس آيرس لا كروز الفنزويلية-



المحرر». وفي الجانب الاجتماعي، رأينا معجزات عملية «مثلاً: القفزات النوعية في علاج أمراض العين بفضل التقنيات الطبية الكوبية الحديثة، بدعم مالي فنزويلي». وفي الجانب الثقافي، بدأ التضامن الإعلامي، ومحاولات استعادة التراث الثوري كتجربة ممتازة «تجربة تلفزيون تيليسور، الذي بات يحتل المركز الأول في نسبة المشاهدة داخل دول أمريكا اللاتينية». وفي أنحاء القارة جميعها، بدت التجربة مؤخراً هامشية وضعيفة نسبياً، تعتمد في الغالب على فنزويلا البوليفارية التي أظهرت التجربة فيها بعض الحيوية.

عناوين عامة لبناء نموذج جديد

يتطلب بناء نموذج «ما بعد الرأسمالية»، القائم على الحياة الجماعية على هذا الكوكب، تعريف وصياغة أبرز معالمه، لا سيما في مجال العلاقة مع الطبيعة: من الاستغلال والتدمير، نحو احترام الطبيعة بوصفها مصدر لأشكال الحياة جميعها. إنتاج الأساس المادي للعيش من خلال «تفضيل القيمة الاستعمالية على قيمة التبادل». ومن خلال انتشار العمليات الديمقراطية الشعبية في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، يمكننا الانتهاء، مرة وإلى الأبد، من هيمنة الثقافة الغربية التي لا تزال فاعلة ومعتمدة - إلى هذا الحد أو ذاك - في الحياة الثقافية لشعب أمريكا اللاتينية.

يمكننا هنا أن نقدم بعض الأمثلة «بعض التصورات حولها فقط» على خطوات من شأنها صياغة رؤية حول «نموذج ما بعد الرأسمالية»، يمكننا أن ندعوه اشتراكية القرن الواحد والعشرين، أو الصالح العام للبشرية، أو أي اسم آخر، شريطة أن يكون مضمون المفهوم واضحاً لنا جميعاً.

لتحويل العلاقة مع الطبيعة

الهدف هو تجاوز عمليات الاستخراج المدمرة «بهدف التبادل»، نحو الاستخراج «بهدف الاستهلاك»: الخطوة الأولى هي تطبيق قوانين

الأولوية للقيمة الاستعمالية

يمكن أن تشمل المبادرات في هذا الجانب، إلغاء تهريب دافعي الضرائب الكبار في المنطقة، وتأمين المؤسسات المالية الكبرى، وإجراء إصلاح زراعي شامل وشعبي «انظر برنامج MST البرازيلي نموذجاً- هو برنامج زراعي وضعت فيه حركة العمال المعدمين في البرازيل- المحرر»، وتعزيز السوق المحلية، والدورات الاقتصادية القصيرة، والسيادة الغذائية، وتعزيز اقتصاد التضامن الشعبي.

تعميم الديمقراطية والمشاركة الشعبية

يتمثل الاقتراح الأول في مواجهة الفقر، بالتوازي مع سياسات تركز على كيفية الإنتاج، بدلاً من البحث عن مجرد زيادات في الاستهلاك، وهذا ما سيساهم ببناء فاعلين اجتماعيين، وليس فقط «عملاء» اقتصاديين، وهو الفرق بين دور الدولة كطرف، وبين دور الدولة كراعي اجتماعي. وذلك مشروط بتوسيع آليات المشاركة في القطاعات جميعها «الاقتصاد والسياسة والثقافة والنقابات العمالية.. إلخ».

■ *رجل دين بلجيكي، وباحث في علم الاجتماع

درس المرحلة

العقوبات أسقطت بلا تنازلات



رفعت العقوبات الاقتصادية عن إيران. هنأت طهران نفسها، واحتفل مواطنوها بالنصر في الساحات العامة. في السابق، غالباً ما قمعت الولايات المتحدة وأدواتها «تجارب» البرامج «النووية» ودمرتها، سواء بالسلاح العسكري «كما أدعي في العراق»، أو بسلاح الدبلوماسية «كما روج في ليبيا». فهل يحق للإيرانيين، وحلفائهم الدوليين، الاحتفال فيما حققوه؟

عماد بيضون

يختلف منطق «الصفقة الدولية» التي جرت مؤخراً حول البرنامج النووي الإيراني، عما سبقها من صفقات جاءت بعد فترة هزائم عسكرية كبرى، كتعبير عن خسارات سياسية أفضت إلى تنازلات عميقة قدمتها الأنظمة الحاكمة، للحفاظ على مصالحها من النار الأمريكية التي تساوكت معها معظم السياسات العربية.

مرحلة جديدة.. بشروط جديدة

جرت تلك الصفقات في ظل موازين قوى دولية عكست هيمنة غربية أرخت بظلالها ردياً من الزمن. أما المفاوضات بين إيران والسعودية الدولية، فقد خلصت للاعتراف بحق طهران في الاستفادة السلمية من الطاقة النووية.

ربما من الوهم الاعتقاد أن رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران جاء ثمرة لفتح دبلوماسي هنا أو هناك. إذ لم تكن الحنكة الدبلوماسية نقيصة للمفاوضين الإيرانيين والروس والصينيين خلال الأعوام الكثيرة التي كانت تطالب فيها إيران بالحل السلمي لملفها النووي. إنما تغير موازين القوى الدولية، ودخول الهيمنة الأمريكية المتماوتة إلى غرفة الإنعاش، قد أعطيا دفعاً وافرًا للجهود الدبلوماسية وحنكتها. ستعود إيران إلى السوق العالمية بزخم قوي، لتعرض ما لديها، وتستورد ما تحتاج. وخلافاً للقيود المفروضة على الدول ذات «التجارب النووية»، بما في ذلك شعار «النفط مقابل الغذاء» سيء الصيت، لن تكون إيران ملزمة بتقديم تنازلات سياسية أو اقتصادية مقابل التمويل والتعاون.

النمو الصاعد هدف ما بعد العقوبات، بعد الإعلان عن نجاح الاتفاق النووي، أوصى «المرشد العام»، علي خامنئي،

في السياق ذاته، يعد الاتفاق النووي الإيراني فرصة سانحة لدول المنطقة للمطالبة بحقها في الاستفادة السلمية من الطاقة النووية، وسابقة تاريخية ستسمح لدول مثل مصر بالحصول على الطاقة النووية بالتعاون مع القوى الصاعدة عالمياً، وهو ما يفتح الباب أيضاً للحديث عن إعادة ترتيب العلاقات الإيرانية المصرية، بما يحقق الأمن الجماعي ويحافظ على سيادة الدولتين، مثلما يفتح الباب مشرعاً أمام وضع الترسنة النووية «الإسرائيلية» على طاولة البحث.

ليست رهينة للاستثمارات..

أعلنت طهران عن مشاريع وأعدة في مجال الطاقة الكهربائية، تستهدف توليد 26 ألف ميغاواط جديدة، مما قد يشير إلى عزم إيراني على عدم البحث عن مشاريع في قطاعات الخدمات والبنوك، بل عن هيئة البنية الاقتصادية الإيرانية لاستقبال الصناعات الكبرى، ذات الاعتماد الواسع على التكنولوجيا العالية، دون الاضطرار لتقديم تنازلات سياسية. في الإشارات السياسية، يبدو الخطاب الإيراني حريصاً على التأكيد بأن «الولايات المتحدة لم تزل دولة استكبار وعدوان واحتلال»، وأن «موقف إيران منها لم يتغير، رغم الاتفاق النووي»، وربما يدل ذلك على أن طهران بصدد حسم أمرها، وفقاً للموازين الجديدة، لتمكين التحالف مع روسيا والصين، اللتين لا تشترطان لإدراة الصراع مع واقتصادية مجحفة مقابل تعاونهما مع الدول الصديقة.

الانتصار النووي السلمي ورفع العقوبات اللذين حققتهما إيران، ومعها حلفاؤها، من شأنه أن يشكل نموذجاً لإدارة الصراع مع الغرب، وهو مثال عن طريقة فهم منطق مرحلة التقدم التاريخية التي يمر فيها قطب الشعوب اليوم.

في اجتماع له مع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بأن يكون معدل النمو الاقتصادي المستهدف بعد رفع العقوبات عند حدود 8%، فيما تتوقع طهران - التي تنتظر مسودة مشروع قرار الموازنة للسنة «الفارسية» الجديدة «التي ستبدأ في شهر آذار القادم» - أن تكون الموازنة أوسع من نظيرتها للعام الماضي، حيث شهدت تراجعاً ناتجة عن انخفاض أسعار النفط نحو ما يقارب 30 دولار للبرميل الواحد. غير أن الإفراج عن الاحتياطات المالية المحتجزة لدى الغرب، سيوفر لإيران مبالغ مالية كبرى «تصل التقديرات إلى حدود 100 مليار دولار»، كما تنتظر إيران استثمارات روسية على المدى المتوسط بحوالي 30 مليار دولار، لدعم مشاريع الطاقة والكهرباء، وغيرها من الاستثمارات.

الاستعداد لموجة نمو قادمة

بعد رفع العقوبات، ستسمح عودة طهران إلى نظام التبادل المالي العالمي برفع معدلات انتاجها للنفط إلى مستويات قياسية، مما سيشكل داعماً إضافياً لتغطية النقص في إيرادات الميزانية عن العام الماضي.

سينعكس رفع العقوبات عن إيران على وزنها الإقليمي، في ظل غرق المنافسين الإقليميين بحروبهم: تركيا في شبه حالة حرب أهلية داخلية، وأزمة اقتصادية - اجتماعية عميقة، والسعودية في تكلفة تورطها بملفات عدة. وفي حرب أسعار النفط، يقدر باحثون اقتصاديون، أن انعكاس تقلبات الأسعار العالمية من شأنه أن يؤثر على السعودية أكثر من روسيا وإيران اللتين لا تعتمدان على النفط بشكل مطلق. لهذا السبب، يعد الصعود الإيراني في المنطقة مساراً موضوعياً، مما سيسهم في تغيير خارطة الاستقطاب الإقليمي بشكل كامل.

«الشعب الإقليمي» والمصلحة المصرية

وسط التقلبات الكبرى في الموازين الدولية والإقليمية، تدخل التحالفات التقليدية في المنطقة في عملية «إعادة تقييم» وتحديد الجدوى من التحالفات القائمة، على قاعدة تجميع أكبر قدر ممكن من القوى لمواجهة الاستحقاقات السياسية القادمة.

وائل سعد

في هذا السياق، جرى الحديث مؤخراً عن محاولات سعودية رمت إلى إنجاز «مصالحة» مصرية - تركية، قامت خلالها الرياض باستخدام ما تملك من نفوذ وأدوات ضغط، لدفع هذه الفكرة نحو الأمام. أما التنفيذ، فبحسب ما نقلت تقديرات عدة، فهو مرهون بالمشاركة المصرية في مؤتمر القمة الإسلامي المزمع عقده قريباً.

وإن كان موقف القاهرة قد تأخر إزاء هذه التكهّنات و«التسريبات»، إلا أن تصريحاً رسمياً كان قد أكد عدم مشاركة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في أعمال القمة، وتحديد التمثيل الدبلوماسي فيها بما دون الرئيس.

لا يمكن عزل فكرة المصالحة المصرية - التركية عن الإطار العام والظرف الذي تأتّى خلاله، حيث موازين القوى الدولية الجديدة، والتراجع الأمريكي، وانعكاسه على تراجع أدوات وحلفاء واشنطن في المنطقة، وحل الملف النووي الإيراني.. باختصار: وضع دولي يسمح، إلى هذا الحد أو ذاك، بقفزات نوعية للقوى المستقلة عن المعسكر الأمريكي.

يضع هذا المشهد القاهرة أمام مفترق طرق: إما إدراك عمق أزمة المعسكر الأمريكي، وبالتالي تجنبه، وإما فإن المصريين أمام خطر انعكاسات التراجع الأمريكي إلى داخل بلادهم. وحتى الأمر القريب، كانت السياسة المصرية مفتوحة على خطوط عديدة: قدم في المعسكر الصاعد، ومحاولات متكررة للحفاظ على خيط رفيع مع المعسكر الآخر.

في ميزان الربح والخسارة، لم يقدم المعسكر المتراجع لمصر سوى احتمالات التورط في سياسات أثبتت فشلها، و«تقديمات» مالية ليس بإمكانها إلا أن ترقع حاجات الدولة المصرية مؤقتاً. في المقابل، تفتتح القوى الصاعدة الباب أمام تعاون نووي سلمي، ومحطات كبرى، ومشاريع استثمارية ضخمة مع الحكومة.

20 اتفاقية من «العار الثقيل» وقعتها القاهرة خلال الأسبوع الماضي مع الصين التي قام رئيسها، شي جين بينغ، بزيارة رسمية إلى مصر، فيما حمل الكم الأكبر من هذه الاتفاقيات مشاريع تكنولوجية وكهربائية وتمويلية وأعدة لمصر. فهل باتت المنطقة على أعتاب حسم مصري في الخيارات الاستراتيجية؟ إن المصلحة الشعبية المصرية تقتضي ذلك..

يعد الاتفاق النووي الإيراني فرصة تاريخية لدول المنطقة لمطالبة بحقها في الاستفادة السلمية من الطاقة النووية

«AIIB»: جاهزون للانطلاق والعمل..!



■ بقلم: جيت لي تشون*
■ إعداد وترجمة: رنا مقداد

جرت في يوم السبت الماضي 2016/1/16 عملية إطلاق «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية». وفي سياق تاريخي يحمل في طياته ضربات موجعة لمنطق الاستنثار والتفرد الدولي، ستكون البشرية شاهدة على الانقراض على التفرد والهيمنة الغربية.

يعد الإطلاق التاريخي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية حدثاً مرتقياً إلى حد كبير - وهو يستحق كل هذا الاهتمام وأكثر. فمع بدء عملياته، ينضم البنك الآسيوي إلى أسرة المؤسسات المالية متعددة الأطراف في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع في آسيا. وسوف يؤدي الاستثمار السليم والمستدام في البنية الأساسية إلى نتائج أفضل في مجال التنمية، فضلاً عن تحسين حياة المواطنين الآسيويين وسبل معيشتهم، وتوليد تأثيرات جانبية إيجابية في أجزاء أخرى من العالم.

أسئلة مشروعة.. ومساحات العمل

على مدى العام الماضي، التقيت بأشخاص من مختلف أنحاء العالم، وعاملين في مجالات الحياة كافة، وكثيراً ما طلب مني أن أفسر لماذا نحتاج إلى بنك تنمية آخر متعدد الأطراف؟ وكيف سيكون البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مختلفاً عن البنك الدولي أو بنك التنمية الآسيوي على سبيل المثال؟

في الواقع أن الإجابة على هذه التساؤلات واضحة تماماً، فقد تزايدت أهمية آسيا والدور الذي تلعبه على الساحة الدولية، غير أن المنطقة تواجه ثغرات شديدة واختناقات شائكة في البنية التحتية، كما نمت احتياجات الاستثمار في هذه البنية في آسيا بشكل كبير. وببساطة، ستعمل موارد البنك الآسيوي على زيادة مجموع الموارد المتاحة متعددة الأطراف للمساعدة في تلبية هذه الاحتياجات. فضلاً عن ذلك، هناك مساحة كبيرة يستطيع البنك الآسيوي من خلالها مساعدة البلدان الأعضاء في تحديث الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وتعزيز فرص الحصول على الكهرباء، وتوسيع خدمات الاتصالات، وتحديث التخطيط الحضري، وتوفير المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي. سوف نقوم بكل هذا بشكل جيد وتعاوني وعلى الوجه الصحيح، بوصفنا شريكاً يعتمد عليه في التنمية القائمة على أساس التكامل.

مع بدء عملياته ينضم البنك الآسيوي إلى أسرة المؤسسات المالية متعددة الأطراف في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع في آسيا

تعلم من الماضي.. ورصد للمستقبل

يتمتع الأعضاء المؤسسون برؤية إدارية واضحة: سوف نحدد مستوى واضحاً وعالياً للاداء التنظيمي والحوكمة، من خلال دعم مبادئ الانفتاح، والشفافية، والمساءلة، والاستقلال باعتبارها المبادئ المؤسسية الأساسية للبنك. ويفرض ميثاقنا المساءلة المباشرة على إدارة البنك الآسيوي، بهدف ضمان تحول هذه المبادئ إلى قيم أساسية وليس

مجرد شعارات. وأنا شخصياً أتبني هذا التحدي، والتزم بشدة بتعزيز ثقافة تركز على أعلى المبادئ والمعايير الأخلاقية.

لكن كيف سنعمل كل هذا؟ في صياغة النظام الأساسي للبنك الآسيوي وإطار سياساته العامة، عملنا مع مجموعة متنوعة من الخبراء الدوليين لاستخلاص الدروس من المؤسسات متعددة الأطراف القائمة. وقد عقدنا جولات مكثفة من المناقشات الفنية مع المساهمين في البنك، لضمان قدرته على عكس أهداف مالكيه، وتطلعاتهم في كل من أنشطة الإقراض والعمليات الداخلية. وأنا على يقين من تلبية الأسس السياسية التي يقوم عليها البنك للمعايير العالمية. ونحن نعمل الآن على توظيف فريق من الإداريين والخبراء على أعلى مستوى، لضمان التنفيذ الفعال لهذه الأسس.

في المقابل، سيتأكد المساهمون في البنك، من خلال تنفيذنا لتفويضنا هذا، من قدرة البنك على التعلم من الماضي، وإدراك احتمالات المستقبل - لإدارة الأمور على نحو مختلف، والقيام بأمور مختلفة. وسوف تعمل العديد من السمات التي تميز البنك الآسيوي على تيسير هذه المهمة.

لن نتسامح مع الفساد..

بادئ ذي بدء، تعكس هياكل الملكية والمساهمة الفريدة التي يتبناها البنك الشخصية الإقليمية للمؤسسة، وتزود الأعضاء بقدرة تصويتية أكبر في توجيه السياسات واتخاذ القرار. ويشهد الحوار الغني بين الأعضاء المؤسسين أثناء وضع النظام الأساسي للبنك، وإطاره السياسي، على ملكية المساهمين القوية لتفويض البنك ومهمته والتزامهم بها. وعلاوة على ذلك، سوف يعمل

تفويض البنك الآسيوي الجغرافي والقطاعي المتخصص على تمكينه من تقديم مهارات متخصصة، وخبرات مركزة، ومعرفة مكثفة بالسوق، كما ستضعه بنيته التنظيمية ومرونته في اختيار موظفيه في موقف يسمح له بالاستجابة السريعة لطلبات الدول والاحتياجات الناشئة. وسوف يكون نهجنا في البحث انتقائياً واستراتيجياً، وسوف يسمح لنا نموذج العمل الذي يركز على النتائج بتقديم أحدث المعارف والخدمات المالية المصممة خصيصاً لكل دولة.

وسوف يلعب البنك الآسيوي دوراً محفزاً، إذ سنوظف ونحشد التمويل العام والخاص، بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين، ونساعد العملاء في تحسين ربحية المشاريع، من خلال تشجيع الشفافية والكفاءة والالتزام بالمعايير المقبولة - وأولها المعايير البيئية والاجتماعية - وبالتالي الحد من المخاطر.

وهذا يعني أيضاً تعزيز ثقافة تقوم على النزاهة المهنية والإدارة المثالية، التي لا يمكن لها أن تتسامح مع الفساد. ذلك أن أفضل السياسات على الورق تصبح بلا قيمة أو معنى، ما لم يتم تنفيذها بدقة ونزاهة وشفافية.

إن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مؤسسة واعدة إلى حد عظيم، في منطقة احتياجاتها هائلة. وأنا على يقين تام من قدرته - وهو يفتح أبوابه للعمل في عام 2016 - على تحقيق إمكاناته وتلبية الأهداف والمعايير التي يحددها مساهموه، والسعي حتى إلى التفوق على هذه الأهداف والمعايير وترقيتها.

■ رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ونائب وزير المالية الصيني.

57 دولة..

ومعارضة أمريكية

وافق مجلس المحافظين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على اللوائح والقواعد ومدونة قواعد السلوك بالبنك مع اختتام اجتماعه الافتتاحي في بكين يوم السبت الماضي. وقال البنك، في بيان صحفي، إن المحافظين اختاروا مجلس مديري البنك، واختاروا جيت لي تشون أول رئيس للبنك. ويضم المصرف الذي يتخذ من العاصمة الصينية بكين مقراً له 57 دولة حتى الآن.

وفي كلمته بمناسبة إطلاق البنك، قال الرئيس الصيني، شي جين، إن البنك يستهدف الاستثمار في مشروعات عالية الجودة ومنخفضة التكلفة، متوقعاً أن يقرض البنك - الذي سيبدأ العمل في الربع الثاني من عام 2016 «ما بين عشرة مليارات و15 مليار دولار سنوياً في أول خمسة إلى ستة أعوام».

ورغم معارضة واشنطن للبنك الذي من المتوقع أن يلعب دوراً فاعلاً في إلغاء هيمنة الدولار الأمريكي على التبادلات العالمية، وأن يتحول إلى منافس جدي للبنك وصندوق النقد الدولي، إلا أن عدداً مهماً من حلفائها التقليديين مثل استراليا، وبريطانيا، والمانيا، وإيطاليا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، قد انضموا إليه.

البطارية البشرية هل هي بحاجة للشحن؟



وجدتها

د. عروب المصري



أخلاقيات البحث العلمي

يزدهر العلم الحقيقي فيما يشبه البيوت الزجاجية، حيث يمكن لكل إنسان أن يرى ما فيها، أما حين تطلّى نوافذها بالسواد كما في الحروب، فتصبح الغلبة للأعشاب الضالة والمهوسون حيث تكبت الأصوات النقدية. وأخلاقيات العلم والبحث العلمي هي المعنية ههنا، وكلمة إيثيكنس Ethics أي فلسفة الأخلاق أو علم الأخلاق أو «الأخلاقيات» جاءت من علم الفلسفة لتضيء السبيل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقياً، بدءاً من تدخل خصائص البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية، وانتهاءً بتدخلها مع مقتضيات الأمن الوطني، مروراً بتدخلها مع قدسية الحياة وحقوق الإنسان وكرامته، وبالتجريب على البشر والحيوانات، أو بانتهاكات البيئة أو بالتطبيقات بالغة الخطورة للعلوم البيولوجية والوراثة والموروثات أو الجنينات، وفناء المعلومات المفتوح، والميزانيات الضخمة لتمويل الأبحاث العلمية.

إن العلماء وكثير من الناس على وعي متزايد بأهمية الأخلاقيات في البحث العلمي، وعلى الرغم من اتساع حجم شواهد اللا أخلاقيات في البحث العلمي، فإن المعطيات ما زالت تشير إلى أن الانحراف في العلم أقل من الانحراف في مهن كثيرة.

يتميز العلم بمجموعة من القيم العلمية التي تشكل في مجموعها أخلاقيات العمل وهي: الموضوعية: وتعني أخلاقياً ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي سواء عززت وجهة نظر الباحث أو تعارضت معها، دون أي تغيير أو تحريف عليها.

الدقة: وتعني أخلاقياً اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى قيم وأسس علمية للوصول إلى نتائج علمية مقبولة.

العلمية: وهذا يعني استخدام الطريقة العلمية الممنهجة في الوصول إلى الحقيقة. الحيادية: أي الابتعاد عن التعصب والتزمت والتمسك بالرأي والذاتية بل انصاف الباحث بالحيادية والانحياز كلياً إلى الحقيقة العلمية أي أن يكون الباحث منفتحاً عقلياً.

الدلالة: وتعني أخلاقياً ومهنيّاً أن يعتمد الباحث على الأدلة والبراهين الكافية لإثبات صحة النظريات والفرضيات للتوصل إلى الحل المنطقي المعزز بالأدلة.

ويقدم العلم، مثل المهن الأخرى، خدمات أو أشياء ذات صفة اجتماعية والباحثون في العلم يشيرون إلى هذه الأشياء وهذه الخدمات الجليّة على أنها أهداف أو غايات العلم ويمكن أن نعرف الهدف بأنه النتيجة النهائية أو المحصلة التي يبحث عنها أفراد أو مجموعات. وتلعب أهداف المهنة دوراً مفتاحياً في تحديد المهنة وتبرير معاييرها للسلك.

aroub@kassioun.org

حسام الماني

مع أفول عصر النفط تزداد الحاجة إلى إظهار الاختراعات المتعلقة بالطاقة البديلة التي يجري العمل عليها منذ زمن بعيد وتصبح واقعاً يمكن تطبيقه بشكل عملي.

من المعروف أن حجم الدوائر الإلكترونية في أجهزتنا هو في تضالٍ مستمر، ومع ذلك فإن البطاريات التي تُزوّد هذه العناصر بالطاقة لا تحلّو الحذو نفسه كما أنها لا تعمر طويلاً. ولهذا يفكر العلماء في اللجوء إلى مصدر متجدد يستطيع أن يوفر الطاقة اللازمة للأجهزة الشخصية على نحو مستمر. ويقدم الجسم البشري ذاته حلاً خلاقاً لهذه المشكلة. فنظرياً، يمكن أن تسمح طاقة جسم إنسان ما بتوليد 100 واط في الساعة وهو ما يكفي لإنارة مصباح كهربائي. لكن ذلك يستلزم تحويل كل ما يتناوله الشخص العادي من غذاء إلى كهرباء. وطبقاً لمركز طاقة الفضاء والإلكترونيات المتقدمة، يحتوي الجسم البشري على 15% من وزنه دهناً في المتوسط، وهذه الدهون قادرة على إنتاج طاقة تقدر بـ 11 ألف واط في الساعة، في حين يستهلك الجسم طاقة كهربائية تقدر بـ 3300 واط في الساعة في المتوسط، وبحسبة بسيطة يمكن استنتاج أنه يمكن استغلال الفائض هذه الطاقة لتزويد الأجهزة الإلكترونية بالكهرباء إذا ما استحدثت طريقة مناسبة لتحويل جزء منها إلى كهرباء.

وهو أمر قابل للتطبيق عملياً، وحلم عظيم طالما راود العلماء كذلك. وقد اهدت أخيراً مجموعة من الباحثين في مختبرات «سانديا» الوطنية الأمريكية لتقنية جديدة تحول سكر الجلوكوز الفائض عن حاجة الجسم إلى طاقة لتشغيل الأجهزة الكهربائية. ويبرز الجلوكوز كنوع وقود جديد ومثالي في

رأي الباحثين لدى مختبرات «سانديا» الذين حصلوا على براءات اختراع لتحويل الجلوكوز إلى طاقة صرفة، ويعتقدون على تطوير مجموعة من الإبر الزجاجية الدقيقة التي تعادل في حداثتها ودقتها إبرة البعوضة، حتى يسهل «غرسها» في ذراع إنسان دون أن يشعر بوخزها فتقوم بتحويل جلوكوز جسمه إلى كهرباء. وبحسب هذه التقنية الجديدة يمكننا تخيل قطعة لاصقة تثبت على الذراع ذات إبر دقيقة جداً لا تسبب الألم لدى غرسها. وعندها لن يحتاج الجندي مثلاً إلا إلى تناول كعكة صغيرة كي يضمن بقاء جهازه اللاسلكي في حالة عمل. كما أن بوسع أي منا وقتها أن يغرس وصلة سلك في ذراعه لي شحن هاتفه المحمول وغيره من الأجهزة الإلكترونية الشخصية. وفي رأي بعض العلماء فإن هذه التقنية ستقدم خدمة مزدوجة لمستعمليها، فبالإضافة إلى أنها ستوفر مصدراً غنياً بالطاقة يتميز برخصه وبوفرته مقارنة بالعديد من المصادر الأخرى المتاحة، فإنها يمكن أن تقدم وسيلة فاعلة للعلاج لم تكن في الحسبان، ويتوقع فريق «سانديا» أن يكون من الممكن تصنيع جهاز يقوم بسحب الجلوكوز الزائد من دم المصاب بداء السكري، وقد يساعد الأخصاء على احتفاظهم بجسم مثالي ويكافح السمّة والبداة!

خلية وقود الجلوكوز

بناء على ما سبق، فقد جذبت التطبيقات المحتملة لطريقة استخدام الجلوكوز كوقود انتباه الكثير من الجهات البحثية والهيئات العلمية والعسكرية، مثل شركة «ثيراساينس» التي تصنع أجهزة مراقبة مستوى الجلوكوز في الدم. وقد نالت الشركة براءة اختراع لصنع خلية وقود الجلوكوز، بعد أن نشر مؤسسها البروفيسور «آدم هيللر» الأستاذ في

جامعة تكساس ورقة بحثية عام 2003 قدم فيها وصفاً دقيقاً لأصغر خلية وقود تزرع داخل حبة عنب واحدة وتتغذى على السكر الموجود بها. وأشار «هيللر» إلى أنه يقوم حالياً بتطوير خلية وقود مماثلة من أجل تشغيل جهاز يستخدم للمراقبة الدائمة لمستوى الجلوكوز في الدم. ويقوم الجهاز المذكور بتخليص مريض السكري من مشكلة وخز الإبرة اليومي وبتوليد طاقة كهربائية تكفي لعمله، وذلك اعتماداً على الجلوكوز الموجود في دم المريض.

المولد النانوي الحيوي

تحاول مجموعة من العلماء اليابانيين تحويل البشر إلى بطاريات حيوية لا تنفذ عبر مشروع البطاريات البشرية - human batteries. ويحاول اليابانيون محاكاة طريقة استخلاص الجسم للطاقة من الغذاء، وهم في طريقهم لإنتاج نوع جديد من المولدات الكهربائية يعرف بالـ «المولد النانوي الحيوي» - bio-nano generator لتشغيل الأجهزة الإلكترونية والروبوتات المجهزية «الميكروروبوت» التي تتغذى على السكر لتعمل داخل الجسم. ومن ذلك نجاح فريق من علماء شركة «باناسونيك» في تطوير بطارية دقيقة تسمح بإنتاج مستويات كهربائية منخفضة عن استغلال السكر الموجود في الدم. وتعتمد هذه البطارية على إنزيم قادر على تحرير الإلكترونات من سكر الجلوكوز. ويعتقد أن «المولدات النانوية الحيوية» هذه هي الخطوة الثورية التالية في مجال الوقود البديل بعد تطوير محركات تعمل بالهيدروجين والغاز الطبيعي والكحول. ويبدو أن الجلوكوز هو المصدر الكامن للوقود فهو على العكس من الهيدروجين مثلاً قابل للتجدد، ورخيص الثمن، ومتوفر بكثرة.

الأسنان مرة أخرى

على حساب المواطن والطبيب. ولئن بقي هذا الموضوع حبراً على ورق لحد الآن بسبب قوى الفساد الموجودة ضمن قطاعات الدولة كافة وحتى ضمن النقابات المهنية. فنرى ضرورة أن تعمل وزارة الصحة بالتعاون مع الجامعات السورية وكلليات طب الأسنان ومراكز البحوث ونقابة أطباء الأسنان على إيجاد صناعة وطنية للمواد السنية كافة، وضمن المقاييس والمواصفات العالمية ليصار إلى تقديمها في السوق المحلية بعيداً عن الاستيراد والغش وانتهاء الصلاحية وبشكل يتناسب مع دخل المواطن السوري هذا الدخل المتناقص دوماً لأسباب متعددة كنا نذكر بها دوماً، وخصوصاً في الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها بلادنا وازدياد الحرمان في البنى التحتية عامة والصحة والتعليم، ووضع الأسرة الاقتصادي وفي السكن والخدمات وغيرها، مما يستدعي العمل على إعادة تأهيل المستوصفات التابعة لوزارة الصحة والهيل الأحمر، وتفعيلها لتقديم الرعاية السنية المطلوبة بأفضل أداء، خصوصاً مع تزايد أعداد المواطنين المحتاجين لهذه الرعاية مع سوء ظروفهم العامة وتعذر التنقل والتشرد والبرد والجوع. والعمل على تفعيل صناديق الكوارث المركزية والفرعية في نقابة أطباء الأسنان ووزارة الصحة لمساعدة الأطباء المتضررين بعياداتهم والذين أصبحوا أعداداً كبيرة تضاعف لجيش البطالة والعاطلين عن العمل في سوق العمالة السورية أو المرشحين للهجرة إلى خارج الوطن.



شركة إدارة النفقات الطبية التي أصبحت وسيطاً مع شركات التأمين الصحي الخاصة العاملة في سورية. وهذا أدخل المريض والطبيب في متاهات جديدة أربكت الطرفين كلاهما وانعكست فقط ربحاً على شركات التأمين نتيجة علاقات السمسرة وغيرها.

شركة خدمة محدودة المسؤولية

قامت وزارة الصحة بالتعاون مع نقابة الأطباء ونقابة أطباء الأسنان والصيادلة بتأسيس شركة خدمة محدودة المسؤولية تقوم باستيراد ما يتعلق بمواد طب الأسنان كلها وطرحها في السوق بأسعار معقولة، تسمح للطبيب بتقديم خدمة أفضل تتناسب مع قدرة المواطن المتناقص من جهة، وكسر احتكار هذه المواد من قبل التجار الذين كغيرهم من قوى السوق التي وجدت في الأزمة مصدراً جديداً للثمن والربح

وتخسيره وإنهائه التي سادت في الفترة السابقة للأزمة وزادت تجلياتها في الأزمة من تعطيل الآلات وسرقة المواد السنية وعدم تقديم أية خدمة للمواطن في هذه المراكز سوى القلع في أفضل الحالات رغم وجود الكادر الطبي الفاضل عن الحد من أطباء ومساعدين، علماً أنه يمكن تحسين هذه الخدمات إن كان في المستوصفات التابعة للوزارة أو النقابات أو الهلال الأحمر بشكل ينعكس إيجابياً على عموم المواطنين وبأعداد كبيرة. وفي محاولة أخيرة قبل الأزمة بقليل لضرب النظام التعاوني والذي كان يقدم المعالجة السنية لموظفي قطاع الدولة وبعض موظفي القطاع الخاص، وبموجبته تقوم النقابة بتحصيل أجور المعالجات من شركات القطاع العام والخاص ليذهب جزء منه إلى صندوق خزانة الأطباء ويصار إلى توزيع الباقي على الأطباء فقد جرى تأسيس

العيادة وضمن المواد الطبية المرتفع وانقطاع التيار الكهربائي المستمر مع عدم وجود بديل. أما المستفيد الأول في هذا المجال فقد كان كبار تجار مواد الأسنان والمستوردين الذين كانت مستودعاتهم مليئة بالمواد المستوردة أو المهربة سابقاً قبل الأزمة، مثلهم مثل تجار الأزمة كلهم في كافة المواد. حيث لجأوا إلى حجب المواد لفترة ثم إعادة طرحها في السوق بأسعار خيالية ويضطر الطبيب لشراؤها مرغماً ورفع السعر قليلاً ليستمر في تقديم خدماته وعيشه.

غياب الخدمات السنية

هذا كله كان سابقاً وفي إطار الأزمة في غياب الخدمات السنية في المراكز التابعة للدولة ووزارة الصحة والنقابات وغيرها. وهذا ليس جديداً على تلك المراكز التي لم تقم بدورها حتى قبل الأزمة وذلك ضمن سياسة إفشال قطاع الدولة

حيث فاقمت من سوء الحالة الصحية لدى الغالبية العظمى من فئات الشعب السوري عوامل التشرد وسوء التغذية والتلوث الكبير للأطعمة والمياه مما أدى لانخفاض المناعة العامة وضعف المقاومة وازدياد الأمراض التي تفاقم الشكايات السنية كالمسكري والأمراض المفصلية والكلوية، ناهيك عن استحالة أو صعوبة الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والعيادات المتبقية والتي تعرضت للدمار وخرجت من الخدمة، إضافة لانقطاع الطرق والحواجز وغيرها. ناهيك عن ذلك انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر بدائل لدى الأطباء أو المستوصفات وغيرها.

في إطار الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها سورية منذ حوالي خمسة أعوام، والمأساة الإنسانية العميقة المتفاقمة، من القتل والجوع والمرض وظروف الهجرة والنزوح والتشرد، مسبباً انعدام وتردي الخدمات الصحية الأساسية لعموم المواطنين السوريين خصوصاً الرعاية الصحية في مجال طب الأسنان.

العامل البشري

وفي إطار الرعاية الصحية الفموية والسنية يجدر الإشارة إلى أنها تتطلب بالإضافة للعامل البشري «الطبيب والمريض» العوامل الفنية والتقنية كالآلات والمواد الصناعية والطبية الدوائية. في مقدمة هذه الأمور تأتي مشكلة ارتفاع أسعار المواد السنية والتي كانت في الأساس مرتفعة، إذ تضاعفت أسعار مواد طب الأسنان الموجودة في السوق المحلية بنسب متفاوتة ألقها 700% أما عن المواد المستوردة فحدث ولا حرج. وقد انعكس هذا الموضوع على المواطن «المريض والطبيب» فلم يترك مجالاً للمواطن بالتفكير بالوضع الصحي نتيجة فقدان دخله وتاكله، وأوجد على الطبيب التزامات مادية باهظة يعجز عن الإيفاء بها كغطية أجور

أخبار العلم



تصنيع دراجات نارية طائرة

كشفت شركة صينية في معرض «CES 2016» للالكترونيات عن طائرة بلا طيار بمقدورها نقل الركاب أطلق عليها الصحفيون تسمية «دراجة نارية طائرة». وأعلن صناع الطائرة عن استعدادهم لتنظيم الإنتاج الصناعي «التجاري» لتلك الدراجات النارية الطائرة وتعهدها تطوير هذه التقنيات قريباً بسرعة هائلة في العالم كله. وكان الصحفيون الحاضرون للمعرض يوجهون إلى الصينيين أكثر من مرة سؤالاً عما إذا كان ركاب تلك الدراجات النارية الطائرة سيتبعون بأنهم في أمان أم لا. فأجاب صناعها على هذا السؤال كل مرة: «نعم، بلا شك». وتعد قيادة الدراجة النارية الطائرة من طراز «EHang 184» بسيطة للغاية حيث يكفي لطيارها أن يشغل تطبيقاً خاصاً في هاتفه الذكي ويحدد المركز المراد الوصول إليه ويصدر أمراً بالإقلاع أو الهبوط.



ادمغة الاختيار أكبر حجماً

أعلن الخبراء في جامعة شيكاغو أن دماغ الذين يميلون إلى العدوان المفرط غير المبرر يحتوي على كمية من المادة الرمادية أصغر مما يحتويه دماغ الذين تتصف نفسياتهم بالتوازن. واختار العلماء 168 شخصاً كان 53 شخصاً منهم أصحاباً نفسيًا، و57 شخصاً منهم كانوا يصابون من وقت إلى آخر بخلل نفسي. فيما اعتبر 58 منهم أشخاصاً مصابين بأمراض نفسية مزمنة. وقام العلماء بجمع المعلومات عن كل واحد منهم باستخدام تكنولوجيا التصوير بالرنين المغناطيسي. واتضح أنه مع تقامي ميل الإنسان إلى العدوان تقل كمية المادة الرمادية في مخه. ويسمى الخلل العصبي الذي يظهر من وقت إلى آخر لدى الإنسان بـ «متلازمة البشر»، أي أنه خلل يجعل الإنسان عاجزاً عن السيطرة على عواطفه السلبية. ويشعر هؤلاء في غالبية الأحيان بارتياح حين يفرجون عن غضبهم رغم أنهم يشعرون بندم فيما بعد. ويرى صاحب الدراسة أميل كوكارو أن هذا الخلل ليس من طباع هؤلاء الأشخاص بل هو أكثر من ذلك، ذلك أن كمية المادة الرمادية في مخهم أصغر بكثير مما هي عليه لدى الناس الذين يتصفون بنفسيات متوازنة وبالقدرة على السيطرة على أعصابهم.



تحليل الدم يكشف السرطان جينياً

تضع شركة Grail الأمريكية الجديدة تقنية تمكن من الكشف عن استعداد الشخص للإصابة بأمراض سرطانية على مستوى الجينات. وقد أورد الخبر المذكور تزامناً مع إعلان خبر تأسيس Grail التي تعمل على وضع تحليل للدم يمكن بواسطته الكشف عن السرطان حتى لدى الأشخاص الذين لا تظهر عليهم أية أعراض تتم عن وجود أمراض سرطانية عندهم. ويتوقع مؤسسو شركة Grail أن تكتمل عمليات وضع صيغة تحليل الدم هذه وإجراء التجارب المفترضة في المستشفيات خلال السنوات القليلة المقبلة. وسيكون هذا التحليل قابلاً للشراء من قبل الراغبين في ذلك بمبلغ 500 دولار بحلول عام 2019. وسيعتمد التحليل الذي بدأ الباحثون بوضعه منذ نحو عام ونصف على الكشف عن «جينات سرطانية» في دم الإنسان يعود نشوؤها إلى ورم سرطاني غير مكتشف بعد في جسم الإنسان.

باختصار..!



الصين ضيف على الثقافة المصرية

مشاركة صينية متميزة في معرض القاهرة الدولي للكتاب، حيث تشارك الصين في الدورة الـ 47 للمعرض بأكثر من 12 ألف كتاب من خلال جناح بيت الحكمة، ومن عناوين الكتب الصينية المشاركة في المعرض هذا العام عروض الكتب التعليمية للغة الصينية للمرة الأولى.

وعلى هامش المعرض سيتم عقد مؤتمر «لقاء الحضارات على طريق الحرير.. العلاقات المصرية الصينية الحاضر والمستقبل»، كما تعقد على هامش المعرض ندوات فكرية ولقاءات مع بعض كتاب ومؤلفين صينيين.

كما سيشهد أيضاً تنظيم حفلات توقيع لعدد من المؤلفين والمترجمين للكتاب الصيني، ولقاءات مع طلاب اللغة الصينية في الجامعات المصرية داخل الجناح مع الكتاب الصينيين الموجودين.



دعوات لمقاطعة حفل الأوسكار

أعلن المخرج السينمائي سبايك لي والممثلة جادا بينكت سميث عن مقاطعة حفل توزيع جوائز الأوسكار لهذا العام بسبب استبعاد ممثلين سود من قائمة ترشيحات الأوسكار.

وكانت قائمة الترشيحات التي أصدرتها الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون السينمائية يوم الخميس الماضي، في فئة التمثيل، خالية من الممثلين السود للعام الثاني على التوالي.

كما أشار إلى أنه اختار أن يكون إعلان مقاطعة حفل توزيع الأوسكار متزامناً مع العطلة الوطنية لتخليد داعية حقوق الإنسان الأمريكي الراحل مارتن لوثر كينج.

وكتب المخرج الأمريكي سبايك لي على تويتر «كيف يمكن أن يكون المتنافسون العشرون جميعهم في فئة الممثلين للعام الثاني على التوالي من البيض؟»، وأضاف «هناك 40 ممثلاً أبيض في عامين ولا يوجد بينهم واحد أسود على الإطلاق». كذلك فعلت الممثلة جادا بينكت سميث وزوجها ويل سميث وهو من الممثلين السود المستبعدين من قائمة الترشيحات لهذا العام.

كما انضم الممثل الأمريكي جورج كلوني والممثل البريطاني ديفيد أويلو والأمريكي دون شيدال إلى قائمة الممثلين الذين انتقدوا ترشيحات جوائز الأوسكار بسبب سيطرة المرشحين من ذوي البشرة البيضاء عليها.

● وكالات

صاحبة كلمات الحب

في حياة تشايكوفسكي



«تمنحني موسيقاك ورسائلك دقاتك تجعلني أنسى كل صعب وريء. أنت الشخص الوحيد في العالم الذي يمنحني مثل هذه السعادة العميقة والسامية، وأنا أشكر لك هذا بلا حدود. أشعر بتعلق شديد بك وبكونك عزيز وغال لدي إلى درجة أن الدموع تغمر عيني ويهتز قلبي إعجاباً. يا إلهي كم أشكرك على هذه الدقائق الغنية بسحر موسيقاك، وبها أصبحت حياتي أكثر نوراً ودفئاً. لا أستطيع وصف شعوري وأنا أستمع إلى مؤلفاتك. أنا مستعدة لأمنحك روحي، أصبحت معبودي. كل ما هو أنبل وأنقى وأسمى يرتفع من أعماق النفس».

■ عبدالرزاق دحنون

بهذه الكلمات العميقة الساحرة خاطبت «ناديجدا فون مك» المؤلف الموسيقي العظيم الروسي بيوتر تشايكوفسكي. كانت ناديجدا نفسها موسيقية ومن العشاق المتحمسين للمواهب الموسيقية وكانت أول من أعلن تشايكوفسكي عظيماً وعبقرياً. وقد كتب لها: «يبدو لي أنك تتعاطفين مع موسيقيائي لأنني دائماً مغمم حيناً لمثل أعلى شأنك أنت تماماً. معاناتنا واحدة، شكوك قوية كشوكي، نحن نسبح نحو هدف واحد في بحر ربيبة بلا ضفاف، نبحث عن مرسى ولا نجده. أليس هذا ما يجعل موسيقيائي عزيزة لديك؟ أشكر لك صداقتك التي لا تُقدر بثمن».

ثمة جانب بارز في ذلك الحوار بين النفسيتين القريبتين البعيدتين فهما لم يتقابلا في يوم من الأيام ولا مرة واحدة

حوار «عاطفي»..!

كان عام 1877 بالنسبة إلى تشايكوفسكي حافلاً بالأحداث السارة والتراجيدية. بدأ في الشتاء مؤلفين: أوبرا «يفغيني أونيجين» والسفوفونية الرابعة، وقد جلبتا له بعد سنة -على أثر أدائها في الحفلات الروسية في المعرض العالمي بباريس- شهرة عالمية. وجرت في حياته حادثة أخرى أيضاً، فقد بدل أول وآخر محاولة

للزواج. وأثارت فيه هذه التجربة صدمة قوية جداً ومن ثم كآبة عميقة. وغادر الكونسرفتوار وترك النشاط التعليمي إلى الأبد، وذهب إلى إخوته في بطرسبورغ. في تلك الفترة الصعبة من حياته قدمت له «ناديجدا فون مك» دعماً كبيراً. وهي ابنة ملاك من مدينة سمولينسك في روسيا وقد زُوجت منذ أن كانت في السادسة عشرة من العمر للمليونير «كارل فون مك». وقد علمت من أحد أصدقاء تشايكوفسكي بالصعوبات المادية للملحن الشاب، ووجدت وسيلة مناسبة لمساعدته، حيث أوصته بعدة أعمال موسيقية زهيدة ودفعت لقاءها بسخاء. وأعقب ذلك رسائل مجاملة أسفرت فجأة عن حوار عاطفي لم يتوقف سنوات طويلة. وهذا شبيه ما جرى بين مي زيادة وجبران خليل جبران.

«كلمة الفن الأخيرة»..

ولكن إذ نقرأ هذه السطور لا ينبغي أن ننسى أنه لم يكن عند تشايكوفسكي في علاقته بـ«ناديجدا» إلا حاجة شديدة إلى الصداقة. وكان الأمر مغايراً عندها لأنها كانت قبل ذلك بأمَد قصير قد دفنت زوجها وشعرت بوحدة مريعة، وبدا أن كل مسراتها وأوجاعها تركزت على معبودها تشايكوفسكي. ففي خريف عام 1879 كتبت في صدد توزيع السفوفونية الرابعة -التي أهداها لها- على البيانو: «إنها كلمة الفن الأخيرة، ولا طرق بعدها، إنها سقف العبقرية، إنها إكليل النصر، يمكن للمرء أن يقدم روحه ويفقد عقله لقاءها، ولن

يكون أسفاً على شيء. إلى اللقاء يا حبي يا سعادتني».

حب صامت!

استمرت المراسلة أكثر من ثلاث عشرة سنة. كانت أحياناً مكثفة وغنية ومتقدمة. وكانت أحياناً عملية وجافة. كتبت في رسالة: «لا أعرف هل تستطيع أن تفهم الثقة التي أشعر بها إزاءك. أتعرف أنني أغار عليك بأكثر الأشكال بعداً عن اللياقة؟ أتعرف أنك حين تزوجت كانت وطأة ذلك شديدة عليّ إلى درجة مرعبة وكأننا انتزع شيء من قلبي؟ أحسست بالألم والمرارة، كانت فكرة قربك من تلك المرأة أمراً لا يطابق بالنسبة إليّ، وهل تعرف كم نفسي شنيعة؟ فقد فرحت حينما لم تكن مسروراً معها. لمت نفسي على هذا الشعور، وأعتقد أنني لم أترك لك مجالاً لتلاحظه، ومع ذلك لم أستطع أن أكتفه في نفسي، فالإنسان لا يوصي لنفسه بالشعور الذي يريده. كرهت هذه المرأة لأنك لم تكن مسروراً معها، ولكن لو كنت مسروراً معها لكرهتها أكثر مئة مرة».

في غضون تلك السنوات أصبح تشايكوفسكي بالفعل عظيماً ومشهوراً على النطاق العالمي. وقد تقدم بهما العمر بما فيه الكفاية -كانت ناديجدا تكبر تشايكوفسكي بتسع سنوات- وفجأة انقطعت المراسلات كما بدأت بلا أية تفسيرات. ثمة أيضاً جانب بارز آخر في ذلك الحوار بين النفسيتين القريبتين البعيدتين، فهما لم يتقابلا في يوم من الأيام، وجها لوجه، ولا مرة واحدة.

ابن الجنوب يصنع «الكوميديا من الفكرة!»



«أصنع الأفلام ذاتها تقريباً. لطالما انشغلت بنظام العزلة والتفاوت الطبقي. انطلق دوماً من فكرة وليس فرداً لأحولها إلى كوميديا فجأة لأنني أرى أنها طريقة نبيلة وتراجيدية في عكس مشكلات المجتمع المعاصر».

■ إيتوري سكولا - صحيفة «لو موند».

■ إعداد قاسيون

ودّعت السينما الإيطالية والعالمية مساء الثلاثاء المخرج والسينارست الإيطالي إيتوري سكولا عن 84 عاماً. توفي في روما تاركاً وراءه عشرات الأفلام، رسمت أفلامه، على مدى نصف قرن، «بورترية» لإيطاليا القرن العشرين، والتفاوت الطبقي والمعاناة، كتب سكولا وأخرج أكثر من 40 فيلماً روائياً ووثائقياً، فيما كتب سيناريو لأكثر من 90 فيلماً آخر. لم يبرح أحد في تجسيد إيطاليا على مدى نصف قرن بدءاً من الحقبة الفاشية حتى بداية القرن الحادي والعشرين، كما فعل إيتوري سكولا. في عام 2011، انسحب من صناعة الأفلام لأنه «يعجز عن التأقلم مع عالم سينما اليوم، كما كان يفعل في السابق بحب وفرح وخفة. هناك منطق للإنتاج والتوزيع لا يشبهني البتة». سكولا المولود في 1931 في قرية تريفيكو في الجنوب الإيطالي، درس المحاماة بداية، ثم اختار التفرغ كلياً لعالم السينما.

يعتبر من الأوائل الذي صنّفوا ضمن فئة «الفتيان السحرة» في الفن السابع الإيطالي. عكست أفلامه التأثيرات الاجتماعية في أعمال عمالقة السينما الإيطالية ما بعد الحرب مثل «فيتوريو

دي سيكا، فيديريكو فيليني، روبرتو روسيليني، أنطونوني». طعم أسئلته حول السياسة والإنسانية والسينما بالكوميديا التي رافقت معظم أفلامه. بدءاً من «لقد أحببنا بعضنا كثيراً» نال عام 1974 الجائزة الذهبية في «مهرجان موسكو السينمائي الدولي»، يتناول الفيلم علاقة بين ثلاثة أصدقاء. يحارب الثلاثة النظام الفاشي في إيطاليا آنذاك حتى سقوطه، بعد ذلك تدور الحياة بهم ويلتقي الأصدقاء بعد سنين، ويتحدثوا عما مرّ بهم، يرسم سكولا من خلاله الشخصيات التي أفرزتها نهاية الحرب في المجتمع الإيطالي، بدقة لدرجة أنه يمكن تطبيقها على أي مجتمعات خارجة

دي سيكا، فيديريكو فيليني، روبرتو روسيليني، أنطونوني». طعم أسئلته حول السياسة والإنسانية والسينما بالكوميديا التي رافقت معظم أفلامه. بدءاً من «لقد أحببنا بعضنا كثيراً» نال عام 1974 الجائزة الذهبية في «مهرجان موسكو السينمائي الدولي»، يتناول الفيلم علاقة بين ثلاثة أصدقاء. يحارب الثلاثة النظام الفاشي في إيطاليا آنذاك حتى سقوطه، بعد ذلك تدور الحياة بهم ويلتقي الأصدقاء بعد سنين، ويتحدثوا عما مرّ بهم، يرسم سكولا من خلاله الشخصيات التي أفرزتها نهاية الحرب في المجتمع الإيطالي، بدقة لدرجة أنه يمكن تطبيقها على أي مجتمعات خارجة

في إحدى عشوائيات روما السبعينات المهددة بالتوحش العمراني الزاحف. أما سكان الحي، فيستزقون تحت السرقة والدعارة وواقعون تحت رحمة الأزعر المستبد والأعمى الذي يجسده نينو مانفريدي أيضاً، أما فيلم «يوم استثنائي» (1977)، فيذهب بنا إلى ذروة الفاشية في إيطاليا. رؤية سكولا الذي انتمى إلى الحزب الشيوعي الإيطالي، انصبت أساساً جراء كونه قادمًا من الجنوب الإيطالي الأكثر فقراً، ورغم أن كثيراً من أفلامه كانت تحدث في روما، إلا أن روح التمرد والثورة كانت ملازمة لآرائه وأفكاره السياسية.

يرسم سكولا الشخصيات التي أفرزتها نهاية الحرب في المجتمع الإيطالي بدقة لدرجة أنه يمكن تطبيقها على أي مجتمعات خارجة من حروب طاحنة

التعريب .. خطوتان للأمام

لدي الروس مثل يقول: «إذا عشقت أعشق ملكة وإذا سرقتم اسرق مليوناً»، وإن أنت ترجمت المثل إلى ما يطابقه في المعنى عندنا فيستقول: «إن عشقت أعشق قمراً وإن سرقتم اسرق جملاً»، وبذلك ترتكب خطأ فاحشاً، لأن الترجمة تقتضي أن تنقل معايير ذلك المجتمع الآخر التي يقيس بها الثروة وهي الأموال وليس الجمال والبعر، وبهذا الخطأ تكون قد تجاوزت الترجمة إلى التعريب أي إلى التأليف تقريباً.

■ د. أحمد الخميسي

وقد سبقت الترجمة مرحلة طويلة من التعريب أطلق فيها المترجمون العربون الحرية لخيالهم وأقلامهم تعديلاً وإضافة وتحويراً وحذفاً. في ثلاثينات القرن الماضي - كان الناس يتشوقون لأدب مترجم - فانتشرت سلسلة قصص من ترجمة حافظ نجيب، كان بطلها لص جريئ اسمه «جونسون» ولاقت رواجاً وبيعت بأعداد كبيرة. إلا أن حافظ نجيب وجد نفسه في مأزق عندما انتهت القصة الأخيرة بموت البطل «جونسون» مصدر رزق العرب، ولم يطل التفكير فاخترع على

الفور لذلك اللص ابناً مغامراً جريئاً مثل المرحوم والده، وراح نجيب ينشر من تأليفه سلسلة جديدة كأنما مترجمة بعنوان «ابن جونسون»! يحكي نجيب محفوظ عن قراءاته الأدبية الأولى للأدب المترجم فيقول: «كانوا يترجمون مع تصرف، فيصح مثلاً أن يكتب المترجم في منتصف قصة فرنسية حديثاً نبوياً شريفاً! وكنت حينها أصدق ذلك وأقول لنفسني: «يا سلام.. الكاتب الفرنسي الكبير جي دي موباسان عارف الرسول ويستشهد به»، أما الكاتب المجيد طانيوس أفندي عبده «1869-1926»، وهو أديب وصحفي وروائي ومترجم لبناني من ريعل التنوير الأول في مصر،

فقد ترجم عام 1897 مسرحية «هاملت» لشكسبير لتقديمها على المسرح، وطبعها عام 1902، وعند عرض المسرحية استوقفه غضب الجمهور من الظلم الذي حاق بـ «هاملت»، فعدل نهاية المسرحية بحيث يواصل هاملت حياته ويرتقي العرش استجابة لنداء الجمهور بضرورة انتصار الحق وإنصاف المظلومين! وبذلك «التعريب» يمكن القول إن طانيوس عبده - وهو مجرد «أفندي» - شطب على نهاية مسرحية هاملت ومسح بكرامة «شكسبير بك» الأرض وألف للعمل نهاية أخرى. لهذا اعتبرت أن أول ترجمة معتمدة لهاملت هي تلك التي قام بها الشاعر خليل مطران لاحقاً. أما أشهر المترجمين في الثقافة المصرية فهو مصطفى لطفي المنفلوطي الذي لم يكن يعرف حرفاً من اللغة الفرنسية ومع ذلك عرّب عشرات الأعمال الفرنسية! وكان يأتي بمن يترجمون له النص الفرنسي ويقوم بصياغته بالعربية ويحشد للنزق الشرقي في الصياغة أكبر قدر ممكن من

العصافير والبالابل والدموع وأوراق الخريف التي لا علاقة للمؤلف بها. هكذا صاغ رواية «بول وفرجين» وجعل عنوانها «الفضيلة». أما رواية «تحت ظلال الزيزفون» فانقلبت عنده إلى «مجدولين» وهكذا. ومن أطرف وقائع التعريب أن مترجماً عربياً عكف على ترجمة كتاب لينين زعيم البلاشفة وعنوانه «خطوة للأمام .. خطوتان للخلف». وبحسبة بسيطة اتضح للمترجم أن الناتج النهائي عن تلك الخطوات هو تقهقر المجتمع! ولا يعقل أن يكون لينين التقدمي داعية للتراجع! الأرجح أن أحداً درس هذا العنوان الرجعي على لينين! هكذا قرر المترجم أن يصبح العنوان: «خطوتان للأمام .. خطوة للخلف»، وبه صدر الكتاب بعد حذف خطوة من التقهقر وإضافتها لصالح التقدم! وعندما انحسرت حركة التعريب لتفكح المجال للترجمة، ظهرت أسئلة أخرى جديدة وعويصة أيضاً: ماذا نترجم؟ كيف نترجم؟ لمن نترجم؟..

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدي	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016 / 1 / 22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003 / 12 / 18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011 / 12 / 03

في خدمة الظلامية!

لماذا تهاجر التنظيمات التكفيرية جذورها الفكري الذي تستند إليه..؟ ولماذا لا تخفي ممارساتها الوحشية الفاشية الدموية، وتسخر لها دعاية إعلامية كبيرة، على عكس ما يفعل المجرمون عادة في إخفاء جرائمهم وأثارها؟

■ زهير مشعان

من خلال عودة سريعة للتاريخ نلاحظ أن «الإخوان المسلمين» كتنظيم ديني نشأ في بدايات القرن الماضي، وانتشاره في المنطقة، كان عبر تنظيمه الدولي، ويعتبر المفرخة التي أنتجت معظم التنظيمات التكفيرية الحالية. توافقت هذه النهضة مع نشوء وصعود النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، كمثل لرأس المال المالي الفاشي في مواجهة قوى السلم والحرية في العالم، وخاصة بعد انتصار ثورة أكتوبر في روسيا، إذ كشفت هذه الأخيرة نهب قوى رأس المال العالمي والتأمر الاستعماري اتجاه شعوب المنطقة والعالم التي كانت تنزع للحرية والسلام واستعادة حقوقها في ثرواتها، وقد تسببت النازية في الحرب العالمية الثانية التي ذهب ضحيتها أكثر من خمسين مليوناً من البشر فضلاً عن الخراب والدمار.

مهام وأدوار جديدة

ظهرت مجدداً في أوروبا التنظيمات النازية الجديدة من حليقي الرؤوس وغيرهم الكثير «القطاع الأيمن في أوكرانيا»، أما في الشرق فبرزت تنظيمات عديدة كـ«جماعة التكفير والهجرة في مصر، تنظيم القاعدة في أفغانستان، ما يسمى جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المتفرعان عن القاعدة، إضافة إلى تنظيمات أخرى كجيش الإسلام، وأحرار الشام» وغيرها. وترافق ظهور الفاشية الجديدة والتنظيمات التكفيرية مع انهيار نظام القطبية الثنائية، وفشل القطبية الأحادية في الهيمنة رغم محاولات التنظير لها كلها سواء بفكرة نهاية التاريخ، أو صراع الحضارات الهادفة لحرف الصراع عن جوهره الحقيقي. لقد أولكت مهمة «إشعال الحروب» للتنظيمات التكفيرية في منطقتنا، وهو الدور ذاته الذي لعبته النازية والفاشية في أوروبا.

إن الهدف من التمرس خلف المقدس برموزه المختلفة والنص الديني المؤول هو تحطيم «البنية الثقافية» لشعوب ومجتمعات المنطقة



«الفوضى الخلاقة»، وإشعال حرائق وحروب بينية دينية وطائفية وقومية وعشائرية يمكن لها أن تمتد لعشرات السنين، كما فعلوا في تحطيم الآثار والتماثيل، بل وحتى محاولات تحطيم أبسط خلية في المجتمعات وهي الأسرة، فنلاحظ ابناً يقطع رأس أمه، وأباً يرمي ابنته، بما يتناقض مع قيم المجتمع، وذلك كله لحرف الصراع عن جوهره.

إعادة قراءة التراث

من إحدى المهام الضرورية في مواجهة القوى التكفيرية فكرياً، إعادة قراءة التراث الديني منه خصوصاً، والكشف عن الجوانب الإيجابية فيه والتي تحمل عناصر استمراريتها، وكشف التزوير فيه والتفريق بين الصفات المعتمدة والصفحات النيرة أي بين تراث العامة ومن عبر عن أحاسيسهم ومشاعرهم وأرائهم وبين تراث النخب التي تصارعت على الثروة والسلطة.

فهل كل ذلك لنشر الرعب والخوف فقط.. كما فسره البعض بهذه البساطة؟

«إرث حضاري.. مستمر»

إن الهدف من التمرس خلف المقدس برموزه المختلفة والنص الديني المؤول هو تحطيم «البنية الثقافية» لشعوب ومجتمعات المنطقة التي أنتجت خلال سيرورتها التاريخية وبضحياتها فامتزجت بعرق ودم أبنائها، وهي قائمة على إرث حضاري متلاحق يمتد لآلاف السنين إذا لم نقل منذ ظهور الإنسان ووعيه لوجوده، كما تستند هذه البنية لعلاقات تاريخية قائمة على قيم العمل والتعاون والعدالة والمساواة والإخاء والتسامح بين الشعوب والأديان، وعادات وتقاليد متشابهة في الزي والفرح والحزن وغيرها من الصلات والروابط الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك محاولة «التلاعب بالوعي» لتفتيت هذه الشعوب والمجتمعات عبر

في خدمة الإرهاب

مهما كان الجذر الفكري لتلك التنظيمات الذي قامت عليه سواء كان عرقياً أو دينياً أو طائفياً فإنها اشتركت بعدة سمات، منها مسميات التنظيمات وألقاب قادتها وتسمية عملياتها، والخطاب الاستعلافي واستخدام الرموز والإشارات بدءاً من الراية السوداء ووصولاً إلى الزي واللباس، وتوظيف ما يناسبها من الخطاب الديني وما يتوافق شكلاً مع ممارساتها. أما المجاهرة بممارساتها الوحشية والدموية الفاشية التي طالت البشر والحجر، من قطع الرؤوس والصلب والحرق وسبي النساء وقتل الأطفال وتحطيم التراث الحضاري.. وممارسات أخرى عديدة، فقد كان عبر استخدام أحدث العلوم كالبرمجة العصبية اللغوية، ووسائل الإعلام العالمية المتنوعة المستندة إلى أحدث التكنولوجيا والإخراج السينمائي ووسائل التأثير المتنوعة في الصوت والصورة واللون وغيرها..



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2016

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار